مقدمة لدراسة فقه اللغة

دكتور
حلمي خليل
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٢

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

مقدمة لدراسة فقه اللغة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة لدراسة فقه اللغة

الدكتور حلمي خليل
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣



اللغة من أعرق مظاهر الحضارة الإنسانية ، بل هي أصل الحضارة وصانعة الرقي والتقدم ، فهي تؤلف الحد الفاصل بين شعب وشعب ، وبين أمة وأمة ، بل بين حضارة وحضارة ، لأن الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة لا يتفاهمون بيسر وسهولة فحسب ، وإنما هم قادرون على أن يؤلفوا مجتمعاً إنسانياً موحداً متجانساً ، لأن اللغة هي قوام الحياة الروحية والفكرية والمادية ، بها يعمّق الإنسان صلته وأصالته بالمجتمع الذي يولد ويعيش فيه حيث تخلق اللغة من أفراده أمة متماسكة الأصول موحدة الفروع .

وقد حاول العلماء والمفكرون واللغويون ، على مر العصور ، أن يسبروا غور هذه الظاهرة الفريدة العريقة في حياة البشر ، وأن يزيحوا الستار عن سر أصلها ونشأتها . ولكن عراقة اللغة وقدمها حالا دون الوصول إلى سرّ الأصل والنشأة ، فانصرف العلماء واللغويون منهم خاصة ، عن الخوض في سر النشأة ومتاهات الأصل والتفتوا إلى اللغة ذاتها يحللونها ويدرسونها تحدوهم فما ذلك تساؤلات ، كانت وما زالت ، تتحدى عقولهم مثل : مم تتركب اللغة ؟ وكيف تتركب ؟ وما وظيفتها في حياة الناس والمجتمع ؟ وما علاقتها بالفكر والنفس ؟ أهناك فرق بين لغة وأخرى ؟ أم أن اللغات تتشابه ؟ وإن كانت تتشابه فما أصل هذا التشابه ومظاهره ؟ وإن كانت تختلف فما حقيقة هذا الاختلاف وحدوده ؟ أتبقى ساكنة جامدة على مر العصور ؟ أم تنمو وتتغير وتتطور ؟ عشرات الأسئلة التي ظلت تلاحق اللغويين والعلماء بل الفلاسفة

ورجال الفكر والفن ، منذ أن بدأ الإنسان يفكر في اللغة باللغة وما زالت تتحدى وتلح فتدفع إلى مزيد من الدرس والتحليل .

وقد استطاع علماء العربية القدماء الإجابة عن بعض هذه الأسئلة في تراث لغوي ضخم ، لأن اللغة العربية لم تكن بالنسبة لهؤلاء العلماء مثل غيرها من اللغات ، وإنما كانت ، وما زالت ، لغة ذات طابع خاص أو بعبارة أدق لغة لها مكانة خاصة في قلوب المتكلمين بها وعقول الدارسين لها منذ أن نزل القرآن الكريم ناطقاً بها ، فتحولت من لغة حياة إلى لغة عبادة وحياة معاً .

ولكن هذه الخصوصية لم تحل دون درس العربية وتحليلها مثل غيرها من اللغات في الحضارات الأخرى، بل لعل هذه الخصوصية كانت الدافع وراء انكباب النحاة واللغويين على دراستها وتحليلها والكشف عن نظامها بما أتيح لهم في عصرهم من علوم ومعارف ، فاستخدموا في دراستها أساليب الفقهاء وعلل المتكلمين والمناطقة ، كما وظفوا جانباً من العلوم الطبيعية في دراسة أصواتها ، وحديث ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) عن الصوت والقرع والقلع في كتابه «أسباب حدوث الحروف» خير دليل على ذلك . ومن ثم استطاع هؤلاء العلماء الكشف عن جوانب وأسرار من العربية ، صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً ، ينطق بذلك تراث لغوي لا تكاد الحضارة الإنسانية تعرف له نداً أو نظيراً .

وقد أتاح لنا العصر الذي نعيش فيه اليوم من علوم اللغة وطرق دراستها وتدريسها ما لم يتح مثله لعلماء العربية القدماء، فهل نقف وقفة المتفرّج على هذه العلوم قانعين بما في التراث اللغوي من معارف وعلوم نحفظها ونجترها ونرددها ، أم نشارك ونتفاعل حتى نبث الحياة في هذا التراث بمعارف وعلوم تعيد له سيرته الأولى ؟ . إن قراءة التراث اللغوي العربي قراءة فهم وتمثل لا قراءة حفظ وترديد تضع بين أيدينا إجابة واضحة مستقيمة عن هذا السؤال .

فقد روى الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، في كتابه «الإيضاح في علل

النحو» ، أن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) سئل عن علل النحو وأصوله من أين أتى بها ، هل اخترعها من عنده ؟ أم أخذها عن العرب أبناء اللغة ؟ فقال الخليل : إن مثلي ومثل اللغة العربية كمثل رجل دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء أعجبه قال إنما فعل باني الدار هذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، فجائز أن يكون الباني للدار قد فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل ، وجائز أن يكون قد فعل ذلك لعلة أخرى ، فإن أتيح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته فليأتِ بها . وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل ، كما يقول الزجاجي .

على هذا النحو من الموضوعية والتفكير الواضح المستقيم يضعنا الخليل على طريق الأخذ بأسباب العلم في تجديد درس العربية والتعليل لها بغير العلل التي قال هو بها ، وقد أتاح لنا علم اللغة الحديث والمعاصر ما لم يتح للخليل من مناهج البحث اللغوي بلغت من الدقة والموضوعية والعلمية والشمول ما يفتح أمامنا آفاقاً جديدة في درس العربية الذي وقفت به القرون عند حدود الاجترار والحفظ والترديد ، وقد شعر بعض القدماء بهذا فقال إن علم النحو نضج واحترق ! .

ومن العجيب حقاً أن بعض الناس ما زال يرى أن في دراسة العربية ، بطرق ومناهج لم يعرفها القدماء ، عدواناً عليها ومحاولة لهدمها ويصمون أصحاب هذه الدعوة لتجديد درس العربية وتدريسها بالتغريب والتنكر للتراث ، وهي نغمة كانت قد شاعت وذاعت في بداية معرفة الحياة العلمية والجامعية في العالم العربي بعلم اللغة مع نهاية النصف الأول من هذا القرن ، ثم خفتت مع استقرار هذا العلم في الجامعات العربية ، ولكنها عادت تتردّد في الأونة الأخيرة بصورة لافتة للنظر وأغلب الظن أنها آتية من هؤلاء الذين يكتفون بالحفظ والاجترار .

ومن هنا تأتي أهمية هذه المقدمة في دراسة اللغة لأنها في ظني تنطلق من التراث إلى المعاصرة ، فقد حاولت أن تضع بين يدي القارىء المهتم

بالمعرفة اللغوية ، والطالب الجامعي الذي يبدأ في دراسة اللغة دراسة علمية منظمة ، أصول مبادىء التفكير والبحث اللغوي عند العرب بجوار أصول ومبادىء التفكير والبحث اللغوي الحديث والمعاصر ، لا ليحفظ ويردد وإنما ليعرف ويفكر ويقارن ويستخلص .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يهدينا سواء السبيل .

حلمي خليل

الباب الأول

الدراسات اللغوية
بين فقه اللغة وعلم اللغة

الفَصْل الأوَّل



فقه اللغة عند العرب

يدل المعنى اللغوي لكلمة «فقه» ، في المعاجم العربية ، على العلم وحسن الإدراك والفهم ؛ ففي «لسان العرب» لابن منظور (ت ٧١١ هـ) نجد أن الفقه هو العلم بالشيء والفهم له ، وفقه فقهاً أي علم علماً . . وفقه عنه فهم . . والفقه الفطنة ، وفاقهه أي باحثه في العلم ففقهه أي غلبه[١] .

كما نجد أيضاً المعنى الاصطلاحي بعد حديث ابن منظور عن المعنى اللغوي يقول : «وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر العلوم»[٢] ، أي أن مصطلح «الفقه» غلب على العلوم الشرعية ، أي العلم بأصول الدين وأحكامه من حيث استنباط هذه الأحكام من القرآن الكريم والسنّة النبوية ، ولذلك يقال لمن يشتغل بعلوم الدين «فقيه» والجمع «فقهاء» أي علماء أصول الفقه أو الأصوليون . وفي العربية المعاصرة تطلق كلمة «الفقه» على من يقرأ القرآن الكريم ويعلمه[٣] .

ويبدو أن كلمة «فقه» قد انتقلت من المعنى اللغوي بمعنى الفهم أو التعمق في المعرفة إلى علماء اللغة القدماء ، أو لعلها انتقلت بالمعنى الاصطلاحي أي العلم بأصول الدين إلى بيئة اللغويين فاستخدموها وهم

---

(١) انظر لسان العرب مادة (ف ق هـ) .

(٢) المصدر السابق نفس المادة .

(٣) انظر المعجم الوسيط مادة (ف ق هـ) .

يقصدون الفهم العميق للغة أو العلم بأصول اللغة وخصائصها قياساً على العلم بأصول الدين ، ومن ثم أصبحت تدل عندهم على التعمق في فهم ومعرفة أسرار اللغة العربية وأصولها وخصائصها .

يدل على ذلك كتابان من التراث العربي وصلا إلينا هما :

١ ـ الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) .
٢ ـ فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٣٠ هـ) .

فإذا أردنا أن نتبين ، على وجه الدقة ، ما تدل عليه عبارة «فقه اللغة» عند هذين العالمين ، فإننا لا نكاد نظفر بمفهوم واضح أو مباشر اتفقا عليه ، وإن تشابهت موضوعات الكتابين ، حيث يتناول كل منهما دراسة المفردات والتراكيب في اللغة العربية وبعض القضايا والمسائل اللغوية العامة .

أما ابن فارس فلا يذكر عبارة «فقه اللغة» في كتابه ، ولكنه يقسم علم العرب أو العلم باللغة العربية عند العرب إلى أصل وفرع . أما الفرع فيتمثل في معرفة المفردات والصفات كقولنا : رجل وفرس وطويل وقصير وغير ذلك ، وهذا الذي يُبدأ به عند التعلم ـ كما يقول ـ ، أما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً[1] .

ويُفهم من كلام ابن فارس أن الأصل هو الذي ينبغي على عالِم اللغة أن يهتم به ، وأما الفرع فهو الذي يهتم به معلم اللغة ، والفرق بين العالم والمعلّم ، أن العالم يبحث عن حقائق وأسرار الظواهر اللغوية لكي يكشف عن القوانين التي تحكمها ، أما المعلّم فهو الذي يسأل عن الجائز وغير الجائز ، والصحيح وغير الصحيح كي يعلّمه للناس .

ولذلك يرى ابن فارس أن المعلم يشتغل دائماً بالفرع دون الأصل ، في حين أن العالم يشتغل بالفرع والأصل معاً ، لأن لهما أهمية بالغة في معرفة

---

(١) انظر الصاحبي ، ص ٣ .

حقائق وأسرار اللغة ، ومن ثم يقسم الناس من حيث الاهتمام بالأصل والفرع إلى صنفين ، رجل شغل بالفرع فلا يعرف غيره وآخر جمعَ الأمرين معاً ، وهذه هي الرتبة العالية ، لأن بها يُعلم خطاب القرآن والسنّة ، وعليها يعول أهل النظر والفتيا ، وذلك أن طالب العلم العلوي ـ كما يقول ـ يكتفي من أسماء «الطويل» باسم الطويل ، ولا يضيره ألا يعرف الأشق والأمق (من مترادف كلمة الطويل) ، وإن كان في علم ذلك زيادة فضل ، وإنما لم يضره خفاء ذلك عنه لأنه لا يكاد يجد في كتاب اللّه ـ جل ثناؤه ـ شيئاً فيتحوج إلى علمه ، ويقل مثله في حديث رسول اللّه ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ إذ كانت ألفاظه هي السهلة العذبة ، ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطباتها لعيٍّ بكثير من محكم الكتاب والسنّة[1] .

وبناء على ذلك ، فإن «فقه اللغة» ، عند ابن فارس ، هو ما يهتم به العالم الذي يريد معرفة الأصل ، لأن القرآن الكريم نزل وفق هذا الأصل ويتمثل ذلك في المعرفة العميقة الواسعة لأمرين هما :

١ ـ المفردات .

٢ ـ أسرار التراكيب وطريقة العرب في الكلام .

وهو يقلل من أهمية المعرفة الشاملة للمفردات لسعة الثروة اللفظية في اللغة وكثرة مفرداتها ، ولذلك ينصرف الأصل عنده إلى دراسة أسرار التراكيب وطريقة العرب في الكلام ، ويرى أن الفرق بين معرفة الأصول ومعرفة الفروع ، أن مشتغلاً باللغة والأدب لو سئل عن الجزم والتسويد في علاج النوق[2]فتوقف أو عيَّ به ولم يعرفه ، لم ينقصه ذلك عند أهل اللغة والأدب نقصاً شائناً ، لأن كلام العرب أكثر من أن يحصى ، ولكن الذي يعيب ويشين هو عدم معرفة تراكيب اللغة وأسرارها .

---

(١) المصدر السابق ص ٣ ـ ٤ .

(٢) الجزم والتسويد طرق في علاج الإبل من بعض الأمراض لا يعرفها إلّا من له دراية واسعة بالنوق والإبل وأدوائها .

فلو قيل له هل تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات ، ثم لم يعرفه لنقصه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب ، لأن ذلك ـ كما يقول ـ يردي دينه ويجره إلى مأثم ومثل ذلك لو قيل له ما أصل القسم؟ ، وكم حروفه؟ ، وما الحروف المشبهة بالأفعال؟ ، التي يكون الاسم بعدها منصوباً وخبره مرفوعاً ، فلم يجب ، لحكم عليه بأنه لم يشام صناعة النحو قط[1] .

على هذا النحو يفرق ابن فارس بين معرفة الأصل والفرع ، مما يدل على أن مفهوم فقه اللغة عنده يتصل بمعرفة الأصول والتعمق في دراستها وفهمها ، أي معرفة قواعد وأسرار التراكيب العربية ، لما في ذلك من أهمية في معرفة طريقة العرب في الكلام ، وهي الطريقة التي التزم بها القرآن الكريم . وبالرغم من اهتمام ابن فارس الواضح بالتراكيب دون المفردات إلا أنه يتحول داخل أبواب الكتاب إلى الاهتمام بهما معاً ، وإن غلب الاهتمام بالتراكيب ، ويبدو ذلك واضحاً إذا ما استعرضنا أبواب الكتاب وهي في الوقت ذاته تمثل موضوعات فقه اللغة عند ابن فارس .

ويمكن بصورة عامة أن نقسم موضوعات الكتاب وأبوابه إلى قسمين كبيرين :

١ ـ الأبواب التي تتناول موضوعات عامة تتصل بقضايا لغوية قد نجدها في كل اللغات مثل نشأة اللغة الإنسانية وأصلها أو كما يقول «باب القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح»[2] ويدخل في إطارها أيضاً موضوعات تتصل باللغة العربية مثل «القول على الخط العربي وأول من كتب به»[3] وهو باب عن الكتابة وكيف تعلمها الإنسان وخاصة الكتابة العربية ، ومثل ذلك حديثه عن اللهجات العربية وأفصحها ومذمومها[4] ، وباب الأسباب الإسلامية وهو

---

(١) المصدر السابق ص ٤ ـ ٥ .
(٢) المصدر السابق ص ٦ ـ ٩ .
(٣) المصدر السابق ص ١٠ ـ ١٥ .
(٤) المصدر السابق ص ١٨ ـ ٤٠ .

يتصل بدراسة التطور الدلالي لبعض ألفاظ اللغة العربية نتيجة للتغيرات الدينية والاجتماعية[1] يضاف إلى ذلك الباب الذي تحدث فيه عن العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل المشترك اللفظي والترادف والأضداد وهي عنده في «باب الأسماء كيف تقع على المسميات»[2] ومن الملاحظ أن هذه الموضوعات تتناول كما قلت موضوعات لغوية عامة نجدها تتصل بكل اللغات أو أن ابن فارس ينظر إلى هذه الموضوعات من خلال اللغة العربية دون وضع أو استقراء قواعد أو أصول عامة تجمع بين العربية وغيرها من اللغات الأخرى .

٢ ـ أبواب تناول فيها دراسة الخصائص النحوية والبلاغية للغة العربية كما تتمثل في استخدام بعض الأدوات والتراكيب ودلالة كل منها مثل حديثه عن «أقسام الكلام» الاسم والفعل والحرف[3] وخصائص كل منها وعلاماته ثم حروف المعاني واستخداماتها[4] وعلاقة التراكيب بالمعنى من حيث التقديم والتأخير والفصل والوصل والاعتراض والاستثناء والنفي والاستفهام والمجاز والحقيقة والتشبيه والاستعارة والكناية وغير ذلك .

ومعنى هذا أن عبارة «فقه اللغة» عند ابن فارس تنصرف إلى دراسة بعض الموضوعات اللغوية العامة وكثير من الموضوعات الخاصة باللغة العربية وحدها دون اللغات الأخرى ويتمثل ذلك في الموضوعات التالية :

١ ـ نشأة اللغة وأصلها .
٢ ـ دراسة ألفاظ اللغة العربية وتطورها الدلالي والعلاقات الدلالية بينها .
٣ ـ دراسة الأدوات والتراكيب العربية على المستوى النحوي والبلاغي .

أي أن فقه اللغة عنده يتصل أكثر ما يتصل بدراسة المفردات والتراكيب

---

(١) المصدر السابق ص ٧٨ ـ ٨٦ .
(٢) المصدر السابق ص ١١٤ ـ ١١٧ .
(٣) المصدر السابق ص ٨٩ ـ ٩٧ .
(٤) المصدر السابق ص ١٦٠ ـ ١٦٥ .

في اللغة العربية وحدها دون اللغات الأخرى كما قلت ، فهي ليست دراسة مقارنة بين العربية وغيرها من اللغات كما أنه لم يحاول الوصول إلى قوانين عامة من خلال دراسته للغة العربية تتصل بالظواهر اللغوية الإنسانية أو غير ذلك من الموضوعات التي يتطرق إليها علماء اللغة الآن ، وكل ذلك يدل على أن «فقه اللغة» عند ابن فارس يتصل بدراسة اللغة العربية ومعرفة أسرارها لا من حيث هي لغة جديرة بالدراسة والبحث وإنما من حيث هي وسيلة لفهم القرآن الكريم والسنّة النبوية .

أما الكتاب الثاني من كتب التراث العربي التي تناولت «فقه اللغة» فهو كتاب أبي منصور الثعالبي (ت ٤٣٠ هـ) وعنوانه «فقه اللغة وسر العربية» ، والملاحظ أن هذا الكتاب هو الكتاب الوحيد في التراث العربي الذي حمل على صدره عبارة «فقه اللغة» ومع ذلك لا نكاد نجد بين دفتي الكتاب شرحاً واضحاً لمفهوم هذه العبارة أو دلالة على منهج واضح في دراسة اللغة بعامة واللغة العربية خاصة ، بل إن عنوان الكتاب لم يكن من وضع الثعالبي نفسه أو من اختياره وإنما اختار العنوان الأمير الذي ألف له الثعالبي الكتاب .

ففي مقدمة الكتاب يشير الثعالبي أنه ألَّف الكتاب بناء على طلب هذا الأمير وهو أبو الفضل عبيد اللّه بن أحمد الميكاليِّ ، الذي كانت تجري في مجلسه نكت من أقوال أئمة اللغة والأدب وجوامعها وطرائفها وخصائصها ، ولم ينتبه أحد إلى جمع هذه النكت والطرائف فأشار الأمير على الثعالبي بجمعها في كتاب أو كسر دفتر جامع عليها ـ كما يقول ـ فلما انتهى من عمله ولم يكن قد وضع له عنواناً ، اقترح عليه الأمير أن يسميه «فقه اللغة» وشفعه الثعالبي «بسرّ العربية» ـ كما يقول أيضاً ـ ليكون اسم الكتاب موافقاً لفظه لمعناه[1] .

ومعنى هذا أن عبارة «فقه اللغة» لم تكن لها دلالة اصطلاحية واضحة عند علماء العربية مثل الثعالبي أو غيره وإنما هي اجتهاد من هذا الأمير أو

(١) انظر مقدمة الكتاب ص ٢٨ وما بعدها .

على الأقل استخدمها بالمعنى اللغوي لكلمة الفقه الذي أشرنا إليه سلفاً . غير أن الفرق بين ما سمي بفقه اللغة وما سمي بسر العربية يبدو واضحاً في كتاب الثعالبي إذ ينص - بعد الانتهاء من القسم الأول من الكتاب وهو المسمى بفقه اللغة - على انتهاء هذا القسم ويليه القسم الثاني من «أسرار العربية» أو كما قال «القسم الثاني مما اشتمل عليه الكتاب وهو سر العربية في مجاري كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها»[1] وهو يقصد بفقه اللغة دراسة وتنظيم المفردات فيما يسميه الآن علماء اللغة الحقول الدلالية (Semantic Field) ، مع شرح الدلالات وبيان الفروق الدلالية ، في حين يقصد بسر العربية معرفة خصائص التراكيب وأسرارها وبخاصة من خلال استعمالات القرآن الكريم .

فإذا انتقلنا إلى مادة الكتاب أو موضوعاته ، وجدنا الثعالبي يقسم الكتاب إلى قسمين واضحين لا تداخل بينهما هما :

١ - القسم الأول ويتصل بالمفردات .
٢ - القسم الثاني ويتصل بالتراكيب .

أما القسم الأول وهو ما أطلق عليه «فقه اللغة» فهو عبارة عن معجم صغير لألفاظ عربية اختارها وجمع بينها طبقاً لارتباطها بدلالة عامة على موضوع واحد أو كما أشرت من قبل طبقاً لنظرية الحقول الدلالية ، وهي نظرية معاصرة في دراسة المعنى يحاول علماء اللغة المعاصرون دراسة دلالة المفردات فيها على أساس أن كل مجموعة من المفردات في أي لغة تتصل فيما بينها بدلالة عامة أو تجمع بينها ، فمن ذلك مثلاً ما ذكره الثعالبي عن الكلمات التي تتصل بالأصوات ، وحكاياتها أو ما يسمى في علم اللغة (Linguistics) ، حكاية الصوت (Echo - Words) ، أو (Onomatopic Words) .

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ص ٣٢٢ .

فمن حكاية أصوات الناس : القَهْقَهة : حكاية قول الضاحك قَهْ قَهْ ، الصَّهصَهَه : حكاية قول الرجل للقوم صَهْ صَهْ ، الدَّعْدَعَة : حكاية قول الرجل للعاثر دَعْ دَعْ ، أي انتعش ، التمطق : حكاية صوت المتذوق إذا صوت باللسان والغار الأعلى ، النَّحْنَحَة والتنحنح : حكاية قول المستأذن نَحْ نحْ عند الاستئذان ، البَسْبَسة : حكاية زجر الهرة[1].

ومن حكاية أصوات أعضاء جسم الإنسان : الشخير : من الفم ، النَّخيز: من المنخرين، القفقفة: من الحنكين دلالة عن اضطرابهما واصطكاك الأسنان، القرقرة: صوت الأمعاء[2].

ومن أصوات الفرس: الصَّهيل : صوت الفرس في أكثر أحواله ، الضَّبْح : صوت نَفَسه إذا عدا وقد نطق به القرآن الحَمْحَمة : صوته إذا طلب العلف أو رأى صاحبه فاستأنس به[3] .

ومن الأصوات المشتركة : النَّشيش : صوت غليان القدر والشراب ، التصيف : صوت الرعد والبحر ، النقيق: صوت الدجاج والضفادع ، القعقعة : صوت السلاح ، الغرغرة : صوت غليان القدر وتردد النفس ، الزفير : صوت النار والحمار والمكروب ، الخَشْخَشة : صوت حركة الورق والثوب الجديد والدرع ، الصَّليل والصَّلْصَلة : صوت الحديد واللِّجام والسيف والدراهم والمسامير ، الصَّرير : صوت القلم والسرير والطست والباب والنعل[4] .

ومن ذلك أيضاً الألفاظ الدالة على البكاء ومراحله يقول «إذا تهيأ الرجل للبكاء قيل أجْهَش ، فإن امتلأت عينه دموعاً قيل : اغْرَوْرَقت عينه وترقرقت ، فإذا سالت قيل دمعت وهمعت ، فإذا حاكت الدموع المطر قيل : همت ،

---

(١) فقه اللغة ص ٢١٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٢٣ .

فإذا كان للبكاء صوت قيل : نحب ونشج فإذا صاح مع البكاء قيل : أعول»[1] .

ومن مراتب الضحك ومراحله يقول : التبسم : أول مراتب الضحك ثم الإهلاس وهو إخفاؤه ثم الافترار والانكال وهو الضحك الحسن ، ثم الكتكتة : أشد منهما ثم القهقهة ثم القرقرة ثم الكَرْكَرة ثم الاستغراب ثم الطّخْطَخَة وهي أن يقول : طيخ طيخ[2].

وفي حدة اللسان والفصاحة يقول : إذا كان الرجل حاد اللسان قادراً على الكلام فهو : ذَرِب اللسان ، وفَتيق اللسان ، فإذا كان جيد اللسان فهو : لَسِن ، فإذا كان يضع لسانه حيث أراد فهو ذَليق ، فإذا كان فصيحاً بَيّن اللهجة فهو حُذَاقيّ فإذا كان مع حدة لسانه بليغاً فهو : مسلاق ، فإذا كان لا تعترض لسانه عقدة أو تخالطه عجمة فهو مِصْقع[3] .

أما عن عيوب النطق والكلام فيقول : الرُّتّة : حُبْسة في لسان الرجل وعجلة في كلامه ، اللُّكنة والحُكْلة : عقدة في اللسان وعجمة في الكلام ، الهَتْهَتة والهثهثة حكاية صوت العَيّ والألكن ، اللثغة : أن يُصَيّر الراء لاماً ، والسين ثاء في كلامه ، الفأفأة : أن يتردد في نطق الفاء ، التَّمْتَمة : أن يتردد في التاء ، اللَّفف : أن يكون في اللسان ثقل وانعقاد ، اللَّجْلَجة : أن يكون فيه عيّ ويُدخل الكلام بعضه في بعض ، الخنخنة : أن يتكلم من أنفه[4] .

على هذا النحو يمضي الثعالبي في ذكر المفردات أو الألفاظ التي تتصل فيما بينها بموضوع واحد أو كما يقول علماء اللغة الآن بحقل دلالي ليسهل حفظها ومعرفة دلالتها بدقة ومن ثم استخدامها في الكتابة الديوانية والفنية لا لدراسة طبيعة العلاقات الدلالية بينها أو تحليل هذه العلاقات ، وهو يحرص

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٨ .

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

على تحديد الدلالات طبقاً لاستعمال العرب لها حتى لا يقع الكتّاب في خطأ عند استعمالها بدلالات لم يستعملها العرب بها، وبناء على ذلك يمضي في ذكر الألفاظ التي تتصل بحقول مختلفة مثل : الألوان والأشكال والأحجام وأنواع الطعام والشراب وأسماء الأدوات المختلفة والملابس ، كما يذكر أيضاً بعض الكلمات الفارسية الأصل التي اقترضتها العربية من اللغة الفارسية والألفاظ الدالة على خلق الإنسان وأسماء أعضاء الجسم ومراحل السير والجري وغير ذلك .

أما القسم الثاني من الكتاب ، وهو الذي أطلق عليه الثعالبي «سر العربية» فهو عبارة عن مجموعة من الفصول لا تسير على منهج واضح في دراسة وتحليل اللغة العربية وخصائصها في التعبير ، ويمكن تقسيمها طبقاً لموضوعاتها على النحو التالى :

١ ـ الفصول التي تتناول التركيب والنظم وفيها يتحدث عن أسرار العربية وخصائصها في التقديم والتأخير وطرق الحذف والفصل والوصل وتوجيه الخطاب إلى المفرد والمثنى والجمع وأساليب الاستفهام والتعجب والأمر والنهي بالإضافة إلى خصائص بعض الحروف[١] .

٢ ـ الصيغ الصرفية ودلالتها واستخدام المشتقات والقلب والإبدال[٢] .

٣ ـ الصور الفنية من حيث المجاز والتشبيه والاستعارة والكناية وألوان البديع مثل الجناس والطباق وغيرها من المحسنات اللفظية[٣] .

٤ ـ عدد من المسائل اللغوية العامة مثل الترادف والمشترك اللفظي والأضداد والنحت[٤] ومعنى هذا أن «أسرار العربية» عند الثعالبي تتفق إلى حد كبير في موضوعاتها مع ما أطلق عليه ابن فارس «الأصل» في حين أن فقه

---

(١) انظر على سبيل المثال صفحات ٣٢٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، من المصدر السابق .

(٢) انظر على سبيل المثال صفحات ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٦٣ من المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر السابق ، صفحات ٣٣٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٤) انظر المصدر السابق ، صفحات ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ .

اللغة عند الثعالبي واضح كل الوضوح إذ ينصرف إلى دراسة المفردات ، ومعرفة الدلالات ، أما إذا فهمنا عبارة «سر العربية» على أنها شرح أو بيان لعبارة «فقه اللغة» فإن هذا يعني أن مفهوم فقه اللغة عند الثعالبي يدل على دراسة اللغة العربية ، مفردات وتراكيب ومعرفة أسرارها وخصائصها ومعنى ذلك أيضاً أن ابن فارس والثعالبي يتفقان في الهدف الأساسي من دراسة هذه الموضوعات ، فهي عندهما للتعلم وفهم القرآن الكريم ، كما نلاحظ أيضاً أنهما يتفقان في موضوعات القسم الثاني ، وهو المسمى عند ابن فارس بالأصل وعند الثعالبي بسر العربية . فإذا كان ذلك كذلك ، فإن عبارة فقه اللغة عند علماء العربية القدماء تنصرف بصورة عامة إلى درس العربية دراسة عميقة بعيداً عن أبواب النحو والصرف المعروفة وذلك من حيث معرفة دلالة المفردات وأسرار التراكيب وخصائصها ، ويتصل ذلك بموضوعات لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية وأسلوبية من أبرزها الموضوعات التالية :

١ ـ نشأة اللغة وأصلها .
٢ ـ المفردات ودلالتها والعوامل المؤثرة في تطور هذه الدلالة .
٣ ـ دراسة التركيب والنظم .
٤ ـ الصور الفنية مثل الاستعارات والتشبيهات أي المجاز بصوره المختلفة .
٥ ـ المحسنات اللفظية مثل الجناس والطباق وغيرها .
٦ ـ العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل الترادف المشترك اللفظي والأضداد .

ومن ثم فإن موضوع فقه اللغة عند العرب لم يكن موضوعاً محدداً واضحاً ، وإنما هو موضوعات شتى تتصل أحياناً بمباحث لغوية عامة وأكثر الأحيان بموضوعات خاصة باللغة العربية وحدها على المستويات الصرفية والنحوية والدلالية والأسلوبية ، يضاف إلى ذلك غيبة منهج واضح تدرس من خلاله هذه الموضوعات وإنما هي ملاحظات على استعمالات لغوية توضح كيف ينتظم الكلام العربي وكيف يتفنن أبناء العربية الخلص في الكلام ،

وكل ذلك لهدف ديني وتعليمي هو فهم القرآن الكريم والسنّة النبوية وتعليم أصحاب صناعة الكتابة كيف يستخدمون المفردات والتراكيب العربية وتنوعها طبقاً لخصائص العربية ، أي أن فقه اللغة عند العرب أو بمعنى أدق عند علماء العربية القدماء لم يكن علماً له موضوع واضح أو منهج محدد ويفتقر إلى صفات العلم من حيث الموضوع والتنظيم .

الفصل الثاني

(علم اللغة عند العرب)

يتردّد في التراث اللغوي العربي عدد من المصطلحات للدلالة على دراسة اللغة العربية أو بعض جوانبها دراسة علمية منظمة وهذه المصطلحات هي :

١ ـ العربية أو علم العربية .
٢ ـ النحو .
٣ ـ اللغة أو علم اللغة .
٤ ـ علم اللسان .

وكلها تشير إلى لون من الدراسة اللغوية ، يتصل بعضها بقواعد اللغة أو المفردات وتصنيفها في معاجم عامة أو رسائل لغوية خاصة ، وقد يتصل بعضها بجوانب الدراسة اللغوية كلها أي بالأصوات والصرف والنحو والدلالة .

ولعل أقدم هذه المصطلحات ظهوراً مصطلح «العربية» أو «علم العربية» ثم مصطلح «النحو» يلي ذلك مصطلح «اللغة» أو «متن اللغة» أما مصطلحات «علم اللسان» و«علم اللغة» فلم يظهرا في كتب التراث اللغوي بصورة مطردة أو لافتة للنظر ، وإنما نجدهما في كتب تصنيف العلوم وعند بعض العلماء والمؤلفين في القرون المتأخرة مثل السيوطي (ت ٩١١هـ) وطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨ هـ) كما سنرى فيما بعد .

وفيما يلي سنتناول كل مصطلح من هذه المصطلحات على حدة لنعرف مفهومه وحدوده وما يدل عليه في التراث اللغوي عند العرب .

١ ـ العربية أو علم العربية :

لعل كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) من أقدم الكتب التي استخدمت هذا المصطلح ، فقد جاء في أول كتابه ـ وهو كما نعلم أول كتاب في دراسة اللغة العربية وتحليلها وصل إلينا ـ جاء فيه قوله «هذا باب علم ما الكلم في العربية»(١) ، وكتاب سيبويه لا يحتوي على القواعد النحوية فحسب ، وإنما يحتوي بالإضافة إلى ذلك ، على دراسات في الأصوات والصرف والدلالة ، أي أن مصطلح «العربية» عند سيبويه يشمل دراسة هذه الجوانب جميعاً .

غير أن بعض الرواة والمؤرخين من أصحاب كتب طبقات اللغويين والنحاة ، يشيرون أحياناً بمصطلح «العربية» أو «علم العربية» إلى عمل أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) كما يشيرون أيضاً بهما إلى تقدم البصرة وسبقها على باقي الأمصار العربية والإسلامية في وضع قواعد اللغة العربية ، فابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ) يقول عن أبي الأسود الدؤلي «كان أول من استن العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووسع قياسها أبو الأسود الدؤلي»(٢) وعمل أبي الأسود لم يتجاوز وضع حركات الإعراب عن طريق الملاحظة المباشرة لحركات الفم عند نطق كل من الفتحة والكسرة والضمة ، وعبر عن هذه الملاحظات كتابة بوضع نقط على أواخر الكلمات في القرآن الكريم .

كما يشير ابن سلام أيضاً بمصطلح «العربية» إلى سبق البصرة إلى وضع قواعد اللغة العربية فيقول «وكان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب عناية»(٣) ، ويستخدم ابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) مصطلح «علم العربية» ليشير به أيضاً إلى سبق البصرة ، فيقول «وإنما قدمنا البصريين أولاً

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ١٢/١ ط . عبد السلام هارون .

(٢) ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ص ١٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٤ .

لأن علم العربية عنهم أخذ»[1].

ومن الصعب أن نحدد بدقة متى ظهر هذا المصطلح، أعني مصطلح «العربية»، ولكن الذي لا شك فيه أنه كان سابقاً في الظهور على مصطلح «علم العربية» ، وأغلب الظن أن مصطلح «العربية» ظهر مع ما ظهر من مصطلحات لغوية في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، للدلالة على عمل أبي الأسود الدؤلي وطبقته من قراء القرآن الكريم الذين اشتغلوا بدرس اللغة العربية وتحليل بعض جوانبها ، ثم استقر هذا المصطلح مع ظهور طبقة من علماء العربية مثل أبي عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٩ هـ) وذلك للدلالة على لون من الدراسة العلمية المنظمة للغة العربية ، وأقول الدراسة العلمية لأن العمل الذي قام به هؤلاء العلماء وبلغ قمة النضج على يد الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠ هـ) كما يظهر من كتابه ، يُعد عملاً علمياً لأنه يقوم على مادة لغوية وتحليل واستقراء لهذه المادة بالإضافة إلى وضع مصطلحات ومفاهيم في التحليل اللغوي في إطار من أصول ومبادىء نظرية واضحة ، كما اتسمت هذه الدراسة بالشمول أي درست اللغة العربية صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً ، وكان مصطلح «العربية» يدل على هذه النظرة الشاملة لدرس العربية وتحليلها ويؤكد ذلك ويعززه إضافة كلمة «علم» بعد ذلك إلى هذا المصطلح فأصبح «علم العربية» والعلم يدل على هذه النظرة الشاملة القائمة على أصول ومبادىء نظرية وتحليلية ، وأغلب الظن أن مصطلح «علم العربية» ظهر بعد ذلك في القرن الثاني لكي يدل بجوار مصطلح العربية على هذه الدراسة المنظمة للغة العربية غير أننا ينبغي أن نلاحظ أن علماء العربية القدماء لم يدرسوا اللغة العربية وفق الترتيب الذي أشرت إليه أعني صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً ، ويبدو ذلك واضحاً في كتاب سيبويه الذي وضع الدراسة

(١) الفهرست ص ٩٦ .

الصوتية في مقدمة الدراسة الصرفية وأخرهما إلى نهاية الكتاب وقدم الدراسة النحوية عليهما وبث الجوانب الدلالية في ثنايا الدرس النحوي والصرفي، ولكن ذلك لا يقلل من علمية الدراسة التي قام بها وإن اختلف المنهج والتحليل عن النظرية اللغوية الحديثة والمعاصرة كما سنرى فيما بعد .

٢ ـ النحو :

لم يستعمل سيبويه مصطلح «النحو» في كتابه وإنما استخدم كلمة : «النحويون» في الدلالة على طائفة من الناس يشتغلون بالإعراب والنحو خاصة ، دون مستويات اللغة العربية الأخرى . يقول في باب من أبواب كتابه «هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب»(١) ، ثم يقول بعد ذلك «ولا يختلف النحويون في نَصب التبِّ إذا قلت وَيْحٌ له وتَبًّا له»(٢) .

أما مصطلح «النحو» فلا نجد له ذكراً إلا في كتب طبقات النحويين واللغويين حيث يروي المؤرخون روايات عدة عن ظهور هذا المصطلح فقالوا إن أول من استخدم هذا المصطلح علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت ٤١ هـ) حينما وضع بعض المصطلحات أو الأبواب النحوية مثل الاسم والفعل والحرف وعلمها لأبي الأسود الدؤلي ثم قال له أنحُ هذا النحو . ومن ثم استخدم هذا المصطلح للدلالة على هذا اللون من الدراسة في حين تنسب روايات أخرى هذا القول لأبي الأسود الدؤلي عندما وضع بعض وجوه العربية وقال لبعض تلاميذه أنحو هذا النحو .

وهذه الروايات قد لا تكون صحيحة ولكنها من ناحية أخرى تبين لنا كيف كان علماء العربية القدماء يضعون المصطلحات العلمية بعامة والمصطلحات اللغوية خاصة فمصطلح النحو مأخوذ ـ لا شك ـ من الفعل نحا ينحو بمعنى

---

(١) الكتاب ١/٣٣٤ ط . هارون .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة وانظر أيضاً ١/٣٨٩ ، ٤٠٠ .

القصد أو الطريق ، فالنحو بالمعنى الاصطلاحي هو انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه وإعرابه ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها[1] .

ومعنى هذا أن «النحو» كان يدل على الجانب التعليمي من علم العربية أو متن العربية يدل على هذا أن سيبويه عندما كان يشير إلى النحويين وعملهم كان كأنما يشير إلى طائفة من الناس ليس هو منهم بل كثيراً ما كان يستعمل كلمة «الناس» في الدلالة على هؤلاء النحويين[2] ، وأغلب الظن أن مصطلح «النحو» ظهر بعد مصطلح العربية أو علم العربية وذلك عندما ظهرت فئة أو طبقة من المعلمين الذين أخذوا يعلمون الناس قواعد العربية لكي تستقيم ألسنتهم بعد تفشي اللحن فيهم ومن ثم كان سيبويه يرى في عمله وعمل أساتذته من علماء العربية أمراً يختلف عن عمل هؤلاء النحويين أو المعلمين ، وكل هذا يدل على أن مصطلح «النحو» عندما ظهر كان يشير إلى القواعد التعليمية التي يتعلمها الناس لكي يلحقوا بالعرب الخلّص في إجادتهم للغة العربية ، كما تدل كلمة النحويين على هذه الطبقة من الناس التي أخذت تشتغل بتعليم النحو أي القواعد التعليمية وهو يختلف عن العربية أو علم العربية الذي كان يشير إلى الدراسة العلمية للغة العربية .

غير أن هذا المصطلح أعني مصطلح «النحو» ما لبث أن اكتسب دلالة عامة ربما في القرنين الثاني والثالث بحيث أخذ يدل على ما كان يدل عليه مصطلح العربية أو علم العربية ، أي أصبح يدل على الدراسة العلمية من حيث استقراء القواعد والتحليل وفق أصول نظرية ، بالإضافة إلى تعليم قواعد اللغة ، أي أصبح يدل على الدراسة العلمية وتعليم القواعد في آن واحد .

---

(١) انظر لسان العرب مادة نحا.

(٢) انظر على سبيل المثال ، الكتاب ٤٠٠/١ ، ١١/٢ ، ١٩ ، ٢١ ، ٥٠ .

٣ ـ اللغة أو علم اللغة :

يتصل هذا المصطلح أكثر ما يتصل بجمع المادة اللغوية المتمثلة في المفردات والتراكيب عن العرب الخلص أصحاب السليقة العربية أو كما يقول علماء اللغة الآن «أبناء اللغة» (Native Speakers) ، يدل على ذلك ما رواه السيوطي (ت ٩١١ هـ) في الفرق بين عمل اللغوي وعمل النحوي بالمعنى الذي استقر عليه مصطلح النحو في القرنين الثاني والثالث ، يقول «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، أما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه»(١) .

والواقع أن عمل اللغوي لم يكن مقصوراً على رواية اللغة فحسب وإنما مع تطور علوم اللغة العربية أخذ هؤلاء الرواة للغة يشتغلون بتأليف بعض الرسائل اللغوية الصغيرة التي تروي المفردات بطريقة منظمة فوضعوا رسائل في البئر والإبل وخلق الإنسان وغير ذلك، وتضم هذه الرسائل الكلمات الدالة على موضوع واحد غالباً ما يكون هو عنوان الرسالة، وكانت هذه الرسائل هي النواة الأولى للمعاجم العربية التي أخذت صورة أكثر تنظيماً وعلمية على يد الخليل بن أحمد عندما وضع أول معجم في اللغة العربية هو معجم «العين» ومعنى هذا، أن مصطلح اللغة كان يدل بالإضافة إلى رواية المفردات والتراكيب على تأليف الرسائل اللغوية وعمل المعاجم(٢) . وهنا ينبغي أن نلاحظ أن اللغويين كانوا يعتمدون في جمعهم لهذه المادة اللغوية على السماع من العرب الخلص أي على اللغة المنطوقة (Spoken Language) كما يقول علماء اللغة الآن ، مما يؤكد أصالة مبدأ دراسة اللغة المنطوقة عند العرب وسبقها على اللغة المكتوبة (Written Language) وهو عكس ما سار

---

(١) المزهر ١/ ٩ .

(٢) للتوسع في معرفة المزيد عن الرسائل اللغوية الأولى التي تمثل نواة المعجم العربي ونشأة المعاجم العربية وأنواعها وطرق البحث فيها انظر : د . حسين نصار ، المعجم العربي نشأته وتطوره . القاهرة ، مكتبة مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨ في مجلدين .

فيه تطور الفكر اللغوي الغربي الذي بدأ بالنصوص المكتوبة لينتهي إلى اللغة المنطوقة أو المسموعة .

كما ينبغي أن نلاحظ أيضاً أن جمع اللغة وروايتها سماعاً ثم تحليل هذه المادة اللغوية واستنباط القواعد منها أو كما أشار السيوطي التصرف في المادة اللغوية، كان يتحقق أحياناً في عالم واحد يقوم بالعملين معاً ، وهكذا كان معظم علماء العربية القدماء مثل الخليل الذي يمثل ذلك أصدق تمثيل فهو لغوي ونحوي في آن واحد. ولعل علماء العربية القدماء عندما استخدموا مصطلح «العربية» أو «علم العربية» ، فيما أشرنا إليه من قبل ، كانوا يقصدون إلى شيء من هذا الامتزاج والتداخل ، إذ غالباً ما كان هؤلاء العلماء رواة اللغة يسمعونها من أبناء العربية الخلص في البوادي ثم يقومون بعد ذلك بتحليل هذه المادة اللغوية المسموعة ويستنبطون منها القواعد والقوانين.

غير أن هذا التداخل والامتزاج بين عمل اللغوي وعمل النحوي ما لبث أن انفصل بما يشبه التخصص أو قريباً منه ، فاشتغل بعض العلماء بجمع اللغة وروايتها واشتهروا بذلك في حين اشتغل بعضهم بالدرس والتحليل واستنباط القواعد على نحو ما أشار السيوطي ويدل على هذا أيضاً أن أصحاب كتب طبقات النحويين واللغويين كانوا يفرقون بصورة واضحة في ترجمتهم لعلماء العربية القدماء بين من يشتغل بالنحو وحده ومن يشتغل بجمع اللغة وروايتها فحسب ، ومن يجمع بين الأمرين[١] .

ومعنى هذا أن مصطلح «اللغة» كان يدل على نوع من الدراسة المنظمة وبخاصة فيما يتصل بعمل المعاجم وتأليف الرسائل اللغوية ، وبصورة عامة كان يدل على دراسة المفردات ومعرفة الدلالات وتنظيم ذلك في صورة كتب أو معاجم ، وهو بهذا المعنى يختلف عن مصطلح «العربية» أو «علم العربية»، كما يختلف أيضاً عن مصطلح «النحو» بالمعنى الضيّق أي بمعنى

(١) انظر ، الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، حيث يفرق في ترجمته لعلماء العربية القدماء بصورة واضحة بين النحاة واللغويين .

تعليم القواعد أو حتى بالمعنى الواسع الشامل الذي يدل على تعليم القواعد والدراسة العلمية للغة .

غير أن بعض العلماء ومصنفي العلوم في القرون المتأخرة كانوا يستعملون مصطلحاً آخر للدلالة على ما كان علماء العربية القدماء يستخدمون فيه مصطلح «اللغة» ، وهذا المصطلح الجديد هو «علم اللغة» ، ولا نجد كتاباً في التراث العربي يحمل عنوان «علم اللغة» كما وجدنا في فقه اللغة .

ويشير السيوطي إلى «علم اللغات» ويقصد به البحث في أصل اللغات ونشأتها وهل هي توقيف أم اصطلاح[1] ويحدد طاش كبرى زادة (ت ٩٦٨ هـ) مفهوم مصطلح «علم اللغة» بصورة أكثر دقة فيقول «علم اللغة علم باحث عن مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك الدلالات بالوضع الشخصي وعما حصل من تراكيب كل جوهر وهيئاتها الجزئية على وجه جزئي وعن معانيها الموضوعة لها بالوضع الشخصي[2]» .

ومعنى هذا أن مصطلح «علم اللغة» عند علماء القرون المتأخرة كان يشمل دراسة الجوانب التالية :

١ ـ العلاقة بين اللفظ والمعنى (مدلولات جواهر المفردات) .
٢ ـ الأصوات أو الحروف التي تتألف منها المفردات (هيئاتها الجزئية) .
٣ـ الصيغ الصرفية (تركيب كل جوهر وهيئاتها الجزئية على وجه جزئي) .
٤ ـ الدلالة الوضعية للمفردات (معانيها الموضوعة لها بالوضع الشخصي) .

---

(١) المزهر ١/٢٥ .
(٢) انظر مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١/١٠٠ .

أما الهدف من وراء هذا العلم فكما يقول : «وغايته الإحتراز عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية والوقوف على ما يفهم من كلام العرب»[1] .

فهو إذن علم معياري (Prescriptive) كما يقول علماء اللغة اليوم ، أي يبحث عن جوانب الصواب والخطأ في استعمال المفردات من حيث الدلالة والبنية ، لا علم وصفي (Discriptive) يصف المادة اللغوية في ذاتها دون البحث عن الصواب والخطأ في الاستعمال .

ثم يذكر طاش كبرى زادة بعض المؤلفات في علم اللغة فيقول «ومن الكتب المختصرة في علم اللغة كتاب العين للخليل»[2] وكتاب العين للخليل معجم لغوي يقوم على ترتيب صوتي وفق مخارج الحروف وقد وصفه السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) بقوله «كتاب العين المعروف المشهور والذي به يتهيأ ضبط اللغة»[3] ، وأكبر الظن أن السيرافي يعني بعبارة «ضبط اللغة» ما أشار إليه صاحب مفتاح السعادة بقوله «وغايته الاحتراز عن الخطأ في المعاني الوضعية» .

من هذا يمكن القول بأن مصطلحات «اللغة» أو «علم اللغة» أو «علم اللغات» كانت تدل في التراث العربي على دراسة ومعرفة عدد من الموضوعات تتمثل فيما يلي :

١ ـ جمع المادة اللغوية المتمثلة أساساً في المفردات وترتيبها وروايتها .
٢ ـ عمل المعاجم وبعض الرسائل اللغوية التي تتصل بتنظيم هذه المفردات .
٣ ـ دراسة بعض الجوانب الصوتية والصرفية والاشتقاقية .
٤ ـ معرفة اللهجات العربية القديمة والفروق اللغوية بينها .

---

(١) المصدر السابق ١/١٠١ .
(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .
(٣) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، وانظر أيضاً حلمي خليل ، التفكير الصوتي عند الخليل ص ٩ وما بعدها .

يضاف إلى ذلك البحث في نشأة اللغة ، وهو ما انفرد السيوطي بالإشارة إليه عند تحديده لمفهوم علم اللغات ، وكل هذا بهدف الاحتراز من الخطأ في استعمال كلام العرب .

ومعنى هذا أن هناك علاقة بين موضوعات اللغة أو علم اللغة وموضوعات فقه اللغة كما أشرنا إليها سلفاً ، وإن كان علم اللغة أخص من فقه اللغة ، لأن علم اللغة أو اللغة كلاهما يتصل أصالة بدراسة المفردات وجمعها وروايتها وتأليف المعاجم ، في حين أن فقه اللغة يتصل بدراسة المفردات فيما يشبه الرسائل اللغوية الصغيرة ، كما رأينا ذلك بوضوح عند الثعالبي ، يضاف إلى ذلك أن فقه اللغة يهتم بدراسة بعض الجوانب النحوية والبلاغية والأسلوبية وهو ما لا نجده في موضوعات اللغة أوعلم اللغة ، وكل منهما يتناول مسألة نشأة اللغة ، أي بعبارة أخرى ، فإن دائرة فقه اللغة أوسع من دائرة اللغة أو علم اللغة وهما معاً يختصان بدراسة اللغة العربيةوحدها دون اللغات الأخرى ويخضع علم اللغة وكذلك «اللغة» لنوع من التنظيم أو منهجية في تناول المادة اللغوية خاصة في عمل المعاجم .

٤ ـ علم اللسان :

يُعد هذا المصطلح من المصطلحات النادرة الاستخدام في الدلالة على دراسة اللغة في التراث اللغوي العربي ، إذ لا نجده يتردد بصورة لافتة للنظر في كتب علماء اللغة القدماء ومؤلفاتهم ، ولعل أقدم من استخدم هذا المصطلح أبو نصر الفارابي الفيلسوف العربي المشهور (ت ٣٣٩ هـ) وذلك في كتابه «إحصاء العلوم» وهو كتاب في فلسفة العلوم وتصنيف موضوعاتها وشرح منهج كل علم في تناول موضوعه ، يقول في مقدمة الكتاب : «قصدنا في هذا الكتاب أن نحصي العلوم المشهورة علماً علماً ، ونعرف جمل ما اشتمل عليه كل واحد منها وأجزاء كل ما له منها أجزاء ، وجمل ما في كل واحد من أجزائه ونجمله في خمسة فصول :

الأول في علم اللسان وأجزائه ، والثاني في علم المنطق وأجزائه

والثالث في علوم التعاليم وهي : العدد والهندسة وعلم المناظير وعلم النجوم التعليمي وعلم الموسيقى وعلمَ الأثقال وعلم الحيل ، والرابع في العلم الطبيعي وأجزائه، وفي العلم الإلٰهي وأجزائه والخامس في العلم المدني وأجزائه وفي علم الفقهِ وعلمِ الكلام»[1] .

أما السبب الذي دعاه إلى تأليف هذا الكتاب فيجمله في قوله : «وينتفع بما في هذا الكتاب الإنسان إذا أراد أن يتعلم علماً من هذه العلوم وينظر فيه ، عَلِمَ على ماذا يُقدم وفي ماذا ينظر وأي شيء سيفيده نظره ، وما غناء ذلك وأي فضيلة تنال به ، ليكون إقدامه على ما يقدم عليه من العلوم على معرفة وبصيرة ، لا على عمى وغرر»[2] .

ولعلنا قد لاحظنا من هذه المقدمة أن الفارابي قد وضع «علم اللسان» في مقدمة العلوم كأنما هذا العلم عنده هو مفتاح العلوم الأخرى ومصرفها. وكلمة «اللسان» من أقدم الكلمات التي استخدمتها اللغات الإنسانية في الدلالة على اللغة التي تتكلم بها جماعة بشرية معينة وبهذه الدلالة استعملها القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه﴾[3] وقال جلّ شأنه : ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾[4] ، وفي اللغات الأوروبية الحديثة نجد كلمة (Language) في الإنجليزية وكلمة (Language) في الفرنسية وهما من أصل يوناني ولاتيني بمعنى اللسان ومثل ذلك نجد في جميع اللغات الأخرى .

أما ما يقصده الفارابي بمصطلح «علم اللسان» ، وتصوره لموضوعاته ومنهجه فنجد ذلك في الفصل الأول من كتابه حيث يرى أن علم اللسان ضربان: أحدهما حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما، وعلم ما يدل عليه شيء منها

---

(١) انظر الفارابي ، إحصاء العلوم ص ٢ .
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .
(٣) سورة إبراهيم آية ٤ .
(٤) سورة النحل آية ١٠٣ .

والثاني : علم قوانين تلك الألفاظ[١] ، أي أن علم اللسان يتفرع عنده إلى فرعين أساسيين هما : علم اللسان التطبيقي وعلم اللسان النظري .

أما علم اللسان التطبيقي فهو يتصل عنده بحفظ الألفـاظ أو اللغة عن طـريق التعلم أو كمـا يقـول «ليسهـل تعلم مـا تحتـوي عليـه الصنـاعـة وحفظها»[٢] ، ولفظ «الصناعة» ينصرف في التراث العربي والإسلامي إلى معنى «العلم» (Science) في العصر الحاضر ، فصناعة النحو عند القدمـاء تعني علم النحو وصناعة الطب تعني علم الطب والفارابي يوضح لنا ذلك في شرحه لمفهوم علم اللسان النظري أو كما حدده بقوله هو «علم قوانين تلك الألفاظ»[٣] والقوانين في كل صناعة ـ كما يقول ـ هي «أقوال كلية جامعة ، ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها ، وتكون مُعدَّة إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة ، لئلا يدخل فيها ما ليس منها ، أو يشذ منها ما هو منها ، وإما ليمتحن بها ما لا يؤمن أن يكون قد غلط فيها غلط»[٤] .

أي بعبارة أخرى فإن علم قوانين الألفاظ هو علم تجريدي (Abstract) شأنه في ذلك شأن أي علم آخر يسعى إلى وضع قوانين عامة أو بمعنى أدق استنباط قوانين عامة تخضع لها تلك الألفاظ في حالتي الإفراد والتركيب ، لأن الألفاظ الدالة في كل أمة ـ كما يقول ـ ضربان مفردة ومركبة[٥] أي أن الفارابي يستخدم كلمة الألفاظ للدلالة على المفردات والتراكيب أي للدلالة على اللغة ، ومعنى هذا أنـه يرى أن علم اللسـان النظري أو علم قـوانين

---

(١) إحصاء العلوم ص ٣ ـ ٤ .
(٢) المرجع السابق ص ٤ .
(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .
(٤) المرجع السابق نفس الصفحة .
(٥) المرجع السابق ص ٥ .

الألفاظ كما قال هو علم أو صناعة تقدم على مادة لغوية تتمثل من المفردات والتراكيب وعلى عمل عقلي يتمثل في استنباط القوانين العامة والأصول التي تجري عليها هذه المادة اللغوية بحيث تنتهي هذه الدراسة إلى وضع قوانين عامة أو أقوال كلية ـ كما يقول ـ تصدق على كل اللغات ، ومعنى هذا أيضاً أن علم قوانين الألفاظ علم لا يدرس لغة بعينها وإنما هو دراسة للظاهرة التي تسمى اللغة كما تتمثل في المفردات والتراكيب .

أما فروع علم اللسان فهي عنده تقع في سبعة فروع أو علوم كما أسماها ، بعضها عام يصدق على كل اللغات ، وبعضها خاص بلغة ، معينة ، وهذه الفروع هي :

١ ـ **علم الألفاظ المفردة** : وهو ما أطلق عليه علماء العربية القدماء «اللغة» أو علم اللغة أو «متن اللغة» ، وهو علم خاص بكل لغة ، يتصل بجميع مفرداتها وروايتها ومعرفة أنواع هذه المفردات الأصيل منها والغريب عنها أو الدخيل فيها بالإضافة إلى معرفة الدلالات .

٢ ـ **علم الألفاظ المركبة** : وهذا أيضاً علم خاص بكل لغة ، يتصل بجميع النصوص التي قالها شعراؤهم وخطباؤهم ونطق بها بلغاؤهم وفصحاؤهم المشهورون عندهم ثم روايتها وحفظها .

٣ ـ **علم قوانين الألفاظ المفردة** : وهو علم عام يتصل بمنهج دراسة الألفاظ في اللغات الإنسانية وهو عنده يشمل دراسة المستويين الصوتي والصرفي ، أو ما يسمى في علم اللغة الحديث (Linguistics) بعلم الأصوات (Phonetics) وعلم الصرف (Morphology) لأن علم قوانين الألفاظ المفردة عند الفارابي يفحص أولاً ـ كما يقول ـ في الحروف وعددها ومن أين خرج كل واحد منها في آلات التصويت (Speech Apparatus) وعن المصوت (Voiced) وغير المصوت (Voiceless) ، وعما يتركب منها في ذلك اللسان وعما لا يتركب ، وعن أقل ما يتركب منها حتى حدث عنها لفظة دالة وكم

أكثر ما يتركب وعن الحروف الذاتية التي لا تتبدل في بنية اللفظ[1] وأكبر الظن أن الفارابي يقصد بالحروف التي لا تتبدل الصوامت (Consonants) في مقابل التي تتبدل وهي الصوائت (Vowels) كما سنرى فيما بعد .

أما عن المستوى الصرفي أو المورفولوجي (Morphology) فإن هذا العلم ـ كما يقول ـ يفحص الحروف التي لا تتبدل في بنية اللفظ عند التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، كما يدرس الاشتقاق ويميز بين الحالات التي ليست مشتقة وما هي مشتقة ويقدم الأمثلة على ذلك كما يفحص المصادر وأنواعها والتغيرات التي تطرأ على الألفاظ من حيث التضعيف والثلاثي والرباعي والصحيح والمعتل ويعرف كيف يكون ذلك عند التصريف[2] .

٤ ـ **علم قوانين الألفاظ عندما تتركب** : وهو علم عام أيضاً ، يختص بدراسة التراكيب أو ما يسمى في علم اللغة الحديث (Syntax) ويطلق عليه علماء العربية القدماء علم النحو أو النحو بالمعنى الضيق المقصور على قواعد التركيب ويقسم الفارابي هذا العلم إلى ضربين :

أحدهما : يفحص حركات الإعراب أو كما يقول يعطي قوانين أطراف الأسماء والكلم عندما تتركب أي بعبارة أخرى يدرس ما يطرأ على الكلمات من تغير عندما تدخل في التراكيب كما تتمثل في حركات الإعراب في اللغة العربية ويبدو أن الفارابي لم يكن يتصور وجود لغات غير معربة لأنه ينظر إلى اللغة العربية وبعض اللغات الأخرى مثل اليونانية ومعظمها كان فيها ما يشبه الإعراب .

والثاني : يعطي قوانين في أحوال التركيب والترتيب نفسه ، كيف هي في ذلك اللسان وهو يقصد بذلك دراسة نظم الكلمات من حيث ترتيبها داخل الجملة وعلاقة كل كلمة بالأخرى نتيجة لذلك الترتيب وعلى كم ضرب يتم

---

(١) المرجع السابق ص ٦ .
(٢) المرجع السابق ص ٦ ـ ٧ .

هذا الترتيب حتى تتألف جمل لها معنى ثم يبين أي التراكيب الأفصح في ذلك اللسان .

كما يهتم هذا العلم بدراسة طرق التعريف والتنكير والأدوات النحوية وعملها والكلم التي تتغير أطرافها والكلم التي لا تتغير أي ما يسمى عند العرب بالإعراب والبناء وغير ذلك من الجوانب التي تتصل بالنحو[1] .

٥ ـ **علم قوانين الكتابة** : وهو علم يفحص طرق الكتابة والخط في لغة ما ، أو ما يسمى في علم اللغة الحديث بعلم الخط (Graphemics) ، وهو عند الفارابي يدرس ويميز بين ما يكتب في السطور وما لا يكتب من الحروف ، ثم يبين عما يكتب في السطور كيف سبيله ، ولكن دائرة هذاالعلم أوسع الآن من ذلك ، إذ هي تشمل بالإضافة إلى ذلك علاقة النطق بالكتابة وطرق التعبير عن الصوت المنطوق بالحرف المكتوب والفواصل والنقط وغير ذلك وهو ما أشار الفارابي إلى بعضه في العلم السادس[2] .

٦ ـ **علم قوانين تصحيح القراءة** : وهو علم يتصل بعلم قوانين الكتابة أشد الاتصال لأنه يفحص مواضع الحروف في السطور وما يكتب في السطور من حروفهم وما لا يكتب ، كما يفحص نقط الإعجام التي تميز الحروف المتشابهة والعلامات التي تدل على إدغام الحروف وكذا علامات الفصل والوصل أو ـ كما يقول ـ التي تجعل عندهم لمقاطع الأقاويل وتميز علامات المقاطع الصغرى من علامات المقاطع الوسطى والكبرى وعلامات الأقاويل المرتبطة التي بمعنى بعضها[3] .

٧ ـ **علم الأشعار** : وهو العلم الذي يقوم بفحص ودراسة الأوزان الشعرية البسيطة والمركبة وزناً وزناً وحصرها وتصنيفها الأوزان الوافية منها والناقصة وأي الأوزان أبهى وأحسن وأكثر مسموعاً ، كما يفحص أنواع

(١) المرجع السابق ص ٧ ـ ٨ .
(٢) المرجع السابق ص ٩ .
(٣) المرجع السابق ص ١٠ .

القوافي أو كما يقول النظر في نهايات الأبيات وزناً وزناً أيها عندهم على وجه واحد وأيها على وجوه كثيرة وغير ذلك مما يتصل بعلم العروض(١) .

وهكذا نجد أن الفارابي في شرحه لمفهوم «علم اللسان» يوسِّع من دائرة هذا العلم بحيث يشتمل عنده على علوم خاصة بلغات معينة أو علوم أخرى خاصة بدراسة اللغة في ذاتها من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة ، كما أدخل في هذا العلم جوانب أخرى تعليمية وتطبيقية تنتمي إلى فرع مستقل الآن من فروع علم اللغة الحديث هو علم اللغة التطبيقي (Applied Linguistics) .

ولعل من أهم ما يمكن أن نلاحظه على حديث الفارابي عن علم اللسان إنه مسَّ جانباً هاماً وأصيلاً في النظرية اللغوية الحديثة والمعاصرة ، وهو الدراسة العلمية للغة أو مفهوم العلمية (Scientificness) ، في علم اللغة الحديث ، فالدراسة اللغوية عند الفارابي أو علم اللسان ليس علماً معيارياً (Prescriptive) ، يبحث عن الصواب والخطأ أو يعلم اللغة فحسب ، وإنما هو في الأصل علم وصفي (Descriptive) ، ينتهي إلى وضع قوانين عامة تصدق على كل اللغات وهذه النظرة الوصفية لا تنفي تفرّد بعض اللغات بخصائص معينة وإنما هي تنظر إلى القوانين العامة التي تجمع بين اللغات الإنسانية أي تنظر إلى اللغة نظرة علمية موضوعية كأي علم آخر ينظر إلى موضوعه أو مادته مثل علم الكيمياء أو الطبيعة أو غيرها ، كما سنرى ذلك فيما بعد . وهذه النظرة في الحقيقة تعد بكل المقاييس خطوة متقدمة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني يقدمها التراث العربي لأول مرة في تاريخ الفكر اللغوي بهذا الوضوح والتحديد .

على هذه الصورة رأينا كيف قدم لنا التراث اللغوي عند العرب عدداً من المصطلحات التي تدل على طرق ومناهج متعددة في دراسة اللغة العربية وهي ، فقه اللغة ، النحو ، اللغة أو علم اللغة في حين قدّم التراث الفلسفي

---

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .

المفهوم العلمي لدراسة اللغة بعامة واللغة العربية خاصة كما يتمثّل في مصطلح علم اللسان.

أما فقه اللغة عند العرب فلم يكن يدل على منهج واضح أو محدد في دراسة اللغة العربية ، كما لم يلتزم بدراسة فرع أو مستوى معين من مستويات أو فروع الدراسة اللغوية التي عرفها التراث العربي مثل الأصوات أو الصرف أو النحو أو الدلالة أو المعاجم ، وإنما كانت عبارة فقه اللغة تدل على نوع من المعرفة العميقة لخصائص اللغة العربية وطريقة العرب في الكلام لهدف تعليمي هو فهم القرآن الكريم والسنّة النبوية واتباع أساليب العرب في الكلام .

أما مصطلحات : «العربية» و«النحو» و«اللغة أو علم اللغة» ، فقد كانت مصطلحات أكثر دقة إذ تدل على نوع من الدراسة المنظمة التي تخضع لمنهج محدد ، ولعل أوسعها وأشملها مصطلح «العربية» ، الذي كان ينصرف بصورة عامة إلى الدراسة الشاملة للغة العربية صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً ، يؤكد ذلك ويدل عليه ، استعمال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) هذا المصطلح في أول كتابه وفي مواضع أخرى منه ، والكتاب يحتوي على دراسات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية .

في حين نجده لا يستخدم مصطلح «النحو» وإنما يشير إلى طبقة من الناس كانوا يشتغلون بتعليم قواعد اللغة العربية وذلك في عبارات مختلفة مثل : «والنحويون يقولون . . .» أو «ولا يختلف النحويون . . .» مما يدل على أن مصطلح «النحو» حينئذ كان يدل على القواعد التعليمية التي يقوم هؤلاء الناس بتعليمها ، غير أن مفهوم النحو لم يقف عند هذه الحدود الضيقة إذ ما لبث بعد ذلك أن اتسع بحيث أصبح يدل على تعليم القواعد ودراستها والبحث فيها وغالباً ما كان ذلك يشمل الصرف والقواعد فقط دون الأصوات أو الدلالة بصورة مباشرة .

أما مصطلحا «اللغة» و«علم اللغة» فقد كانا مترادفين في الدلالة على

جمع المفردات وروايتها ودراسة بعض الجوانب الدلالية فيها بالاضافة إلى الفروق اللهجية وبعض الجوانب الصرفية والاشتقاقية ثم تصنيف الرسائل اللغوية وعمل المعاجم ، أي بصورة عامة كانا يدلان على دراسة الألفاظ من ناحية الدلالة والبنية بالإضافة إلى عمل المعاجم العامة والخاصة وهو لون من الدراسة اللغوية عند العرب كان يجري على أصول وقواعد واضحة منظمة .

ولعل مصطلح «علم اللسان» كما عرض له الفيلسوف العربي أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) ، وعرضنا له فيما سلف، يُعد من أقدم المصطلحات في تاريخ الفكر اللغوي العربي بل الفكر اللغوي الإنساني في الدلالة على دراسة اللغة الإنسانية دراسة علمية بهدف الوصول إلى قوانين عامة تخضع لها هذه اللغات وذلك من خلال فحص وتحليل المادة اللغوية للغة معينة أو لعدة لغات ، وهو مفهوم عرفه التراث العربي قبل أن يعرف العرب في العصر الحديث مفهوم الدراسة العلمية للغة وينقلونه عن الغرب بقرون ولكن أحداً لم يلتفت إلى تأصيل هذا الفهم لدراسة اللغة في التراث العربي كما عرض له الفارابي لا من القدماء ولا من المحدثين .

هذا عن المصطلحات الدالة على دراسة اللغة أو الدراسات اللغوية عند العرب ، فماذا عن الدراسات اللغوية عند الأوربيين أو في الغرب بعامه ؟ .

الفصل الثالث

(فقه اللغة عند الأوروبيين Philology)

الفيلولوجيا (Philology) ، أو فقه اللغة ـ كما ترجم المصطلح إلى اللغة العربية في العصر الحديث ـ مصطلح يتألف من كلمتين يونانيتين رُكبتا معاً وهما : (Philo) ، بمعنى محب أو صديق (Logos) ، بمعنى الكلام أو الكلمة ، أي أن الترجمة الحرفية لهذا المصطلح تعني : صديق الكلام أو محب الكلمة .

غير أن تطور مفهوم هذا المصطلح في الفكر اللغوي الأوروبي ، يبعد به كثيراً عن هذا المعنى الساذج العام ، فهو يشير إلى ألوان متعددة من الدراسات اللغوية في أوروبا ، خضعت لمناهج وأسس علمية مختلفة في تحليل اللغة ودراستها .

ولذلك حرص عالم اللغة السويسري دي سوسير (١٨٥٨ م ـ ١٩١٣ م) ، مؤسس علم اللغة الحديث على أن يوجز في محاضراته التي ألقاها على تلاميذه في جامعة جنيف وجمعت بعد وفاته ، حرص على أن يوجز تاريخ الفكر اللغوي في أوروبا بصورة عامة وفيما يتصل بهذا المصطلح بصورة خاصة قبل أن يقدم تصوره لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية للغة . وهويوجز هذا التاريخ[١] ، في مراحل ثلاثة نتبين منها تاريخ هذا

(١) انظر De Saussure, Course in General Linguistics pp.1 -5.
وحول أعمال علماء اللغة الذين سيذكرهم دي سوسير في ملخصه هذا لتاريخ الفكر =

المصطلح وتطوره ، وهذه المراحل هي :

١ ـ المرحلة الأولى : وتبدأ باليونان فيما يسمى بالأجرومية (Grammar) ، ثم أتمه بعدهم الفرنسيون أبان عصر النهضة ، وهذه الدراسة كانت ترتكز على المنطق (Logic) ، ومن ثم فهي تفتقر إلى المنهج العلمي ، وبعيدة كل البعد عن دراسة اللغة في ذاتها ، وإنما كانت دراسة تسعى إلى وضع قواعد لتميز الصواب والخطأ ، والصحيح وغير الصحيح من طرق الصياغة اللغوية .

٢ ـ المرحلة الثانية : وهي المرحلة الفيلولوجية (Philology) ، وقد بدأت هذه المرحلة مبكراً في الإسكندرية القديمة ، إلا أن هذا المصطلح له صلة أيضاً بالحركة العلمية التي أسّسها «فردريك أوجست ولف» عام ١٧٧٧م وما زالت بعض آثارها مستمرة حتى أيامنا هذه (أي أيام دي سوسير)، ولم تكن اللغة وحدها موضوع الدراسة الفيلولوجية، وإنما كانت هذه الدراسة تتجه ـ قبل كل شيء ـ إلى تصحيح النصوص وتفسيرها والتعليق عليها ولكن ، هذا الاتجاه مال أيضاً إلى العناية بالتاريخ الأدبي وتاريخ الأخلاق والعادات وما إليها، وشاع منهجه القائم على النقد (Critisism)، وعلاج المشكلات اللغوية من خلال مقارنة النصوص التي تنتمي إلى عصور مختلفة لتحديد اللغة الخاصة لكل كاتب ولشرح النصوص القديمة الغامضة.

= اللغوي في عصره وتطور مصطلح الفيلولوجيا انظر بغير العربية :

1 - Robins, A Short History of Linguistics pp. 164 - 197, 198 - 240.

2 - Ivic, Milka, Trends in Linguistics pp. 37 - 107.

وباللغة العربية انظر :

١ ـ مونين ، جورج ، تاريخ علم اللغة ، ترجمة د . بدر الدين قاسم ص ٥٠ وما بعدها .

٢ ـ د . عبد الرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان ، مجلة اللسانيات ، الجزائر ، المجلد الأول ، العدد الأول ، (١٩٧١ م) ، المجلد الثاني (١٩٧٢) .

٣ ـ حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ص ٩٤ وما بعدها .

وقد مهدت هذه الدراسات الطريق لظهور علم اللغة التاريخي (Historical Linguistics) ، ولكن هذا المنهج في دراسة اللغة وقع في خطأ واضح وهو اهتمامه باللغة المكتوبة (Written Language) ، وإهمال اللغة الحية أو المنطوقة (Spoken language) ، كما كان اهتمام الباحثين في تلك المرحلة منصباً على اللغتين اليونانية واللاتينية دون اللغات الأخرى .

٣ ـ المرحلة الثالثة : وهي مرحلة فقه المقارنة (Comparative philology) ، وفيها اكتشف اللغويون أن اللغات يمكن أن تقارن بعضها ببعض . ففي عام ١٨١٦ م نشر فرانز بوب (F. Bopip) ، كتابه عن التعريف في اللغة السنسكريتية ، حيث قارن بين هذه اللغة واللغات الألمانية واليونانية واللاتينية ، ولم يكن «بوب» أول من لاحظ هذا التشابه بين هذه اللغات ، وإنما سبقه الإنجليزي وليم جونز (W. Jones) ، (ت ١٧٩٤ م) ، ولكن ملاحظات وليم جونز الجزئية المعزولة لم تكن كافية لإثبات أهمية ودلالة المقارنات اللغوية حتى نشر «بوب» كتابه عام ١٨١٦ ، وإذا كان «بوب» قد أخفق في اكتشاف أن اللغة السنسكريتية هي أصل لبعض اللهجات الأوروبية والآسيوية ، إلّا أن الفضل يعود إليه في إدراك أن العلاقة بين اللغات ذات القرابة أو الأصل الواحد يمكن أن تصبح موضوعاً لعلم مستقل إذ لم يسبقه أحد في إلقاء الضوء على لغة بدراسة لغة أخرى ، ولا شك أنه لولا اكتشاف اللغة السنسكريتية لما استطاع «بوب» أن يضع مبادىء وأصول هذا العلم ، إذ قدمت له هذه اللغة سنداً قوياً بجوار اللغتين اليونانية واللاتينية .

وبجانب «بوب» كان هناك أيضاً عدد من العلماء البارزين ، منهم «جاكوب جريم» (J. Grimm) ، مؤسس الدراسات اللغوية الألمانية ، وقد نشر كتابه عن قواعد اللغة الألمانية في الفترة من عام ١٨٢٢ م ـ ١٨٣٦ م ، وكذلك «بوت» (Pott) ، الذي قدمت أبحاثه ودراساته الاشتقاقية التأصيلية (Etymological) ، مادة غزيرة للباحثين ، ثم جاء من بعدهما «كوهن» (Kuhn) ، الذي تركزت أبحاثه حول الدراسات اللغوية والميثولوجيا المقارنة ، وكذلك «بنفي» (Benfey) ، الذي اهتم بالتراث الهندي وغيرهما .

ولكن من بين رجال هذه المدرسة يبرز الدور الهام الذي قام به كل من «ماكس موللر» (Max Müller) ، (١٨٢٣ م - ١٩٠٠ م) و «ج . كورتس» (G. Curtius) ، و «أوجست شليشر» (Aug. Schleicher) ، الذين شاركوا جميعاً في الدراسات المقارنة وأثروها ، وكان كتاب ماكس موللر «دروس في علم اللغة» (Lessons in The science of Language)، الذي نُشر عام ١٨٦١م، هو الذي أكسبه شهرة واسعة ، كما كان «كورتس» واحداً من أوائل الفيلولوجيين الذين مزجوا بين فقه اللغة المقارن (Comparative philology) ، وفقه اللغة الكلاسيكي (Classical philology) ، غير أنه كان يراقب نمو وتطور العلم الجديد بشك ، كما كانت كل مدرسة من هذه المدارس الفيلولوجية تنظر إلى أختها بعين الشك أيضاً .

ولكن «شليشر» كان أول من قنَّن النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسات ويعتبر كتابه عن النحو المقارن للغات الهندية الجرمانية الذي نشر في الفترة من عام ١٨٦١ م - ١٨٦٢ م ، نوعاً من الدراسة العلمية المنهجية التي وضع «بوب» أصولها وأسسها ، ولذلك فهو أول كتاب يبرز ملامح مدرسة المقارنة اللغوية التي وضعت اللبنة الأولى في تاريخ علم اللغات الهندية الأوروبية .

ولكن هذه المدرسة التي كان لها فضل ارتياد حقل جديد وخصب من الدراسة اللغوية قد أخفقت في تحديد الموضوع الحقيقي لعلم اللغة ، فقد فشلت في إبراز وتحديد طبيعة موضوع الدراسة ، ولكن من الحق أيضاً أن نقول إنه لولا هذه الخطوة الهامة التي خطتها تلك المدرسة لما استطاع علم اللغة أن يطور أي منهج علمي في دراسته .

غير أن الخطأ الأول الذي وقع فيه هؤلاء العلماء وكان سبباً في سلسلة أخرى من الأخطاء ، أنهم لم يسألوا أنفسهم أبداً عن معنى هذه المقارنات ودلالتها بما لها من علاقة بالصلات التي اكتشفوها بين اللغات ، كما كان المنهج الغالب عليهم هو المنهج المقارن لا التاريخي . حقاً إن المقارنة من ألزم الأدوات للدراسة التاريخية ، ولكنها وحدها لا تؤدي إلى نتائج إيجابية ، وكان كل ما فعلوه أنهم أخذوا ينظرون إلى تطور أي لغتين يقارنون بينهما ،

كما ينظر عالم التاريخ الطبيعي (Naturalist) إلى تطور نباتين أو حيوانين مختلفين ، ومن ثم انحصر تفكيرهم في المنهج المقارن وحُده ، مما أدى إلى عدد من النتائج الزائفة التي لا صلة لها بواقع اللغة ، كما لم تستطع هذه النتائج أن تكشف عن حقيقة الكلام لأنهم نظروا إلى اللغة كمرحلة رابعة من مراحل المملكة الطبيعية ، وقد أدى ذلك إلى نوع من التفكير أثار دهشة أصحاب العلوم الأخرى .

ونحن لا نستطيع اليوم أن نقرأ عدة سطور من هذه الأعمال التي كتبت في ذلك الوقت دون أن نصطدم بالحجج الواهية التي قدموها ، وكذا بالمصطلحات التي وضعوها لتبرير هذا التفكير ، ومع ذلك فإن الأخطاء التي ارتكبها علماء الفيلولوجيا المقارنة من وجهة نظر التفكير المنهجي لم تذهب سدى ، لأن أخطاء العلم الناشىء هي التي تبرز وتوضح قيمة التفكير العلمي الصحيح .

ولم يبحث اللغويون عن الأصول والمبادىء التي تحكم اللغات إلا في عام ١٨٧٠ م حينما وَضُحَ التشابه الذي يربط بينها ولم يكن هذا التشابه إلا وجهاً واحداً من وجوه الظاهرة اللغوية وكذلك لم تكن المقارنة إلا وسيلة لإعادة بناء الحقائق اللغوية .

ولكن علم اللغة المقارنة استطاع أن يحتل مكانه الصحيح حينما بدأ «ديز» (Diez) في دراسة اللغات الرومانية الجرمانية ، ونشر كتابه عن قواعد هذه اللغات فيما بين عامي ١٨٣٦ م - ١٨٣٨ م ، فبدأ علم اللغة يقترب من موضوعه الصحيح ، لأن كل ما كان غير واضح أو محدد في اللغات الهندية الأوروبية اتضح واستكمل من خلال دراسة «ديز» للغة اللاتينية ، وهي اللغة الأم للغات الرومانية ، كما مكنت كثرة الوثائق من تتبع تطور اللهجات المحلية لهذه اللغات ، وكل ذلك أدى إلى انزواء الافتراضات العقلية لتحل محلّها ملامح واضحة ومحددة لموضوع علم اللغة .

وحينما نشر عالم اللغة الأمريكي «وتني» (Whitney) كتابه «حياة ونمو

اللغـة» (Life and Growth of Language) عام ١٨٧٥ م ، كـان ذلك إيـذاناً بداية اتجاه جديد في دراسة اللغة ، إذ سرعان ما تكونت مدرسة لغوية جديدة هي مدرسة «النحاة الجدد» (Neogrammarians) . التي كان كل رؤوسها من العلمـاء الألمـان ، منهم بـروجمـان (Brugmann) و «أوستـوف» (Ostoff) و «لاسكين» (Leskien) وغيرهم ، ويرجع الفضل إلى هـذه المدرسة في وضعها لكل النتـائج التي أسفـرت عنها الـدراسات المقـارنـة في منـظور تاريخي ، مما أدى إلى تسلسل الحقائق في نظامها الطبيعي ، وبفضلهم أيضاً لم نعد نرى الظاهرة اللغوية وكأنها كائن عضوي ينمو مستقلاً بذاته ، وإنما أصبح كل شيء ينسب إلى العقل الجمعي (Collective mind) للجماعات اللغوية .

وبذلك أدرك علماء اللغة فداحة الأخطاء التي أسفرت عنها الدراسات الفيلولوجية ، ولكن مهما كانت النتائج التي قدمتها هذه المدرسة فإنهـا لم تستطع أن تحدد تحديداً واضحاً أو كافياً موضوع علم اللغة ومن ثم ما زلنا نشعر أن القضايا الأساسية في علم اللغة تحتاج إلى حل .

هذه هي المعالم الكبرى التي شاء «دي سوسير» أن يتوقف عندها في مراجعته لتاريخ الفكر اللغوي في أوروبا قبل عصره والتي شرع في نهايتها في طرح نظريته التي دار حول أصولها التفكير اللغوي الحديث والمعاصر كما سنرى عند حديثنا في الفصل الرابع من هـذا البـاب عن علم اللغـة (Linguistics) .

ومن هذا العرض نخلص إلى الحقائق التالية حول مصطلح فقه اللغة (Philology) عند الأوروبيين :

١ ـ مصطلح الفيلولوجيا (Philology) كان يدل في العصور القديمة على دراسة وتحليل النصوص وتحقيقها مع دراسة تـاريخيـة لبعض الكلمـات بالإضافة إلى شرح معاني بعض المفردات وربطها ببعض الحقائق التاريخية والجغرافية ، وكان عنصر القـدم من أهم العناصر التي يتكون منهـا معنى

الفيلولوجيا حينئذ .

٢ ـ في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي اكتشف العلماء الأوروبيون أن اللغة السنسكريتية لغة الهند القديمة لها علاقة باللغتين اليونانية واللاتينية وبعض اللغات الأوروبية الأخرى ومنذ ذلك التاريخ ظهر ما يسمى بفقه اللغة المقارن (Comparative Philology) أو الفيلولوجيا المقارنة وكانت هذه الدراسات تعتمد على دراسة اللغات المكتوبة وأهملت إهمالاً تاماً اللغات الحية أو اللغات المنطوقة .

٣ ـ ارتبطت الدراسات الفيلولوجية بالنظريات العلمية السائدة في عصرها وبخاصة نظرية «دارون» في تطور الكائنات الحية وكذا النظريات الأنتروبولوجية بحيث أصبحت هذه النظريات من أدوات البحث الفيلولوجي طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين فكان علماء اللغة أو بمعنى أدق الفيلولوجيون ينظرون غالباً إلى الظواهر اللغوية على أنها تشبه الكائنات الحية في تطورها وهو إقحام لحقائق غير لغوية في دراسة اللغة .

٤ ـ كان الإسهام الحقيقي لعلماء فقه اللغة أو الفيلولوجيين هو اكتشاف صلة القرابة بين اللغات الإنسانية وذلك حينما اكتشفوا العلاقة بين اللغة السنسكريتية واللغات اليونانية واللاتينية وبعض لغات أوروبا ، ومن ثم قسموا لغات العالم القديم والحديث إلى عائلات لغوية كل عائلة منها يندرج تحتها عدد من اللغات تنحدر من أصل واحد تنسب إليه مثل العائلة السامية (Semi-tic Language) التي تضم مع اللغة العربية عدداً من اللغات الأخرى مثل العبرية والسريانية الآرامية والبابلية والأشورية وغيرها ، والعائلة الهندية الأوروبية (Indo - European Languages) التي تضم اللغات السنسكريتية واليونانية واللاتينية بالإضافة إلى معظم اللغات الأوروبية الحديثة مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية وغيرها .

وقد لاحظ بعض علماء العربية القدماء التشابه بين اللغة العربية وبعض اللغات السامية مثل الكنعانية فقال الخليل إن اللغة العربية تضارع من بعض

الوجوه اللغة الكنعانية وهي لغة الفلسطينيين القدماء ، كما لاحظ ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ/١٠٦٤م) الشبه الموجود بين اللغة العربية واللغات العبرية والسريانية ، ولكن نظرية العائلات اللغوية أو انحدار عدد من اللغات من أصل لغوي واحد لم توضع في صورة علمية إلّا على يد الفيلولوجيين في أوروبا في القرن التاسع عشر .

ومعنى هذا أن مصطلح الفيلولوجيا (Philology) أو كما ترجم إلى اللغة العربية بفقه اللغة مصطلح يختلف كل الاختلاف في مفهومه وموضوعه عن مفهوم وموضوع فقه اللغة عند العرب ، فالفيلولوجيا ـ كما رأينا ـ تهتم بدراسة النصوص المكتوبة وتحقيقها ، كما تهتم بدراسة تاريخ الكلمات واتسع هذا المفهوم أحياناً حتى شمل تاريخ الأدب والحضارة ولكنه استقر مع نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا على دراسة اللغات دراسة مقارنة وكانت هذه المقارنة تتم على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، في حين أن فقه اللغة عند العرب لم يكن له منهج واضح كما اقتصرت فيه الدراسة على اللغة العربية وحدها وكان له هدف ديني وتعليمي كذلك لم يكن له موضوع محدد وإنما شمل دراسة بعض الجوانب اللفظية والنحوية والبلاغية والأسلوبية ، ولذلك أدت ترجمة مصطلح الفيلولوجيا (Philology) بفقه اللغة إلى قدر من اللبس والغموض ، هل هو دراسة اللغة على طريقة ابن فارس والثعالبي ، أم على طريقة الفيلولوجيين من علماء أوروبا في القرن التاسع عشر ، وازداد الأمر لبساً وغموضاً حينما كتب بعض العرب في موضوع علم اللغة (Linguistics) تحت عنوان فقه اللغة . ولكن قبل أن نخوض في تفاصيل هذا الخلاف أو هذا اللبس والغموض ، يحسن بنا أن نتوقف أولاً أمام المصطلح الأخير من هذه المصطلحات التي عرضنا لها في هذا الباب وهو مصطلح علم اللغة ترجمته للمصطلح الأجنبي (Linguistics) لنعرف ما مفهومه وموضوعه ومنهج البحث فيه ثم نعود مرة أخرى في نهاية هذا الفصل لبحث الخلاف بين هذه المصطلحات جميعاً .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

(علم اللغة Linguistics)

يُعرف علماء اللغة في العصر الحديث علم اللغة (Linguistics) بأنه «العلم الذي يدرس اللغة دراسة علمية»[1] ، (Linguistics is the Scientific Study of Language) ثم يتوقفون طويلاً ، أمام مصطلح «العلمية» (Scientificness) ومصطلح «اللغة» (Language) ، لكي يوضحوا ما المقصود بهما في هذا التعريف ، وأرى أننا بدورنا في حاجة إلى الوقوف أمام هذين المصطلحين لنعرف بدقة ما المقصود بهما في دراسة اللغة . ولنبدأ أولاً بمصلح العلمية ، وثانياً بمصطلح اللغة .

أولاً : العلمية Scientificness

العلمية أو المنهج العلمي (Scientific Method) هو مجموعة من الإجراءات أو الأساليب التي يعتمد عليها أي باحث في دراسة ظاهرة من الظواهر ، بغض هذه الإجراءات والأساليب حسي وبعضها عقلي وقد تتمثل الإجراءات والأساليب الحسية في الملاحظات المباشرة التي يقوم بها الباحث حول الظاهرة أو التجارب التي يجريها للتحقق من الفروض التي أقامها بناء على هذه الملاحظات ، أما الجانب العقلي فيتمثل في القواعد والقوانين التي يستنتجها من هذه الملاحظات والتجارب بحيث تكوّن قواعد عامة تحكم

(١) انظر Crystal, David, Linguistics p. 11.
وانظر أيضاً كريستل ، دافيد . التعريف بعلم اللغة ترجمة حلمي خليل ص ٧٨ وما بعدها .

وتفسر حقيقة الظاهرة موضوع الدراسة وما يرتبط بها أو يتفرع عنها من ظواهر أخرى ، ولعل الجانب العقلي من مفهوم العلمية يأتي في المرتبة الأولى قبل الإجراءات والأساليب الحسية رغم أهميتها كما تتمثل في عصرنا الحاضر في الأجهزة والآلات الحديثة المتطورة التي يستخدمها العلماء اليوم في إجراء التجارب أو رصد الملاحظات أو التحقق من الفروض وغير ذلك .

ويتمثل الجانب العقلي في عمليتي التجريد والتعميم ، وهاتان الكلمتان تشيران في الحقيقة إلى لب المنهج العلمي في دراسة ظاهرة ما بغية الوصول إلى القوانين العامة التي تحكم وتفسر جوانب الظاهرة المدروسة . ويشرح لنا الدكتور زكي نجيب محمود في كتابه «أسس التفكير العلمي» دور هاتين العمليتين أعني التجريد والتعميم في منهاج البحث العلمي فيقول :

إذا قال شاعر مثل أبي العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ) :

خفّف الوطء ما أظن أديم الأرض إلا من هذه الأجساد

فأبو العلاء يقدم لنا في هذا البيت تصوراً شعرياً لمكونات الأرض ، يختلف تماماً عن المعرفة العلمية للعناصر التي تتكون منها الأرض ، ومع ذلك فلا يجوز أن يتعرض له عالم في الجيولوجيا قائلاً لقد أخطأ أبو العلاء ، فسطح الأرض ليس مكوناً فقط من العناصر التي تكون أجساد البشر ، إنما يحتوي على عناصر أخرى كثيرة ، ثم يبدأ في ذكر هذه العناصر الواحد منها تلو الآخر . مثل هذا العالم الجيولوجي لم يفهم الحقيقة الشعرية لأن للشعر مقاييس أخرى مختلفة يقاس بها غير المقاييس التي يقاس بها الصواب والخطأ في العلوم ، لأن الحقيقة العلمية عامة ومجردة ، أما الحقيقة الشعرية فهي خاصة وفردية كما تختلف من شاعر إلى شاعر آخر .

والتجريد كما هو ظاهر من المعنى المباشر للكلمة هو خلع للصفات عن الأشياء التي تتصف بها ، فمثلاً هذا القلم الذي اكتب به الآن هو قلمي الخاص ، واستطيع أن أميزه من سائر الأقلام الأخرى بعلامات خاصة وفردية أعرفها فيه ، فهو من هذه الناحية شيء محدد ومعلوم له فرديته وخصوصيته ،

ولكن قلمي هذا ليس أول الأقلام ولا آخر الأقلام في هذه الدنيا التي تعج بالأشياء ، بل هنالك أقلام غيره كثيرة ، كانت وكائنة وسوف تكون ، وهي وإن اختلفت ألوانها وأحجامها وطرائق صنعها فبها جانب تشترك فيه ، وإلا فما يصح لنا أن نشركها جميعاً في اسم واحد يطلق عليها وهو اسم «القلم» .

فإذا ما بلغنا الدرجة التي نطلق عليها هذا الاسم الشامل برغم أوجه الاختلاف التي تميز بعضها ، فلا بد أن نكون عندئذ قد طرحنا بعقولنا عدداً كبيراً من صفاتها الجزئية التي كانت تختلف فيها ، ويتميز بها قلم عن قلم آخر ، طرحنا مثلاً صفات اللون والحجم وطريقة الصنع وفي الوقت نفسه نظرنا إلى المهمة التي يؤديها القلم فقط وهي المهمة التي تشترك فيها جميع الأقلام وهي الكتابة .

ونحن عندما نخلع عن الأقلام هذه الصفات الجزئية الفردية التي كانت تميز قلماً عن آخر نكون في الواقع قد ابتعدنا عن الواقع الحسي الملموس ، كما ندركه بحواسنا ، إذ الواقع الحسي ليس فيه إلا الأفراد المختلفة ، وحواسنا من بصر وسمع ولمس وغير ذلك ليس في وسعها إلا أن تتصل بتلك الأفراد ، أما إذا خلعنا عن هذه الأشياء الفردية صفاتها الجزئية التي تتعين بها ، أعني إذا قمنا بعملية «التجريد» التي بها ننزع ما كانت تكتسي به من تلك الصفات الجزئية الفردية بحيث لا يبقى أمامنا إلا فكرة أو تصور ذهني لا يُدرك بسمع أو بصر أو لمس ، بل هو مما تتصوره الأذهان ، فإن آداتنا في عملية الإدراك هذه تكون هي «العقل» لا الحواس ، برغم أن هذا العقل لم يدرك ما أدركه إلا مستنداً إلى أقلام جزئية في عالم الواقع المحسوس .

ذلك هو «التجريد» الذي إذا ما دخلنا مجال التفكير العلمي رأيناه شرطاً في كل فكرة علمية ، فالمعرفة الجزئية وحدها لا تكون علماً ، لأن الجزئية المعزولة عما عداها لا تكون من قبل القوانين العلمية العامة التي تشملها وتشمل غيرها من بنات جنسها ، ولعلنا قد لاحظنا كلمتي «معرفة» ، و«علم» حينما قلت إن معرفتنا للجزئية الواحدة لا تكون «علماً» (Science) ، مما يبين لك أن المعرفة بالأشياء أوسع من العلم الخاص بها ، فليس كل ما نعرفه هو

من قبيل العلم والعلوم ، ولكن كل حقيقة علمية ضرب من المعرفة ، فلقد تعرف خصائص تميز أباك أو أخاك أو صديقك دون سائر الناس ، فلا يكون ذلك ما تقصده بعلم النفس أو بغيره من علوم الإنسان .

ومثل ذلك أيضاً في مجال «اللغة» فقد نعرف خصائص تميز لغة عن لغة كالخصائص التي تميز اللغة العربية عن اللغة الإنجليزية ، فالصفة مثلاً تأتي بعد الموصوف في العربية في حين نجد العكس في الإنجليزية ولكن هذا ليس هو المقصود بالعلمية في علم اللغة (Linguistics) وسائر العلوم الأخرى ، لأن العلوم تجرد المعارف الجزئية من خصائصها الفردية لتصل إلى فكرة عامة تشملها جميعاً كأن تبحث عن طبيعة العلاقة بين الصفة والموصوف في اللغات الإنسانية ، وهنا تصبح الفكرة علمية (Scientific) ما دامت قد استندت بحق إلى ركائز من معارف جزئية أدركناها إدراكاً صحيحاً ، مثل معرفة الخصائص الفردية لكل لغة من اللغات في علاقة الصفة بالموصوف فيها .

والفكرة المجردة إذا بلغناها من خلال المعرفة الجزئية وجدناها بالضرورة فكرة عامة لا تصدق على فرد واحد ، أو موقف واحد ، أو لغة واحدة ، وإنما تصدق على مجموعة من الأفراد أو مجموعة من المواقف المتجانسة ، ونقول «مجموعة» ولا نقول «كل» ، لأن الاستقراء الناقص هو الذي تثبت به القوانين العلمية ، أما الاستقراء الكامل فمستحيل ، فمثلاً إذا أردنا أن نعرف مكونات مياه البحر الأبيض المتوسط ، اكتفينا بأخذ «عينات» من أماكن مختلفة وعشوائية من شواطىء وأعماق هذا البحر ، نعتمد عليها في التحليل ، وهذا هو الاستقراء الناقص ، أما الاستقراء الكامل فيقضي بأن استعمل مياه البحر الأبيض كلها ، وهذا مستحيل .

ومعنى هذا أن الدراسة العلمية للغة ليست هي المعرفة بخصائص لغة معينة أي ليست دراسة للغة فردية ، وإنما هي دراسة الظاهرة الإنسانية المعروفة في المجتمعات البشرية باسم اللغة ، بغض النظر عن كونها لغة قوم بعينهم لها خصائصها الفردية التي تميزها عن سائر اللغات ، كما أميز قلمي

هذا عن سائر الأقلام بخصائصه الفردية التي يمتاز بها .

واضح أن الهدف من وراء هذه الدراسة العلمية للغة هي الوصول إلى القوانين العامة التي تجري عليها اللغات وتصدق عليها جميعاً بغض النظر عن خصائصها الفردية التي تميزها عن غيرها فنقول هذه لغة عربية أو إنجليزية أو فرنسية أو غير ذلك .

هذا هو الفرق الحاسم بين الدراسات اللغوية التقليدية سواء عند العرب أو عند الفيلولوجيين في أوروبا ، بل عند الشعوب جميعاً قبل ظهور علم اللغة الحديث بهذا المفهوم العلمي ، إذ كانت الدراسات التقليدية تصب اهتمامها على دراسة لغة معينة لأهداف غير الدراسة ذاتها أحياناً مثل تعليم اللغة أو معرفة الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي أو فهم نص ديني إلى غير ذلك من الأهداف العملية التي استبعدها علم اللغة الحديث من دراسة اللغة ، أو بمعنى أدق استبعدها علم اللغة النظري من اهتمامه وجعل لها فرعاً مستقلاً من فروع علم اللغة هو علم اللغة التطبيقي كما سنرى فيما بعد .

وغني عن القول إنه لولا هذه الدراسات الجزئية للغات بعينها والتي قام بها علماء اللغة التقليديون في الشرق والغرب على السواء ، ما استطاع علم اللغة أن يضع أسس الدراسة العلمية للغة ، فهو بلا شك مدين لجهود هؤلاء العلماء الذين توافروا على دراسة لغاتهم بهمة لا تعرف الكلل وبشغف منقطع النظير كما فعل علماء العربية القدماء .

غير أن علماء اللغة عندما يتحدثون عن المنهج العلمي أو العلمية في دراسة اللغة ، لا يكتفون بهذا الفهم لمعنى المنهج العلمي والعلمية ، وإنما يضيفون إلى ذلك جوانب أخرى في معنى «العلمية» في دراسة اللغة توصلوا إليها من مراجعة مناهج علماء اللغة القدماء في دراسة اللغات المختلفة ، فوجدوها تفتقر إلى هذه الجوانب التي حصرها بعض علماء اللغة المعاصرين في ثلاثة أمور هي :

١ ـ الدقة والوضوح Explicitness .

٢ ـ المنهجية Systematicness .

٣ ـ الموضوعية Objectivity[(١)] .

هذه الجوانب ، كما ترى ، قد تتصل بالدراسة العلمية بشكل عام ، سواء كان موضوعها اللغة أم غير اللغة ، إلا أن كثيراً من علماء اللغة يرون ضرورة توافرها في الدراسة اللغوية بصورة خاصة ، لأن الدراسات اللغوية التقليدية غالباً ما كانت تفتقر إليها .

وفيما يتصل بجانب الدقة والوضوح ، يضربون المثل بالمصطلحات العلمية التي تتألف عادة من مفردات أو عبارات خاصة ينبغي أن تحدد دلالتها بصورة دقيقة وواضحة على ألا تختلط بغيرها من الكلمات أو العبارات التي يستعملها عامة الناس وأهم من ذلك أن بعض هذه المصطلحات قد تداولها لغويون وعلماء قدماء ومحدثون ينتمون إلى مدارس لغوية مختلفة ، وقد حددوا دلالتها بأشكال وطرق شتى ، ولذلك لا بد لمن يبحث في علم اللغة من إيضاح مثل هذه المصطلحات إيضاحاً دقيقاً لا لبس فيه .

فمثلاً لا بد أن نوضح بدقة ماذا نقصد بمصطلح صائت (Vowel) أو صامت (Consonant) أو مقطع (Syllable) أو اسم (Noun) أو جملة (Sentence) أو كلمة (Word)[(٢)] .

ولتحديد مثل هذه المصطلحات اللغوية يفترض أولاً من وجهة النظر العلمية أننا نتمسك بأمرين :

أولهما : الثبات على المصطلح بنفس الدلالة خلال الدراسة اللغوية بأكملها .

---

(١) Crystal, Op. cit pp. 78 - 94.

(٢) حول اختلاف بعض المدارس اللغوية حول هذه المصطلحات انظر كتابنا الكلمة دراسة لغوية معجمية ، الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠م .

وانظر أيضاً Kramsky, The Word as a Linguistic unit pp. 12 - 13.

ثانيهما : المعايير التي يتم تحديد المصطلح بها .

وفي هذا الصدد يمكن أن نضرب المثل بتلك المعايير غير الدقيقة أو غير الواضحة لأنها تعتمد على مفاهيم غامضة والتي تستخدم في تعريف الجملة في الدراسات النحوية التقليدية حيث تقرّر أن الجملة هي الكلام الذي يحسن السكوت عليه ، أو تلك التي تتألف من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل أو تلك التي تؤدي معنى تاماً .

فمثل هذا التعريف للجملة يعتمد على مصطلحات لغوية يجب أن تكون محددة سلفاً مثل ، الكلمة ، المبتدأ ، الخبر ، الفعل ، الفاعل ، وكلها مصطلحات من العسير تحديدها ، أولا يجب أن تؤخذ من الناحية العلمية كمسلمات يعتمد عليها في البحث العلمي ، يضاف إلى ذلك أن تعريف الجملة على النحو الذي أشرنا إليه يستخدم في الواقع نوعين من المعايير :

المعيار الأول لغوي ، أي له علاقة باللغة مباشرة أو يعتمد على اللغة نفسها مثل مصطلحات الكلمة ، المبتدأ ، الخبر . . إلخ .

المعيار الثاني وهو القول «بالمعنى التام» أو «الذي يحسن السكوت عليه» وهو معيار يعتمد على المنطق والعقل ، أي على شيء خارج اللغة ، لأن المعنى بالمفهوم العام ما هو إلا العلاقة بين اللغة والعالم الخارجي .

كما أننا إذا تأملنا هذا التعريف للجملة فسنجده يدور حول نفسه ولا يكاد يؤدي لنا مفهوماً واضحاً ودقيقاً ؛ أي أننا إذا سألنا أنفسنا : إذا كانت الجملة تؤدي معنى تاماً ، فما المعنى التام ؟ وسنجد أننا غالباً ما سنجيب على هذا السؤال بقولنا : المعنى التام ، هو ذلك المعنى الذي يمكن أن نؤديه بجملة !! .

ومن أمثلة استعمال المعايير المختلفة لتعريف مصطلح واحد ، ما نجده عند علماء العربية القدماء أحياناً وبخاصة فيما يتصل بتعريف أجزاء الكلام ، فهم جميعاً منذ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) يتفقون على تقسيم أجزاء الكلام (Parts

(of Speech) إلى ثلاثة أقسام «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم : رجل وفرس وحائط ، وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع . . . والأحداث نحو الضرب والقتل وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها»[1] .

وعلى الرغم من أن سيبويه آثر التمثيل دون التعريف وهي لفتة جديرة بالانتباه إذا ما أردنا إعادة تحديد وتصنيف أجزاء الكلام إلا أننا نجد نحوياً مثل ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) يحدد أجزاء الكلام باستعمال معايير لغوية شكلية وتوزيعية أي لا علاقة لها بالمعنى يقول في ألفيته :

بالجر والتنوين والندا وأل
ومسند للاسم تميز حصل[2]

فالاسم عنده هو ذلك العنصر اللغوي الذي يجر بحرف الجر وينون وتسبقه «أل» التعريف ويقع مسنداً إليه ، كما يقع منادى . وجميع هذه المعايير معايير صرفية ونحوية أي معايير لغوية تتعلق بشكل الكلمة وما يمكن أن يطرأ عليها من تغيرات تتعلق بوظيفتها في الجملة ، بينما نجد ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) وهو شارح الألفية يتخذ من المعنى أو الدلالة معياراً لتحديد أجزاء الكلام يقول «الكلم اسم جنس واحده كلمة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف ، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف»[3] .

ولسنا في مجال المفاضلة بين هذين النوعين من المعايير وإنما نريد فقط

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ١٢/١ ط . هارون .
(٢) انظر ، ابن عقيل ، شرح الألفية ١٦/١ .
(٣) المصدر السابق ١٥/١ .

أن نلفت النظر إلى تعدد المعايير التي يمكن أن تستعمل في الدراسة اللغوية .

وهناك من علماء اللغة العرب في العصر الحديث من استعمل كلا النوعين من المعايير في تحديد أجزاء الكلام في اللغة العربية ، فتوصل إلى وضعها في سبعة أقسام بدلاً من الأجزاء الثلاثة التقليدية[1] .

ويتصل أيضاً بمبدأ الوضوح والدقة ما اتفق عليه علماء اللغة بشأن المادة اللغوية فإذا كنا مثلاً ندرس أو نصف لغة مستعملة ، علينا أن ننتبه بدقة إلى جميع العوامل التي تؤثر في استعمال الناس لهذه اللغة لكي نصل إلى نظرية شاملة تعتمد على القوانين العامة التي تحكم هذ اللغة وربما غيرها من اللغات ، ومن ثم علينا أن نختار المادة اللغوية بحيث تمثل استعمال جميع الناس الذين يتكلمون هذه اللغة ، كما علينا أن ننتبه إلى السياقات المختلفة التي يجري فيها ذلك الاستعمال ، فإذا أردنا مثلاً أن نحدد القوانين اللغوية التي تحكم استعمال الناس في عصرنا هذا للغة المكتوبة يجب ألا يكون البحث مقصوراً على لغة الأدباء أو الشعراء أو غيرهم بل يجب أن تشمل «العينة اللغوية» جميع الفئات التي تستعمل هذه اللغة في كتاباتها من الفرد المثقف العادي إلى الأدباء والشعراء والفلاسفة وعلماء الطبيعة وغيرهم وبذلك تكون دراستنا شاملة وتؤدي إلى قوانين عامة .

أما المبدأ الثاني وهو المنهجية (Systematicness) فهو يتصل بتنظيم العمل في الدراسة العلمية للغة بشكل معين ثم الثبات على الأسس التي اعتمدنا عليها وتطبيقها لا على مستوى واحد من مستويات الدراسة اللغوية وإنما على مستويات الدراسة بأسرها ؛ إذ أننا في موضوع بالغ التعقيد كاللغة ، لا بد للباحث من أن يختار نقطة البداية التي ينطلق منها إلى المستويات الأخرى ، فهناك مدرسة لغوية مثلاً تبدأ من دراسة الأصوات

---

(١) انظر د . تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ص ٨٦ - ١٣٢ .
وانظر أيضاً د . فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ص ٣٣ وما بعدها وص ٢١٤ وما بعدها .

(Phonetics) ثم تنتقل منها إلى الصرف (Morphology) ثم النحو أو التركيب (Syntax) ، وكان من المفروض أن تصـل إلى دراسة المعنى (Semantics) ولكنها استبعدته أو وقفت عاجزة عن المضي فيه .

وهناك مدرسة أخرى تبدأ بدراسة التركيب أو الجملة بـاعتبارهـا وحدة نحوية ومنها تنطلق في اتجاهين ، أحدهمـا يؤدي إلى المعنى والآخر إلى الأصوات ، بينما نجد مدرسة ثالثة تبدأ بـالمعنى ثم تنطلق منـه إلى النحو والصرف معاً منتهية إلى الأصوات ، وهكذا ، في دراسة كل فرع من هذه الفروع لا بد لنا أيضاً من الحرص على المنهجية في دراسته أي الثبات على الأسس التي وضعناها ، وفي هذا الصدد يحذر علماء اللغـة من الدراسـة الجزئية أو العشوائية التي لا تقوم على أسس منهجية ثابتة ومعنى هذا أن عالم اللغة إذا أراد أن تتحقق له هذه المنهجية لا بد له من دراسة اللغة وفق أصول نظرية أو وفق نظرية لغوية محددة تساعدنا على اكتشاف النظام الذي يحـكم اللغة بطريقة منهجية .

أما المبدأ الثالث والأخير من المبادىء التي يعتمد عليها البحث العلمي للغة فهو الموضوعية (Objectivity) ، وهذا المبدأ يمثل الروح العامـة التي ينبغي أن تسري في البحث العلمي للغة وصدد هذا لا بد من الإشارة إلى تطور مفهوم المـوضوعيـة في الدراسـة العلمية للغـة ، فقد كـان أصحاب المدرسة الحديثة التي وضع أصولها دي سوسير يفهمون من الموضوعية عين المفهوم الذي يطبقه أصحـاب العلوم الأخرى مثـل الكيمياء أو الـطبيعة أو العلوم الاجتماعية ، لأنهم كانوا متأثرين بالمنهج العلمي للبحث في هـذه العلوم ، بل لقد استخدم بعض علماء اللغة هذا المنهج استخداماً حرفيـاً ولكنهم عندما وصلوا إلى دراسة المعنى وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق هذا المنهج على هذا المستوى من مستويات التحليل العلمي للغة ، والمعنى ـ بلا شك ـ جزء هام من أجزاء الظاهرة اللغوية ، بل ربما كان أهم جزء فيها ، ومع ذلك نجد من يفهمون أن الدراسة الوصفية للغة لا يمكن لها إذا كانت تتمسك بالموضوعية كما هي في العلوم الأخرى أن تستطيع دراسة المعنى .

كذلك وقف كثير من هؤلاء الوصفيين في دراستهم للغة عند الشكل أو البنية مثل الأصوات والصرف والنحو وأهملوا أو تجاهلوا دراسة المعنى ، ولذلك جاءت دراستهم قاصرة والسبب في ذلك فهمهم للموضوعية كما هي عند أصحاب العلوم الأخرى ، وعندما اكتشف علماء اللغة المعاصرون هذا القصور في البحث اللغوي وفي فهم الموضوعية أدخلوا المعنى ضمن الدراسة اللغوية وعدّوا ذلك من الأصول الموضوعية في دراسة اللغة لأن تجاهل المعنى وهو جزء أصيل من اللغة يُعد في ذاته عملاً غير موضوعي ، ومن ثم أصبح للموضوعية في علم اللغة مفهوم يختلف عن مفهومها في العلوم الطبيعية الأخرى[1] .

وصدد هذا يقول نعوم تشومسكي «إن الكلام عن التحليل اللغوي دون إشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر»[2] .

وهذا الخلاف ـ كما نرى ـ يتصل بالمنهج كما يتصل أيضاً بتصور «الموضوعية» ومعناها في الدراسة العلمية للغة ، لأن تشومسكي وتلاميذه يفرقون بين القدرة اللغوية (Competence) التي يشترك فيها جميع أفراد مجتمع لغوي معين ، والكلام الفعلي (Actual Linguistics Performance) الذي يصدر عنهم ، وقالوا إن هدفهم هو استنباط القواعد البديهية (Intuitive) التي يستعمل بمقتضاها ابن اللغة لغته التي ولد فيها وليس عند حد وصف الكلام الفعلي فقط كما يفعل الوصفيون من علماء اللغة لأن الكلام الفعلي يحتل في الحقيقة جزءاً ضئيلاً من القدرة اللغوية ، ومن ثم كان التحليل اللغوي عند تشومسكي وتلاميذه ليس وصفاً للتركيب الشكلي للكلام ولكنه وصف شامل للغة صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً في الوقت نفسه أو في آن واحد .

---

(١) انظر Hammarström, Göran, Is Linguistics a Natural Science, Lingua, Vol. 45, 1978, pp. 15 - 31.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ـ ترجمة حلمي خليل ـ ص ٧٠ ـ ٧١ .

والخلاف الأساسي هنا يتصل بعنصر الموضوعية ، حيث تعتمد مدرسة تشومسكي على الحس اللغوي لابن اللغة باعتباره جزءاً من المادة اللغوية التي يهتم بها عالم اللغة وهو أمر غير مقبول عند علماء العلوم الطبيعية والاجتماعية باعتبار أن ذلك إخلالاً بالموضوعية بإقحام الجانب الذاتي أو الحس الفردي .

وبصورة عامة فإن علماء اللغة الآن يرون أن اللغة ذات طبيعة خاصة مما يجعلها تختلف عن أية ظاهرة أخرى من ظواهر هذا العالم ، ومن ثم فإن المنهج العلمي الذي يجب أن يطبق على دراستها لا بد أن يعدّل بحيث يلائم هذه الطبيعة الخاصة وبذلك تتحقق الموضوعية في البحث اللغوي .

هذا هو معنى العلمية الذي يقصده علماء اللغة عندما يعرفون علم اللغة بأنه الدراسة العلمية للغة أي دراسة اللغة للوصول إلى قوانين عامة تحكم الظاهرة التي تسمى اللغة مع مراعاة طبيعة اللغة الخاصة التي تجعلها تختلف عن أي ظاهرة أخرى من ظواهر العالم التي تخضع للدراسة وهذا يؤدي بنا إلى سؤال آخر وهو : ما اللغة ؟ وهذا السؤال يضعنا أمام المصطلح الثاني في تعريف اللغة .

ثانياً : اللغة Language

الواقع أننا قد نقدم على مغامرة غير مأمونة العواقب إذا ما وضعنا تعريفاً عاماً للغة في سطور قليلة أو حتى في فقرات طويلة ، لأن اللغة ظاهرة شديدة التعقيد ولكن لكثرة إلفنا لها قد نقع في شرك الظن بأننا نعرفها أو نعرف عنها كل شيء أو نستطيع الإجابة بسهولة ويسر على سؤال بسيط وواضح مثل : ما اللغة ؟ .

ولعل علماء اللغة لم يختلفوا ـ وكثيراً ما يختلفون ـ حول أمر من أمور اللغة كما اختلفوا حول وضع تعريف دقيق لها أو كما يقول المناطقة وضع تعريف جامع مانع لها ، حتى يبدو لنا أحياناً أن الهدف النهائي من الدراسات اللغوية بمناهجها ومدارسها المختلفة ليست إلا محاولة لفهم وتحديد هذه

الظاهرة التي تسمى اللغة ومن ثم الوصول إلى مفهوم دقيق لها وتعريفها، ولا شك أن صعوبة وضع تعريف للغة إنما هو ناجم عن طبيعة اللغة ذاتها(١) .

ونحن نعلم أن اللغة فضلاً عن كونها عربية أو إنجليزية أو حبشية أو صينية ، ظاهرة عقلية وعضوية ونفسية خاصة بالإنسان دون غيره من الكائنات الحية ، فهي صفة مميزة للنوع البشري ، ولعل ذلك ما جعل أرسطو (ت ٣٣٢ ق . م) يُعرف الإنسان بأنه حيوان ناطق .

وما دامت اللغة على هذا النحو من التعقيد ، فهي تطرح على الإنسان وعلى عالم اللغة بالذات عدداً لا يحصى من المشاكل والمسائل ، من أين جاءت ؟ وكيف ظهرت في حياة الإنسان ؟ وكيف تطورت وتغيرت ؟ ما وظيفتها في حياة الفرد والمجتمع ؟ ما علاقتها بالفكر والتفكير ؟ ولماذا هذا التنوع والتعدد في اللغات ؟ وما علاقتها بعضها ببعض ؟ وكيف تتركب ؟ ومما تتركب ؟ وغير ذلك مما لا يحصى من المشاكل والمسائل التي قد تؤدي في النهاية إلى معرفة الإنسان في ذاته في أكمل صور المعرفة وأوضحها .

ولذلك وقف الناس وعلماء اللغة قديماً وحديثاً بوجه خاص أمام هذه الظاهرة بكل أهميتها وغموضها وتعقيدها محاولين الكشف والتفسير والتحليل ، وانتهى بعضهم إلى وضع تعريف للغة واكتفى أكثرهم بالوصف دون التعريف ، ومن هنا ظهرت في تاريخ الفكر اللغوي تعريفات اختلفت وتداخلت وتعارضت أحياناً تبعاً لاختلاف وتداخل المدارس اللغوية والفكرية التي ينتمي لها علماء اللغة وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين الذين اهتموا بهذه الظاهرة العجيبة التي تسمى اللغة يستوي في ذلك القدماء والمحدثون والمعاصرون .

ولذلك يصبح من الصعوبة بمكان ، دراسة التعريفات المختلفة التي وضعها علماء اللغة أو غيرهم وفحصها فحصاً علمياً ، إذ تحتاج في الحقيقة

---

(١) راجع Crystal, op. cit., pp. 239 - 244

إلى دراسة خاصة تتبعها تتبعاً تاريخياً سواء عند اللغويين أو غيرهم من العلماء والباحثين ، ولذا سنكتفي هنا ـ على سبيل المثال ـ بعرض أربع تعريفات ينتمي كل تعريف منها إلى مدرسة لغوية مختلفة لكي نعرف بعض الجوانب الهامة من اللغة كما تظهر من هذه التعريفات .

١ ـ التعريف الأول:

لعل من أقدم هذه التعريفات وأشهرها في التراث اللغوي الغربي التعريف الذي وضعه عالم اللغة العربي أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) والذي يقول فيه «أما حدها فهي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[١] .

وقد تناول هذا التعريف عدد من الباحثين العرب المعاصرين في علم اللغة[٢] وذلك في ضوء التفكير اللغوي الحديث ، وانتهوا جميعاً إلى أن هذا التعريف الذي وضعه ابن جني يتضمن عدداً من الحقائق تتصل باللغة وهي :

١ ـ الطبيعة الصوتية للغة .

٢ ـ الوظيفة الاجتماعية للغة من حيث كونها أداة للاتصال .

٣ ـ اختلاف اللغة باختلاف المجتمع .

٢ ـ التعريف الثاني:

وهو تعريف لعالم اللغة الفرنسي المعاصر أندريا مارتينى (A. Martunat) الذي يقول فيه :

«اللغة أداة تبليغ يحصل بقياسها تحليل لما يخبره الإنسان على خلاف بين جماعة وأخرى ، وينتهي هذا التحليل إلى وحدات ذات مضمون معنوي وصوت ملفوظ ، وهي العناصر الدالة على المعنى ، ويتقطع هذا الصوت

---

(١) انظر الخصائص ٣٣/١ .

(٢) انظر على سبيل المثال ما كتبه د . محمود فهمي حجازي في كتابه «مدخل إلى علم اللغة» وما كتبه أيضاً د . عبدة الراجحي في كتابه «فقه اللغة في الكتب العربية» .

الملفوظ بدوره إلى وحدات مميزة متعاقبة وهي العناصر الصوتية ، ويكون عددها محصوراً في كل لغة ، وتختلف هي أيضاً من حيث ماهيتها والنسب القائمة بينها باختلاف اللغات»[1] .

وهو تعريف حاول أن يضم أكبر قدر من الحقائق حول اللغة وبخاصة من ناحية البنية والتركيب ، ومنه نخلص بالحقائق الآتية حول اللغة:

١ ـ اللغة وسيلة للاتصال والتبليغ .
٢ ـ تختلف اللغة باختلاف المجتمع .
٣ ـ تتألف كل لغة من وحدات صوتية مميزة .
٤ ـ تتركب هذه الوحدات الصوتية في كل لغة بنسب معينة وتختلف من حيث طبيعتها من لغة إلى أخرى .

٣ ـ التعريف الثالث:

وهو تعريف لعالم اللغة الأمريكي إدوارد سابير (E. Sapir) (ت ١٩٣٩ م) يقول فيه:

«اللغة ظاهرة إنسانية وغير غريزية لتوصيل العواطف والأفكار والرغبات بواسطة نظام من الرموز الصوتية الاصطلاحية»[2] .

وهذا التعريف يضع بين أيدينا الحقائق التالية عن اللغة:
١ ـ اللغة نشاط إنساني مكتسب وليس غريزياً .
٢ ـ اللغة وسيلة من وسائل الاتصال .
٣ ـ اللغة نظام .
٤ ـ اللغة رموز .
٥ ـ اللغة اصطلاح .

---

(١) انظر مجلة اللسانيات ، الجزائر ، المجلد الأول ، العدد الأول (١٩٧١ م) ص ٣٢ .
(٢) انظر Sarir, E. Language p. 8
وانظر أيضاً شرح وتعليق أستاذنا الدكتور حسن ظاظا على هذا التعريف في كتابه «اللسان والإنسان» ص ٢٨ وما بعدها .

٦ ـ اللغة أصوات إنسانية .

٤ ـ التعريف الرابع:

وهو لعالم اللغة المعاصر «نعوم تشومسكي» (N. Chomsky) .

يقول فيه: «اللغة ملكة فطرية عند المتكلمين بلغة ما لتكوين وفهم جمل نحوية»(١).

ويستند تشومسكي في تعريفه هذا على ثنائيته التي نادى بها وهي القدرة (Competence) والأداء (Performance)؛ حيث تمثل القدرة عنده في تلك المعرفة التي يولد الطفل مزوداً بها وأهم مقومات تلك القدرة عنده هي معرفة الفرد بالقواعد النحوية التي تربط المفردات بعضها في بعض في الجملة، بالإضافة إلى معرفة مجموعة من القواعد أطلق عليها القواعد التحويلية (Transformational Rules) وهذه المعرفة عند تشومسكي هي التي تمكن الفرد من توليد (Generate) وانتاج الجمل النحوية أي الصحيحة نحوياً في لغة معينة، كما يرى أن هناك جانبين لا مناص من الاهتمام بهما لفهم اللغة الإنسانية وطبيعتها وهما:

أ ـ جانب الأداء اللغوي الفعلي وهو يتمثل فيما ينطق به الإنسان فعلاً أي ويتمثل ذلك فيما أطلق عليه مصطلح البنية السطحية (Surface Structure) .

ب ـ القدرة اللغوية وهي تتمثل فيما أطلق عليه مصطلح البنية العميقة أو البنية التحتية (Deep Structure) .

ولذلك يرى أن الأداء كما يتمثل في البنية السطحية إنما يعكس صوتياً

---

(١) انظر Chomsky, N, Aspects of The Theory of Syntax p. 59.

وانظر أيضاً Harthmann and Stork, Dict. Of Lang. and. Ling. p 95.

وباللغة العربية انظر «نظرية تشومسكي اللغوية» ترجمة حلمي خليل دار المعرفة الإسكندرية ١٩٨٥ .

وصرفياً ونحوياً ودلالياً ما يجري في عمق التركيب من عمليات لغوية وغير لغوية .

وبناء على هذا ، فإن تعريف تشومسكي يضع بين أيدينا عدة حقائق أخرى عن اللغة وهي تتمثل فيما يلي:

١ ـ الإنسان مزود بقدرة لغوية فطرية تمكنه من استخدام لغة معينة .

٢ ـ الجمل ـ وليست المفردات ـ هي محور نشاط الاتصال الإنساني أداءً وفهماً .

٣ ـ اللغة وسيلة لفهم طبيعة العقل الإنساني .

من هذه التعريفات المختلفة نخلص بعدة حقائق أساسية عن اللغة من حيث ماهيتها وتركيبها ووظيفتها وهذه الحقائق تتمثل فيما يأتي:

١ ـ اللغة أصوات إنسانية إرادية .

٢ ـ وظيفة اللغة الاجتماعية هي الاتصال والتعبير .

٣ ـ اللغة نظام رمزي .

٤ ـ اللغة نظام يتكون من عدة أنظمة هي: النظام الصوتي ، والنظام الصرفي والنظام النحوي والنظام الدلالي .

٥ ـ اللغة قدرة فطرية عامة عند بني الإنسان .

وهذه الحقائق تصدق على كل اللغات وهي الحقائق التي يهتم بدراستها علم اللغة ، أي إننا عندما نقول إن علم اللغة هو الدراسة العلمية للغة ، فإننا لا نقصد بذلك لغة معينة كالعربية أو الإنجليزية أو غيرهما من اللغات القديمة أو الحديثة ، وإنما نقصد اللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة ، ومعنى هذا أن موضوع علم اللغة ليس دراسة لغة معينة وإنما اللغة في ذاتها كما قال دي سوسير ، اللغة كما تتمثل في الحقائق السابقة والتي تظهر في أشكال ونظم إنسانية تسمى اللغات العربية أو الإنجليزية أو غيرها ، هذه الصور المتعددة المتنوعة هي واحدة في جوهرها وتتمثل في اللغة عندما تتجرد من هذه الصورة المتنوعة وتظهر في صورة نظام عام أو صورة مجردة تخضع له

كل اللغات الإنسانية ، هذه هي اللغة التي يدرسها علم اللغة، وهو يدرسها كما أشرنا من قبل دراسة علمية موضوعية ، أي يدرسها كما هي ، يدرسها كما تظهر فليس لعالم اللغة أن يغير من طبيعتها كما أنه ليس لعالم في أي موضوع أو علم من العلوم أن يغير من طبيعته ، فليس له أن يقتصر في بحثه على جوانب من اللغة مستحسناً إياها وينحّي جوانب أخرى استهجاناً لها أو استخفافاً بها أو لغرض في نفسه أو لأي سبب من الأسباب ، أي أن علم اللغة يدرس اللغة كما قال دي سوسير «من أجل ذاتها» أي أنه يدرسها بغرض الدراسة نفسها ، يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها فليس من موضوع دراسته أن يحقق أهدافاً تعليمية أو تربوية أو جمالية أو أية أغراض أخرى عملية من هذه الدراسة ، إنه لا يدرس اللغة بهدف تطويرها أو ترقيتها أو تصحيح جوانب فيها أو تعديل جوانب أخرى ، إن دراسة اللغة دراسة علمية تعني أن عالم اللغة يصف ويفسِّر ويحلِّل اللغة بطريقة موضوعية، أما الأغراض الأخرى فهي موضوع علم لغوي آخر هو علم اللغة التطبيقي الذي يستفيد من وصف وتحليل عالم اللغة ، كما أن علم اللغة أو الدراسة العلمية للغة تتخلى عن كثير من الأحكام التقليدية حول اللغة والتي شاعت في الفكر اللغوي الإنساني مثل أفضلية لغة على لغة، أو أن لغة ما أرقى من لغة أخرى، أو أن لغة ما بسيطة أو بدائية، وأخرى معقّدة أو أكثر تطوراً، كل هذه الأحكام أو ما يشبهها مثل أن لغة ما أجمل من لغة أخرى، أو أكثر موسيقية، أو أعذب. . . إلخ . . . إلخ ، كل هذا لا يلقي علم اللغة إليه بالاً ولا يقيم له وزناً لأن هذه الأحكام قامت على أسس غير موضوعية وتطبق معاير غير لغوية دينية أو حضارية أو ذوقية أحياناً وكل هذا ليس من العلم في شيء أو ليس من الدراسة العلمية للغة .

وصفوة القول إن الدراسة العلمية للغة هي دراسة موضوعية تخضع لما تخضع له الدراسات العلمية الأخرى من تجريد وتعميم للوصول إلى قوانين عامة تحكم الظاهرة التي تدرسها وهي اللغة لا من حيث هي لغة معينة وإنما من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة وهذه الدارسة لا تسعى إلى أغراض تعليمية

أو تربوية أو أية أغراض أخرى وإنما هدفها الوصف والتحليل والتفسير وهذا هو معنى قول دي سوسير: «إن موضوع علم اللغة الصحيح والفريد هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها»[1].

ولكن كيف وصل هذا المفهوم العلمي لدراسة اللغة إلى العالم العربي في العصر الحديث ، وما علاقة مصطلح علم اللغة بهذا المفهوم ومصطلحات تراثية أخرى مثل فقه اللغة أو اللغة أو علم العربية وما علاقته بمصطلح أجنبي آخر عرضنا له وهو مصطلح الفيلولوجيا ؟ ثم كيف استقر هذا المفهوم لعلم اللغة في العالم العربي الحديث أو بأي مصطلح من هذه المصطلحات ندل عليه ؟ .

هذا هو موضوع الفصل الخامس والأخير من هذا الباب.

---

(١) Desaussure, op. cit. pp. 80 - 81.

الفَصلُ الخَامِس

(فقه اللغة وعلم اللغة
في العالم العربي الحديث)

قد يكون من الصعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللغوي الغربي إلى العالم العربي في العصر الحديث ، ولكن الذي لا شك فيه أن هذه البدايات الأولى ترجع بصورة أو بأخرى إلى بداية اتصال العرب بالحضارة الغربية الحديثة ، والتي بدأت بصورة واضحة في مصر إبان الحملة الفرنسية عليها ، ثم على يد رفاعة الطهطاوي ورفاقه من المبعوثين المصريين إلى الخارج أثناء ولاية محمد علي على مصر .

وقد أشار رفاعة في بعض كتبه إلى ضرورة الاهتمام بدراسة اللغات واللغة الفرنسية على وجه الخصوص ، كما دعا إلى إنشاء مجمع للغة العربية على غرار المجمع العلمي الفرنسي كما قام ببعض المقارنات بين اللغة العربية واللغة الفرنسية من ناحية التركيب والدلالة ، ثم ألف كتاباً في النحو العربي عرض فيه هذا النحو بطريقة مختلفة عن طريقة المتون والشروح التي كانت فاشية في تعليم النحو في الأزهر ، وسمى كتابه هذا «التحفة المكتبية بتقريب اللغة العربية» وقد ألف رفاعة هذا الكتاب ـ فيما يبدو ـ على غرار مؤلفات الفرنسيين في قواعد اللغة الفرنسية لأنه استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية وهي طريقة لم تكن تعرفها المؤلفات النحوية العربية من قبل .

كما ظهرت بعض «أفكار الدراسات اللغوية الغربية وبخاصة فقه اللغة المقارن والتاريخي أو ما كان يسمى في الغرب بالفيلولوجيا (Philology) في

مقالات نشرت تباعاً في مجلة «المقتطف» وفي كتابات «جورجي زيدان» ، الذي نشر كتابين في اللغة العربية أحدهما كتاب «الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية» (١٨٨٦ م) والثاني «اللغة العربية كائن حي» وقد ظهر في الفترة نفسها تقريباً ، وفي هذين الكتابين حاول أن يعرض شيئاً ما كان متداولاً بين علماء اللغة أو بمعنى أدق بين الفيلولوجيين في الغرب عن أصل اللغة وطبيعتها ووظيفتها وطرق تحليلها وأن يستفيد من ذلك في دراسة اللغة العربية ، وكان يعتمد على الترجمة من كتب المستشرقين وبخاصة الألمان منهم .

كما كان لإنشاء الجامعة الأهلية المصرية (١٩٠٨ م) أثر في تداول وإشاعة جانب من الدراسات اللغوية الأوروبية ، ثم زاد هذا الاهتمام عقب تولي الدولة أمر الجامعة (١٩٢٥ م) ، وكان فقه اللغة التاريخي المقارن للغات السامية هو المنهج السائد في دراسة وتدريس اللغات طوال هذه الفترة وبعدها أيضاً، إذ كان هذا الفرع من الدراسة اللغوية من المواد الأساسية التي تدرس في قسم اللغة العربية ومعهد اللغات الشرقية بكلية الآداب بالجامعة المصرية ، وارتبط التدريس والبحث حينئذ بعدد من المستشرقين معظمهم من الألمان ، استقدمتهم الجامعة للتدريس بها منهم «أنو ليتمان» و«بول كراوس» و«شاده» و«برجشتراسر» وقاد هؤلاء المستشرقون حركة علمية للتدريس والبحث في فقه اللغات السامية وتتلمذ عليهم عدد من الباحثين .

ويعد كتاب المستشرق الألماني برجشتراسر «التطور النحوي للغة العربية» ممثلاً لهذا الاتجاه التاريخي المقارن في فقه اللغات السامية والعربية بوجه خاص فهو عبارة عن سلسلة من المحاضرات ألقاها هذا المستشرق في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩ م وفي هذا الكتاب نجد المنهج التاريخي المقارن مطبقاً على اللغة العربية بالإضافة إلى بعض الأفكار والمبادىء في النظرية اللغوية الحديثة لم يعرفها التفكير اللغوي عند العرب من قبل[١] .

(١) انظر برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ص ٧ وما بعدها .

وكان المستشرق الإيطالي «جويدي» واحداً ممن اضطلعوا بتدريس الفيلولوجيا في الجامعة المصرية القديمة ، وقد أشار في محاضرته الأولى - كما يقول د . زكي مبارك - إلى أن مصطلح أو كلمة فيلولوجيا (Philology) من الكلمات التي يصعب ترجمتها إلى اللغة العربية وإن كان لها في اللغات الأوروبية معنى خاصاً لا يتفق عليه العلماء ، فمنهم من يرى أن هذا العلم مجرد درس لقواعد النحو والصرف ونقد النصوص والآثار الأدبية القديمة ومنهم من يرى أنه ليس دراسة للغة فحسب ، ولكنه بحث في الحياة العقلية من جميع وجوهها ، وإذا صح ذلك فمن الممكن أن يدخل في دائرة الفيلولوجيا علم اللغة وتاريخ اللغة ومقارنة اللغات والنحو والصرف والعروض وعلوم البلاغة وعلم الأدب بمعناه الواسع ، فيدخل تاريخ الأدب وتاريخ العلوم من حيث تصنيف الكتب العلمية وتاريخ الفقه من حيث تدوينه في المجاميع والكتب وتاريخ الأديان من حيث دراسة الكتب المقدسة وتأليف الكتب الدينية واللاهوتية وتاريخ الفلسفة من حيث تأليف كتب الحكمة وكتب علم الكلام ويدخل في إطاره أيضاً دراسة المراكز العقلية التي انتجت تلك الآثار[1] .

ويعقب الدكتور زكي مبارك على هذا المفهوم للفيلولوجيا بقوله : «هذا هو اتجاه السينيور جويدي الذي كان أستاذ فقه اللغة العربية بكلية الآداب وهو كما يرى القارىء يجعل مهمة الباحث في هذا العلم شاقة عسيرة ، ويرد ما استقل من علوم اللغة إلى علم واحد تنوء به عزائم الآحاد، وقد شعر الأستاذ نفسه بهذا فقرر أنه لا يمكن للباحث أن يجيد إلاّ جزءاً واحداً من ذاك العلم الكثير جزاء»[2] .

وهكذا فهمت وشاعت عبارة «فقه اللغة» على أنها ترجمة لمصطلح

---

(١) انظر د . زكي مبارك ، النثر الفني في القرن الرابع ٢/٣٧ .
وانظر أيضاً د . محمد أحمد أبو الفرج ، مقدمة لدراسة فقه اللغة ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

فيلولوجيا (Philology) مع ما بين العبارة العربية القديمة والمصطلح الأجنبي من بون شاسع في المنهج ونوع الدراسة اللغوية التي يتصدّى لها كل منهما، وظل هذا التداخل واللبس فترة طويلة من الزمن فظهرت كتب في فقه اللغة وكتب في علم اللغة تداخلت فيها تداخلاً كبيراً موضوعات العلمين .

فقد نشر الدكتور علي عبدالواحد وافي ـ وهو أستاذ في علم الاجتماع ـ كتابين أحدهما بعنوان «علم اللغة» والآخر بعنوان «فقه اللغة» عام ١٩٤١م ثم أعيد طبع الكتابين بعد ذلك عدّة مرّات.

أما كتاب علم اللغة فهو يقدم فروع ومجالات علم اللغة (Linguistics) ، كما كانت معروفة في أوروبا خلال النصف الأول من هذا القرن ، ويحتوي الكتاب على تمهيد في التعريف بعلم اللغة ، وبابين الأول عن نشأة اللغة عند الإنسان والطفل والثاني عن حياة اللغة ، وهذا الباب يمثل معظم الكتاب ؛ ففيه فصول عن تفرع اللغة إلى لهجات ولغات وفصائل والصراع اللغوي والتطور اللغوي العام وأصوات اللغة حياتها وتطورها والدلالة وتطورها .

وواضح من بناء الكتاب وتداخل موضوعاته وإسقاط موضوعات أخرى تتصل بعلم اللغة أن المؤلف كان يرمي إلى تقديم دائرة معارف صغيرة عما يسمى بعلم اللغة عند الأوروبيين ، ويظهر هذا بجلاء في التمهيد الذي عقده للتعريف بهذا العلم ، وفيه يحدد موضوعات علم اللغة فيما يلي :

١ ـ البحوث المتعلقة بنشأة اللغة الإنسانية .
٢ ـ البحوث المتعلقة بحياة اللغة وما يطرأ عليها .
٣ ـ دراسة الأصوات اللغوية .
٤ ـ دراسة اللغة من حيث دلالتها وتطور الدلالة .
٥ ـ البحث في الأصول التي جاءت منها الكلمات في لغة ما .
٦ ـ بحوث نفسية واجتماعية تدرس العلاقة بين الظواهر اللغوية والظواهر النفسية والاجتماعية[١] .

---

(١) راجع د . علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة ص ٥ ـ ١٣ .

وفي هذه الموضوعات يظهر بوضوح التداخل بين الفيلولوجيا وعلم اللغة (Linguistics) كما يظهر عدم الدقة في التفرقة بين المنهج التاريخي المقارن والدراسة الوصفية للغة في تقسيمه لفروع علم اللغة ، فهو ينطلق من المستويين الصوتي والدلالي ليقسم مستويات البحث اللغوي ، ويرى أن علم الأصوات (Phonetics) وعلم الدلالة (Semantics) يؤلفان معاً أهم فروع علم اللغة وأدقها[1] .

فعلم الدلالة أو «السمانتيك» ـ كما يقول ـ ينتظم بحوثاً كثيرة استقل كل منها وأصبح شعبة دراسية قائمة بذاتها ، ومن أهم البحوث التي انبثقت عن علم الدلالة عنده علم البنية أو المورفولوجيا (Morphology) وهو العلم الذي يبحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتفسير أبنيتها وهو عنده يتفرع إلى ثلاثة أنواع :

١ ـ المورفولوجيا التعليمي ، أي علم البنية التعليمي ، وهو يدرس القواعد في لغة ما لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها ومراعاتها في الحديث والكتابة ومن هذا النوع علم الصرف في اللغة العربية .

٢ ـ المورفولوجيا التاريخية وهو الذي يدرس هذه القواعد في لغة ما دراسة تحليلية .

٣ ـ المورفولوجيا المقارنة وهو الفرع الذي يدرس القواعد السابقة دراسة تاريخ ومقارنة في فصيلة من اللغات الإنسانية أو في جميع اللغات ثم يقول بعد ذلك : «وهذان القسمان الأخيران هما اللذان يدخلان في نطاق علم اللغة ، أما القسم الأول وهو المورفولوجيا التعليمي فليس من بحوث علم اللغة ، بل من بحوث القواعد التعليمية[2]» .

---

(١) المرجع السابق ص ٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٧ .

ومثل هذا التقسيم والتبويب نراه أيضاً في علم النحو أو «السنتاكس» (Syntax) الذي أطلق عليه علم التنظيم ، ويقسمه أيضاً إلى تعليمي وتاريخي ومقارن ويرى أن التاريخي والمقارن من فروع علم اللغة ، أما التعليمي فليس من فروع هذا العلم[1] ثم يختم هذا التقسيم بقوله : «ومن المورفولوجيا والسنتاكس أي من علم البنية وعلم التنظيم يتألّف ما يسمونه الجرامير (Grammaire) أي علم القواعد ، ومما تقدم يتبيّن لك أن دراسة الجرامير بفرعيها تارة تكون تعليمية وتارة تاريخية وتارة مقارنة وأن القسمين الأخيرين وحدهما هما اللذان يدخلان في علم اللغة»[2] .

وواضح من هذا التقسيم التداخل الشديد بين علم اللغة من حيث هو الدراسة العلمية الوصفية للغة وبين فقه اللغة التاريخي المقارن ، ويؤكد هذا التداخل الفصل الذي عقده لتاريخ البحوث اللغوية ، إذ لم يرد فيه ذكر لأي عالم من علماء علم اللغة أو من علماء الدراسة الوصفية للغة أو مدارسها بل كان معظمهم من أصحاب الدراسات التاريخية المقارنة مثل «ماكس مولر» ، «فرانز بوب» و«لاسكين» وغيرهم ، والمرة الوحيدة التي ذكر فيها «دي سوسير» و«أنطوان ميه» اكتفى بقوله أنهم من أصحاب علم الاجتماع اللغوي[3] .

وكل هذا يدل على أن د . علي عبد الواحد وافي كان يفهم من مصطلح علم اللغة أنه يختص بالدراسة التاريخية المقارنة ، ويبدو ذلك واضحاً من موضوعات الكتاب فمعظمها يتصل بدراسة التطور اللغوي وفصائل اللغات واللهجات وعائلاتها والصراع اللغوي إذا استثنينا من ذلك دراسة الأصوات والدلالة بالرغم من غلبة الطابع التاريخي عليها .

ومع ذلك فلم يخل الكتاب من ملاحظات وأفكار ومبادىء تتصل

---

(١) المرجع السابق ص ٨ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) المرجع السابق ص ٤٨ ـ ٦٢ .

بالدراسة العلمية للغة أو بعبارة أخرى تتصل بمبادىء وأصول علم اللغة وتتمثل فيما يلي :

١ ـ الدراسة العلمية للغة فلسفة قائمة على الملاحظة والتجريب .

٢ ـ البنية اللغوية تتألف من عناصر ذات وجود متميز بينها علاقات عضوية .

٣ ـ التفريق بين اللغة المنطوقة (Spoken Language) واللغة المكتوبة (Written Language) .

٤ ـ تقسيم الدراسة اللغوية أو التحليل العلمي للغة إلى مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية .

٥ ـ التفريق بين دراسة اللغة الحية واللغة الميتة .

أما كتابه الثاني «فقه اللغة» ، فيتناول بطريق مباشر موضوعات علم اللغة التاريخي المقارن بصورة عامة ، مع اهتمام خاص بلغات العائلة السامية ، ويرى أن كتابه هذا أي فقه اللغة متمم لكتابه السابق علم اللغة ، أي لا فرق بين منهج الدراسة فيه ومنهج الدراسة في كتاب علم اللغة وإنما يقول: «آثرنا أن نطلق عليه اسماً خاصاً شاع استعماله في الموضوعات التي يعرض لها وخاصة ما يتعلق فيها باللغة العربية»[1] .

وواضح أن هناك فرقاً كبيراً بين موضوعات «فقه اللغة» كما عرض لها في هذ الكتاب وموضوعات فقة اللغة كما هي عند ابن فارس أو الثعالبي ، وإنما أطلق على كتابه هذا «فقه اللغة» جرياً على سنة المستشرقين الذين أشاعوا هذه العبارة ترجمة لمصطلح الفيلولوجيا (Philology) كما رأينا من قبل .

وقد ظل هذان الكتابان ، أعني علم اللغة وفقه اللغة للدكتور وافي مرجعين أساسيين في الدراسات اللغوية الحديثة في الجامعة وفي غير

---

(١) د . علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ص ١ وما بعدها .

الجامعة حتى عاد أول مبعوث مصري لدراسة علم اللغة (Linguistics) دراسة متخصصة في إنجلترا ، وهو المرحوم د . إبراهيم أنيس (١٩٠٦ م - ١٩٧٨ م)(١) .

والحق أن د . أنيس لم يشغل نفسه كثيراً بتقديم أصول ومبادىء علم اللغة وإنما وقع ذلك على كاهل تلاميذه الذين أرسلهم إلى بعثات لدراسة علم اللغة(٢) كما لم يشغل نفسه بالفروق النظرية والمنهجية والموضوعية بين علم اللغة وفقه اللغة وإنما راح يطبق أصول ومبادىء التفكير اللغوي الحديث على اللغة العربية معتمداً عليه في نقد بعض آراء القدماء ، وكذا تحليل الظواهر اللغوية المختلفة والتعليل لها .

ويبدو أن خطة د . إبراهيم أنيس كانت تهدف إلى وضع مؤلفات تتناول دراسة مستويات اللغة العربية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وفق منهج علم اللغة في الدراسة العلمية للغة فقد نشر بعد عودته عدة كتب تعد الآن من المراجع الهامة في دراسة اللغة العربية وفق منهج علم اللغة وهي :

١ - الأصوات اللغوية .
٢ - من أسرار اللغة .
٣ - موسيقى الشعر .
٤ - في اللهجات العربية .
٥ - دلالة الألفاظ .
٦ - مستقبل اللغة العربية المشتركة .
٧ - اللغة بين القومية والعالمية . .

وذلك غير دراساته وأبحاثه التي نشرها في المجلات العلمية ، وبخاصة مجلة مجمع اللغة العربية في مصر الذي كان عضواً فيه ، وقد تناولت هذه

---

(١) حول حياة د. إبراهيم أنيس وسيرته وبعثته ودراسته في مصر والخارج وأعماله انظر: كتاب د . مهدي علام «المجمعيون في خمسين عاماً» ص ٤ - ٦ .
(٢) انظر حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ص ١٦٧ وما بعدها .

المؤلفات مستويات الدراسة اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بصورة مزج فيها بين أصول ومبادىء علم اللغة (Linguistics) وتطبيق هذه المبادىء والأصول على اللغة العربية ، ومع ذلك لم تؤد هذه الدراسات والأبحاث إلى وضع حدود واضحة بين علم اللغة وفقه اللغة سواء عند العرب أو الأوروبيين ، إذ أخذت تظهر العديد من الكتب التي تحمل على صدرها عبارة «فقه اللغة» وهي تتطرق إلى موضوعات في علم اللغة بحيث ظن كثير من الطلاب والباحثين أن لا فرق بين فقه اللغة وعلم اللغة من الناحيتين الاصطلاحية والمنهجية أو من ناحية الموضوعات مما أوقع كثيراً منهم في الحيرة واللبس .

وفيما يلي سنعرض لثلاث كتب من هذه الكتب لنرى وجه اللبس والتداخل بين المصطلحين ، أعني فقه اللغة وعلم اللغة .

أما الكتاب الأول من هذه الكتب فهو كتاب «فقه اللغة» للأستاذ محمد المبارك (دمشق - ١٩٦٠ م) وفيه يرى المؤلف أن لا فرق بين علم اللغة وفقه اللغة ، وهو يبدأ حديثه عن ذلك بتعريف اللغة وحقيقتها وماهيتها يقول : «إن اللغة حادثة اجتماعية ، وقد أخذ علم الاجتماع ينظر إلى الحوادث الاجتماعية كما ينظر علم الطبيعة إلى العلوم الطبيعية ، يستقرىء حوادثها وحالاتها ويستخرج قوانينها التي يرى أنها ثابتة ، فلم لا تكون اللغة كذلك ، أوَلَيْسَت اللغة متصلة بحياة شعب من الشعوب ، تنتقل معه في الآفاق المادية والمعنوية ، ترتسم فيها صورة بيئته الخصبة أو الوعرة. . . وتنعزل معه إذا انعزل ، وتختلط بغيرها إذا اختلط بغيره من الشعوب ، ثم هي ترافقه في آفاق حياته الفكرية»(١) .

فإذا كانت اللغة كذلك ، فكيف إذن يمكن دراستها ، وأي منهج يطبق عليها يقول : «فهل تدرس اللغة في علم الاجتماع على أنها حادثة اجتماعية ، وتكون موضوعاً أو فرعاً من فروع علم الاجتماع»(٢) . يجيب

---

(١) انظر ، فقه اللغة ص ٤ .
(٢) المرجع السابق ص ٥ .

الأستاذ المبارك على ذلك بقوله : «إن للغة حياة مستقلة ووجوداً ذاتياً ، فهي وإن كانت تتأثر بحوادث المجتمع ، تتفاعل حوادثها تفاعلاً خاصاً ، وتسير وفقاً لقوانين خاصة بها ، فلا بد أن تدرس دراسة مستقلة في علم خاص ، على أن تراعى في دراستها هذه الصلات بالمجتمع وحوادثه»[1] .

وهذا العلم الخاص الذي يدرس اللغة ـ كما يرى المؤلف ـ هو علم اللغة ، وهو يعرف هذا العلم بعد أن يفرق بينه وبين علوم لغوية مثل النحو والصرف بقوله «فعلم اللغة إذن علم بذاته مستقل عن هذه العلوم جميعاً ، وإن كانت له بها صلات ، وكان يستعين بها في دراسته للكلام البشري بوجه عام في تكوينه وعناصره وتركيبه ، وفي حركته وتطوره ، وفي أدائه وظيفته التعبيرية وفي تحققه في الوجود في أشكال متعددة هي اللغات المختلفة وهو يختلف عن علم قواعد النحو والصرف وعلم مفردات اللغة من عدة وجوه في شموله وعمومه ونظرته التطورية»[2] .

وبالرغم من أن هذا التعريف لعلم اللغة يُعد تعريفاً صحيحاً بصورة عامة وإن كان غير دقيق فعلوم النحو والصرف والمفردات هي مستويات أساسية في الدراسة العلمية والتحليلية للغة كما سنرى فيما بعد إلا أن الأستاذ مبارك لا يفرق بين علم اللغة بهذا المفهوم الذي بسطه وبين فقه اللغة فيسوي بينهما قائلاً : «إن علم اللغة بهذا المفهوم الذي بسطناه والذي آل إليه الأمر في تطور البحث اللغوي نرى أن نطلق عليه أحد الاسمين «علم اللغة» أو «فقه اللغة» وكلاهما يفيد المقصود وينطبق على المفهوم العلمي لمباحث اللغة»[3] .

ولذلك يعرف «فقه اللغة» في العصر الحديث بأنه يقوم على الاستقراء للظواهر اللغوية والمقارنة بين اللغات واعتبار التطور في كل لغة ثم يأتي بعد

---

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .
(٢) المرجع السابق ص ٧ .
(٣) المرجع السابق ص ٢٦ .

ذلك استنتاج القوانين العامة التي تتعلق باللغة كظاهرة إنسانية سواء في أداء وظيفتها أو تطورها[1] ، وفي موضع آخر يعرف فقه اللغة بقوله : «إن فقه اللغة يحاول أن يستنتج علة الظواهر اللغوية وأن يعرف الطريق التي تسير فيها والسنة التي تجري عليها»[2] .

وواضح من هذه التعريفات المختلفة ، التداخل بين علم اللغة من حيث هو الدراسة العلمية للغة في ذاتها ومن أجل ذاتها أي دون النظر إلى لغة بعينها وفقه اللغة التاريخي المقارن الذي يعتمد على مقارنة اللغات بعضها ببعض والذي ينطلق من الصلة أو القرابة بين عدة لغات منحدرة من أصل واحد أو دراسة تاريخ الكلمات وتطورها .

ويبدو هذا التداخل أكثر وضوحا في تصوره لمستويات علم اللغة فهي عنده تتمثل فيما يلي :

١ ـ الأصوات التي تتألف منها الألفاظ .

٢ ـ الألفاظ المفردة أو الكلمات ويدخل في هذا المستوى دراسة الصيغ ومعانيها والاشتقاق .

٣ ـ التراكيب .

٤ ـ التقاء اللغات وتأثير بعضها في بعض سواء من جهة المفردات أو التراكيب ويدخل في ذلك التعريب أو الافتراض اللغوي .

٥ ـ اللهجات من حيث نشأتها وتطورها وأسباب ذلك

٦ ـ الكتابة ومشاكلها[3] .

والمستويات الثلاثة الأولى من علم اللغة أما المستويات الثلاثة الأخيرة فهي ليست منه ، ومع ذلك فهو يحدد موضوع كتابه في الألفاظ المفردة دون هذه المستويات جميعاً يقول : «اقتصرت في أبحاثه على ما يتعلق بالكلمة

---

(١) المرجع السابق ص ١٦ ـ ٢٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٨ ـ ١٠ .

المفردة دون التراكيب إذ لا يزال البحث في الكلمات المفردة يؤلف القسم الأكبر من (علم فقه اللغة) وهو موضوع عناية الباحثين وإن كانت العناية بتراكيب اللغة أخذت تتزايد ، وانتهت إلى تخصيص قسم خاص بالتركيب أو نظم الكلام»[1] .

وهكذا نجد أنفسنا أمام مصطلح جديد هو «علم فقه اللغة» رأى المؤلف أن موضوع كتابه يندرج تحته ، ربما لأن الكتاب لا يتناول علم اللغة من حيث هو دراسة علمية للغة كظاهرة إنسانية وربما لأن الكتاب يدرس الألفاظ المفردة في اللغة العربية مع تطبيق بعض نتائج ومبادىء علم اللغة عليها ، ولذلك آثر أن يمزج بين علم اللغة وفقه اللغة سواء عند العرب أو الأوروبيين في مصطلح واحد يدل به على منهجه في وضع الكتاب ، الذي يتضح فيه بجلاء هذا المزج يقول : «أما طريقة التأليف التي انتهجتها في الكتاب ، فقد كانت دراسة اللغة العربية من خلال النظرات الحديثة والأبحاث المقارنة في فقه اللغة ، دون إدخال الضيم على العربية أو نلحق بأصولها وخصائصها غبناً أو ظلماً . فلم نحاول أن تكون دراستنا تقليداً أو احتذاء لدراسة اللغات الأخرى. . . ولم نأخذ من النظرات الحديثة إلا اتجاهها ومناهجها أو بعضها ومسائلها العامة المشتركة بين اللغات»[2] .

وبناء على هذا التحديد لمفهوم «علم فقه اللغة» يأخذ المؤلف في دراسة موضوعات الكتاب أو بمعنى أدق موضوع اللفظة المفردة في اللغة العربية وفق المستويات الآتية :

١ ـ الأصوات التي تتألف منها المفردات في العربية .
٢ ـ الاشتقاق في اللغة العربية .
٣ ـ الأبنية والأوزان ودلالتها وتطورها في العربية .
٤ ـ دلالات الألفاظ وتطورها والقوانين التي تحكم هذا التطور .

وفي تناوله لهذه المستويات كان يطبق بعض مبادىء ونتائج الدراسة

---

(١) المرجع السابق، مقدمة المؤلف ص «و» . (٢) المرجع السابق، مقدمة المؤلف ص «ز» .

اللغوية الحديثة سواء في علم اللغة أو فقه اللغة التاريخي المقارن .

أما الكتاب الثاني من كتب فقه اللغة التي ظهرت في العالم العربي حديثاً فهو كتاب المرحوم الدكتور صبحي الصالح «دراسات في فقه اللغة» (بيروت ١٩٨٣) وهي الطبعة التي سنعتمد عليها ولكن الكتاب ظهر في طبعته الأولى عام ١٩٦٠ .

وقد قدم المؤلف لكتابه بمقدمة ذكر فيها كتب السابقين عليه وأبدى رأيه فيها ، فمن أفضل الكتب من حيث كثرة النصوص وتنوع المعلومات اللغوية كتاب «المزهر» للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، ومن أجود الكتب من حيث التنظيم والتبويب على المنهج الحديث في دراسة اللغة كتابا فقه اللغة وعلم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ، ولكن من أراد أن يتذوق اللغة علماً مستقلاً قائماً برأسه فلن يجد ذلك إلا في كتب د . إبراهيم أنيس «اللهجات العربية» و«الأصوات اللغوية» و«دلالة الألفاظ» ، ولكنه يأخذ عليه عدم العناية بأقوال القدماء ، ومثل ذلك كتاب الأستاذ محمد المبارك «فقه اللغة» ، فيه نظرات ثاقبة وآراء في العربية ناضجة ولكنه لا يبرأ مما يؤخذ على د . أنيس . وعلى هذا النحو يمضي المؤلف في نقد عدد آخر من الكتب مثل كتب جورجي زيدان والعلايلي ود . عبد المجيد عابدين وغيرهم[1] ، وعلى الرغم من أن هذا النقد لا يدخل في إطار الدراسة العلمية الموضوعية لهذه الكتب ، إلا أن المؤلف يوحي لنا من هذا النقد أن كتابه سيتدارك الأخطاء التي وقعت فيها هذه الكتب على الأقل فيما يتصل بموضوع الكتاب ومنهجه وطبيعة العلاقة بين فقه اللغة وعلم اللغة .

فإذا انتقلنا إلى الموضوعات التي عالجها المؤلف في كتابه وجدناه يخلط بين موضوعات علم اللغة (Linguistics) وموضوعات فقه اللغة عند العرب ، الفيلولوجيا (Philology) عند الغربيين ولذلك يسوي بين مصطلح فقه اللغة ومصطلح علم اللغة ولا يجد بينهما فرقاً واضحاً.

---

(١) د . صبحي صالح ، دراسات في فقه اللغة ص ٧ ـ ١٥

ففي الباب الأول من كتابه «فقه اللغة نشأته وتطوره» يخصص الفصل الأول لدراسة العلاقة بين فقه اللغة وعلم اللغة أو كما عنونه «بين فقه اللغة وعلم اللغة» حيث نجده يحكم بأن دراسة فقه اللغة متداخلة مع دراسة علم اللغة ومن العسير تحديد الفروق الدقيقة بحيث يسمح هذا التداخل بإطلاق كل من التسميتين على الأخرى[١]، ومع ذلك يشير إلى أن منهج فقه اللغة مستقل عن مناهج العلوم الأخرى، يقول «منهج فقه اللغة في البحث مستقل كل الاستقلال عن مناهج العلوم الأخرى، فيجب إقصاء التفكير الفلسفي عنه لئلا تجيء الأحكام فيه مطبوعة بالطابع الغيبي (ما وراء الطبيعة) أو (المنطق الصوري)[٢]. ثم يحدد منهج فقه اللغة وموضوعه بقوله بأنه «منهج للبحث استقرائي وصفي يعرف به أصل اللغة التي يراد دراستها، وموطنها الأول وفصيلتها وعلاقتها باللغات المجاورة أو البعيدة الشقيقة أو الأجنبية، وخصائصها وعيوبها ولهجاتها وأصواتها وتطور دلالتها ومدى نمائها قراءة وكتابة»[٣].

وهنا نجد خلطاً واضحاً بين مبادىء وأصول علم اللغة والفيلولوجيا أو بين علم اللغة وفقه اللغة عند الغربيين فعلم اللغة ـ كما رأينا من قبل ـ منهج مستقل في دراسة اللغة أو كما قال المؤلف منهج للبحث استقرائي وصفي ولكنه لا يبحث عن أصل اللغة أو موطنها الأول أو فصيلتها أو علاقتها باللغات المجاورة الشقيقة أو الأجنبية، وإنما الذي يبحث عن أصل اللغة وفصيلتها وعلاقتها باللغات المجاورة الشقيقة، فقه اللغة التاريخي المقارن أو الفيلولوجيا وأما الذي يبحث عن علاقة اللغة باللغات غير الشقيقة أو الأجنبية فهو علم اللغة التقابلي (Contrastive Linguistics) وهو علم حديث نسبياً يدرس أوجه التشابه أو الاختلاف بين لغتين لا تنتميان إلى أصل واحد أو عائلة لغوية واحدة، وأما البحث عن عيوب اللغات فليس من مباحث علم اللغة أو

(١) المرجع السابق ص ١٩.
(٢) المرجع السابق ص ٢١.
(٣) المرجع السابق ص ٢١ ـ ٢٢.

فقه اللغة سواء عند العرب أو الأوروبيين أما دراسة اللهجات وتطورها صوتياً ودلالياً فهو من مباحث الفيلولوجيا التاريخية المقارنة ، ويؤكدُ هذا الخلط والتداخل عند المؤلف بين علم اللغة والفيلولوجيا ذكره للعلوم أو الدراسات التي يحتاجها الباحث في فقه اللغة وهي كما قال :

١ ـ التاريخ لمعرفة أصل اللغة وروابط القربى بينها وبين اللغات الإنسانية الأخرى وتطور خطها وكتابتها .

٢ ـ علم الصوت لبحث لهجات اللغة وأصواتها ومعرفة أنواع التطور الصوتي .

٣ ـ علم الدلالة لبحث تطور ألفاظها وما تفيد من المعاني[(١)] .

ومنهج فقه اللغة الذي حدده المؤلف بأنه «منهج للبحث استقرائي وصفي»[(٢)]، وهو بطبيعة الحال يقصد علم اللغة (Linguistics) ، يتناقض من حيث هو علم استقرائي وصفي مع فكرة التطور التي حرص المؤلف على وصف هذه الدراسات بها ، فالعلم إذا كان وصفياً لا يحتاج إلى التاريخ في شيء ، لأن الوصفية (Descriptive) في علم اللغة هي دراسة اللغة كما هي مستعملة في مكان معين وزمان معين ، في مقابل الدراسة التاريخية (Historical) التي تدرس اللغة عبر فترة أو فترات من الزمن لترصد مظاهر التطور والتغير فيها والقواعد والقوانين التي تحكم ذلك .

وبناء على ذلك فإن الدراسة الصوتية أو علم الأصوات (Phonetics) قد يكون وصفياً أو تاريخياً وكذلك الصرف أو المورفولوجيا (Morphology) أو علم النحو (Syntax) أو علم الدلالة (Semantics) ، وقد تدرس اللهجات (Dialects) دراسة وصفية أو تاريخية وهكذا .

ولكن تحديد المؤلف للعلوم أو الدراسات التي يحتاجها الباحث في فقه

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١

اللغة على النحو الذي سبق، يوحي بأن لا فرق بين علم اللغة وفقه اللغة أو أن الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية للغة شيء واحد وهذا غير صحيح .

وفيما عدا هذا الاضطراب في التحديد النظري بين فقه اللغة وعلم اللغة ، فإن الكتاب يخلص إلى موضوعات بعضها ينتمي إلى فقه اللغة عند الأوروبيين أو الفيلولوجيا وأكثرها يدخل في إطار موضوعات فقه اللغة عند العرب .

فحديث المؤلف مثلاً في الباب الثاني عن اللغة العربية بين أخواتها الساميات من حيث صلة القرابة بينها وبين اللغات السامية الأخرى مثل السريانية والعبرية والآرامية وغيرها ، ثم عرضه لأشهر فصائل اللغات الإنسانية وتقسيم العلماء لها ومواطنها الجغرافية ، كل هذا يدخل في إطار الدراسات التاريخية المقارنة أو الفيلولوجيا عند الغربيين . ومثل ذلك حديثه عن اللهجات العربية القديمة ومظاهر الاختلاف بينها ثم حديثه عن لهجة تميم وخصائصها والفروق بينها وبين مستوى العربيةالفصحي في بعض الأصوات والصيغ والتراكيب النحوية وبعض الجوانب الدلالية ، يدخل أيضاً في إطار الدراسات التاريخية أو ما يسمى اليوم بعلم اللغة التاريخي المقارن وكان يسمى في القرن التاسع عشر بالفيلولوجيا كما أشرنا من قبل .

أما بقية الكتاب ويتمثل في الباب الثالث منه وهو أكبر أبواب الكتاب وأضخمها إذ يتألف من عشرة فصول ، فهو يصلح أن يكون مقدمة لمباحث فقه اللغة عند العرب أو في التراث اللغوي العربي ، حيث يتناول المؤلف موضوعات تتصل أكثر ما تتصل بموضوعات فقه اللغة عند العرب ، مثل : الاشتقاق وأنواعه ، والمعرب والدخيل وصيغ العربية وأوزانها وغير ذلك من موضوعات فقه اللغة .

أما الكتاب الثالث والأخير من كتب فقه اللغة التي نعرض لها هنا ، والتي ظهرت في العالم العربي حديثاً ، فهو كتاب الأستاذ محمد الأنطاكي «الوجيز في فقه اللغة» (ط ٣ بيروت ١٩٦٩) ، وبالرغم من أن المؤلف يفرق

بين علم اللغة (Linguistics) ، وبين فقه اللغة أي الفيلولوجيا (Philology) ، إلا أنه يؤثر أن يسمي كتابه فقه اللغة لسبب غير علمي أو كما قال : «أما نحن فقد آثرنا المصطلح «فقه اللغة» جرياً مع مناهج الجامعات السورية»(١) .

وقد قدم المؤلف لكتابه بمقدمة موجزة بيّن فيها الغاية من تأليف الكتاب قال فيها : كانت الغاية من تأليف هذا الكتاب أن يكون نافذة ضيقة يطل منها طلبة الدراسات العربية في الجامعات على أهم الجوانب لنشاط جديد في الدراسات اللغوية يدعى فقه اللغة ، ولما كان هذا العلم جديداً عليهم ، وكانت أكثر مباحثه تختلط بما عرفوه من المباحث النحوية والصرفية وهو أمر كثيراً ما أوقعهم في الحيرة والتساؤل عن كنه هذا العلم وحدوده وموضوعه ، بما كانت الغاية من دراستهم له أن يفهموا عن طريقه ، عربيتهم غير الفهم النحوي والصرفي القديم حرصنا على الأمور الآتية :

١ ـ أن نُعرف الطلبة بهذا العلم وتاريخه وفروعه .

٢ ـ أن نحدد ميادينه ونبين مناهجه حتى لا يختلط في أذهانهم بغيره من أنواع الدراسات اللغوية الأخرى .

٣ ـ أن نتوسع في كل ما له صلة وثيقة بالعربية أو ما يعالج خصيصة من خصائصها(٢) .

ولو أننا رفعنا عبارة «فقه اللغة» من هذه المقدمة لاستقام الكلام ، لأن فقه اللغة عند العرب أو الفيلولوجيا أو فقه اللغة عند الغربيين ليسا من العلوم الجديدة وإنما علم اللغة (Linguistics) ، هو العلم الجديد الذي لم يدخل العالم العربي إلا مع بداية العقد الخامس من هذا القرن وتأكد وجوده في الجامعات العربية في العقدين السادس والسابع ، وكان قد بدأ في أوروبا على يد دي سوسير في العقد الثاني من هذا القرن كما أشرنا من قبل .

---

(١) محمد الأنطاكي ، فقه اللغة ص ١١ .

(٢) المرجع السابق ص ٣ ـ ٤ .

وبعد ذلك يبدأ المؤلف في بيان الفرق بين فقه اللغة وعلم اللغة وهو يبدأ ذلك بتساؤل يقول فيه : أفقه أم علم ؟ من ثم يحدد ثلاث أسماء كما قال تندرج تحتها المباحث اللغوية عند الغربيين وهي : (Philology) ، و (Linguistics) ، و (Grammar) ، [1] .

أما «الغرامير» ـ كما يقول المؤلف ـ فالغربيّون يطلقون هذا الاسم اليوم على كثير من المباحث اللغوية ولا سيما الوصفية والتاريخية والمقارنة والعامة[2] وهذا تعميم غير دقيق فالغرامير أو علم القواعد هو فرع من فروع علم اللغة (Linguistics) ، يعنى بدراسة القواعد التي يستخدمها المتكلمون بلغة ما وهو يشمل علم النحو (Syntax) ، وعلم الصرف (Morphology) ، كما في التراث العربي ، وهو كغيره من فروع علم اللغة قد يكون وصفياً أو تاريخياً أو معيارياً تعليمياً ويتضح هذا من المنهج الذي يطبق عند الدراسة .

أما «اللانغويستيك» كما يقول أيضاً «فكلمة تطلق اليوم على العلم الذي يجعل من اللغة موضوعاً للدراسة من حيث الأصوات والمفردات والتراكيب وما يعتري اللغة من انحطاط ورقي وأسباب ذلك وعلله»[3] .

وهو تحديد غير دقيق أيضاً ، فعلم اللغة (Linguistics) ، يتخذ من اللغة موضوعاً له حقاً ، ولكنه يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها كما قال دي سوسير وأشرنا إليه من قبل ، فليس من شأن علم اللغة أن يبحث في أسباب انحطاط اللغة ورقيها لأنه لا يؤمن بأن هناك لغة منحطة وأخرى راقية ، إنما اللغات عنده لغات تستحق الدراسة العلمية مهما كانت ظروفها الحضارية وهذه الدراسة العلمية قد تكون أيضاً وصفية أو تاريخية أو مقارنة أو معيارية تعليمية .

---

(١) المرجع السابق ص ٧ وقد كتب المؤلف هذه المصطلحات باللغة الفرنسية وغيرناها إلى الإنجليزية حتى تتفق مع ما نستخدمه من مصطلحات أجنبية .
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .
(٣) المرجع السابق ص ٧ ـ ٨ .

أما الفيلولوجيا فيقول إن هذه الكلمة قد تطلق ويراد بها أحد المعاني الآتية :

١ ـ معظم مباحث اللانغويستيك ويكاد يتعين هذا المعنى إذا وضعت بما يدل على عموم بحوثها فقيل مثلاً فيلولوجيا مقارنة (Comparative philology) .

٢ ـ دراسة لغة أو لغات من حيث قواعدها وتاريخ أدبها ونقد نصوصها .

٣ ـ دراسة الحياة العقلية ومنتجاتها على العموم في أمة ما أو طائفة من الأمم [١] .

وكما رأينا من قبل ، فإن مصطلح الفيلولوجيا (Philology) ، كان يطلق في الدراسات الأوروبية وبخاصة في القرن التاسع عشر ويراد به حقاً المعنى الثاني والثالث من المعاني التي أشار إليها المؤلف صدد دلالة هذا المصطلح ، أما إطلاقه على المعنى الأول أي بحيث يشمل مباحث علم اللغة (Linguistics) ، فغير صحيح على الأقل في الغرب ومن الغريب أن يرى المؤلف أن الفيلولوجيا إذا وصفت بالمقارنة أي بعبارة أخرى إذا قلنا «الفيلولوجيا المقارنة» فإن هذا الوصف يدل على العموم !! والعكس صحيح فهو يدل على منهج خاص في الدراسة هو المنهج المقارن ولا يطلق على هذا اللون من الدراسة علم اللغة أو اللانغويستيك كما قال وإنما يطلق عليه اليوم علم اللغة المقارنة (Comparative Linguistics) .

ويخلص المؤلف كما خلص من قبل الدكتور صبحي الصالح أن بين الفيلولوجيا واللانغويستيك فروقاً دقيقة يعسر في كثير من الأحيان تبينها وجل مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء وهذا التداخل سمح بإطلاق كل من الاسمين على مباحث الاسم الآخر ولا سيما في التعلم[٢] .

---

(١) المرجع السابق ص ٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٩ وانظر أيضاً د . صبحي الصالح دراسات في فقه اللغة ص ١٩ .

الواقع أن الفروق ليست دقيقة بحيث يعسر التفريق بين الفيلولوجيا وعلم اللغة وإنما الفروق واضحة تاريخياً ومنهجياً ، فمن الناحية التاريخية فإن الفيلولوجيا كما رأينا من قبل كانت تطلق على ثلاث أنواع من الدراسة في ثلاث مراحل تاريخية مختلفة كما أشار إلى ذلك دي سوسير في مقدمة محاضراته[1] ، أما من الناحية المنهجية فالأمر أكثر وضوحاً فلم يعد هذا المصطلح يستعمل اليوم في الدراسة اللغوية الحديثة وإنما المصطلح الشائع الآن هو علم اللغة (Linguistics) ، الذي إذا أطلق دون تخصيص فهم منه الدراسة العلمية الوصفية للغة وإذا خصص بأن قيل مثلاً علم اللغة التاريخي المقارن أو علم اللغة التقابلي وأحياناً علم اللغة الوصفي أو علم اللغة التطبيقي أو غير ذلك فإن الوصف يحدد المنهج المتبع في الدراسة بلا لبس أو تداخل .

ولأن المؤلف لم يفطن إلى هذه الفروق الواضحة الآن ينتهي إلى نتائج غير دقيقة تعكس هذا التداخل الذي وجده بين الفيلولوجيا واللانغويستيك وهو يلخصها فيما يلي :

١ ـ فقه اللغة أو علم اللغة هو العلم الذي يجعل من اللغة موضوعاً له فيدرسها في ذاتها ومن أجل ذاتها .

٢ ـ فقه اللغة أو علم اللغة هو المقابل للمصطلح الغربي (Linguistics) .

٣ ـ غاية فقه اللغة هي الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر اللغوية .

٤ ـ الفيلولوجيا غير اللانغويستيك أو فقه اللغة ، لأنها تعالج مشكلات تتصل باللسانين الإغريقي واللاتيني مما لا وجود له في تاريخ الدراسات اللغوية عندنا[2] .

---

(١) انظر مصطلح فيلولوجيا عند الغربيين في هذا الفصل .

(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

ومن الواضح أن علم اللغة هو الذي يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها كما قال دي سوسير وأشرنا إليه فيما سبق ، أما فقه اللغة سواء عند العرب أو الأوروبيين فلا يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها ، كما أن فقه اللغة ليس هو المقابل للمصطلح الغربي (Linguistics) ، وإنما المقابل هو علم اللغة ، وهذا التداخل وقع في مؤلفات بعض الباحثين العرب ، يدل على ذلك ما ذكره المؤلف في النتيجة الرابعة من نتائجه .

وفيما عدا هذا التداخل والاضطراب في تحديد مصطلحات الفيلولوجيا واللانغويستيك ، فإن الكتاب يخلص إلى مقدمة في علم اللغة ، على العكس من كتاب صبحي الصالح الذي يدخل بموضوعاته في إطار فقه اللغة سواء عند العرب أو الغربيين كما رأينا سلفاً ، ويدل على أن كتاب الأستاذ محمد الأنطاكي في علم اللغة أو اللانغويستيك كما يعرب المصطلح ، أن الكتاب يتناول في أبوابه وفصوله بطريقة منهجية واضحة موضوعات علم اللغة المعروفة وفق المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية على هذا الترتيب ، وهو ترتيب استقرت عليه الدراسات في علم اللغة وبخاصة في مقدمات هذا العلم ومداخله يضاف إلى ذلك أن المؤلف يستعمل بصورة واضحة مصطلحات علم اللغة مثل الفيلولوجيا والفونيم والمورفولوجيا والمورفيم ويعرب مصطلحات أجنبية مثل النبرة (Stress) ، والمقطع (Syllable) ، وغيرها ، وهي مصطلحات ابتكرها وصكها علماء اللغة في العصر الحديث ولا توجد في فقه اللغة عند العرب أو في فقه اللغة عند الغربيين .

وهكذا عرف العالم العربي مبادىء وأصول التفكير اللغوي الحديث على هذا النحو من الاضطراب والتداخل في نسبته إلى فرع من فروع الدراسة اللغوية ، وظل هذا شائعاً حتى الآن ولكن بصورة أقل في طريقها إلى الاختفاء وشاع بدلاً منه لون من الاختلاف في ترجمة مصطلح (Linguistics) ، فهو غالباً في المشرق العربي «علم اللغة» وأحياناً «علم اللسان» ، أما في المغرب العربي فهو اللسانيات وعلم اللسان والألسنية ولعل

هذا الاضطراب والتداخل في نسبة الأفكار والمبادىء الحديثة في الدرس اللغوي أو ترجمة المصطلح بعدد من المصطلحات العربية المختلفة يكمن وراءه إحساس الباحثين والدارسين للغة في العصر الحديث في العالم العربي بضرورة التميز بين المفاهيم والمصطلحات التي دخلت من الفكر اللغوي الغربي إلى العالم العربي والمصطلحات والمفاهيم اللغوية في التراث العربي، وفي الوقت نفسه إعادة النظر في التراث اللغوي العربي وفق هذه المفاهيم الجديدة لخلق علم لغة عربي يواكب الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة ولا يتنكّر للتراث العربي القديم ومفاهيمه ومصطلحاته، وهو إحساس جاد بالمسؤولية إزاء هذا التراث من ناحية وبالرغبة في تطويره وإحيائه وفق أصول ومبادىء الفكر اللغوي الحديث والمعاصر من ناحية أخرى، وكل ذلك قد يشفع لهذا التداخل والاضطراب في بعض المصطلحات ومع ذلك فليس من العلم في شيء أن نسمِّي الأشياء بغير أسمائها العلمية ومصطلحاتها الموضوعة لها إلى أن يتّفق الباحثون العرب على استخدام مصطلحات ثابتة سواء في مشرق العالم العربي أو مغربه.

من ثم فإن مدخلنا هذا إلى دراسة اللغة سيستعمل المصطلحات اللغوية على النحو التالي:

١ ـ علم اللغة ونقصد به المصطلح الغربي (Linguistics)، من حيث هو الدراسة العلمية الوصفية للغة.

٢ ـ فقه اللغة ونقصد به فقه اللغة عند العرب.

٣ ـ الفيلولوجيا ونقصد به الدراسات التاريخية المقارنة في القرن التاسع عشر عند الأوروبيين.

أما إذا استخدمنا علم اللغة ونقصد به مثلاً علم اللغة التاريخي المقارن كما استقر عليه هذا اللون من الدراسة المعاصرة فنصف عبارة علم اللغة بالمنهج الذي نقصده فنقول مثلاً علم اللغة التاريخي المقارن أو علم اللغة التقابلي أو علم اللغة التطبيقي أو غير ذلك من فروع علم اللغة.

بصورة عامة سنلتزم بوضع المصطلح الأجنبي مقابل المصطلح العربي الذي استقر عليه كثير من الباحثين العرب أو نستعمل المصطلح الأجنبي على أنه دخيل في اللغة العربية ونكتبه بنطقه الأجنبي بحروف عربية مثل الفونيم (Phoneme) أو المورفيم (Morpheme) أو غير ذلك من المصطلحات الأجنبية التي لم تستقر على مصطلح عربي مناسب .

الباب الثاني

(من موضوعات فقه اللغة)

الفصل الأول : نشأة اللغة الأنسانية وأصلها .

الفصل الثاني : العائلات اللغوية واللغات السامية .

الفصل الثالث : المشترك اللفظي .

الفصل الرابع : الترادف .

الفصل الخامس : الأضداد .

الفَصْل الأوّل

(نشأة اللغة الإنسانية وأصلها)

لم يحظ موضوع من موضوعات اللغة في تاريخ الفكـر الإنساني بقـدر من الاهتمام والتفكير مثلمـا حظي مـوضوع نشـأة اللغة وأصلهـا ، ففي كل العصور ، وعلى امتداد الحضارات القديمة في مصر وبـابل والهنـد والصين واليونان والرومان ثم في العصر الوسيط إبـان ازدهار الحضـارة الاسلاميـة ، ثم أثناء العصور المظلمة في أوروبا وعصر النهضـة بعدهـا ، كان الفـلاسفة وعلمـاء اللغـة ورجـال الـدين مشتغلون بفكرة البحث عن أصـل اللغـة الإنسانية ، كيف نشأت ؟ ومن أين جاء الإنسان بهذه القدرة على الكلام ؟.

وأطمئن الكهنة ورجال الدين وبعض العلماء إلى القـول بأن اللغـة إنما هي هبة من الآلهة ، في حين ذهب بعض العلمـاء واللغويين إلى أن اللغـة من صنع الإنسان اصطلح واتفق عليها مع غيره من البشر .

وبين هـذين الـرأيين مضت الـدراسـات والبحـوث حـول نشـأة اللغـة الإنسانية تأخذ صوراً شتى من الآراء والنظريات والفروض . ففي الاصحاح الحادي عشر من سفر التكوين في التوراة ، نجد قصـة « بابـل » حين حاول الناس أن يتخذوا لأنفسهم مدينة عظيمة وبرجاً شامخاً يطـول عنان السماء ، فغضب عليهم الرب لهذا التـطاول في البنيان فبلبـل ألسنتهم وجعلهـم فرقـاً وشيعاً لا يفهم بعضهم بعضاً ، بعد أن كانوا أهل لغة واحدة ولـذلك سميت بابل من تبلبل الألسنة .

ويؤكد علماء اللغات السامية أن الاسم « بابل » ليس مشتقاً من التبلبل وإنما « باب إيل » أي باب الرب في اللغة العبرية .

في الحضارة اليونانية نجد أن البحث في نشأة اللغة يأخذ طابعاً فلسفياً ولكنه لا يبعد كثيراً عما ذهبت إليه الحضارات الأقدم ، فقال « أفلاطون » إن اللغة ظاهرة طبيعية لا شأن للإنسان في وجودها ، في حين أثبت « أرسطو » أن اللغة ظاهرة اجتماعية نشأت نتيجة للاجتماع البشري ، وهي ذات وجود مادي يتمثل في الأصوات والألفاظ والتراكيب وتظهر اجتماعيتها وأنها نتاج إنساني من تغيرها يتغير المجتمع والإنسان .

ولم يقف الأمر عند حدود هذه النظريات والآراء بل تجاوزها إلى تجارب عملية ، فقد روى « هيرودوت » المؤرخ اليوناني الذي زار مصر واطلع على حضارتها القديمة، إن أحد الفراعنة ويدعى «أبسمتيك» أراد أن يبرهن على أن اللغة المصرية هي أصل اللغات الإنسانية وأقدمها ، فأمر بعزل طفلين حديثي الولادة في مكان بعيد عن الناس وكفل لهما الغذاء والكساء شريطة ألا يسمعا صوتاً من كلام البشر ، ثم صبر عليهما حتى اكتمل نموهما وأمر باخراجهما ، فكانت أول كلمة نطقا بها هي كلمة « بيكوس » «Becos» ومعناها الخبز في اللغة الفريجية وهي إحدى اللغات اليونانية القديمة ، ومن ثم تأكد فرعون مصر أن اللغة اليونانية أقدم من اللغة المصرية القديمة[1] .

وواضح أن المنافسة بين الحضارتين المصرية واليونانية وراء هذه الأسطورة، أما من الناحية اللغوية، فالراجح ـ إذا افترضنا صحة الأسطورة ـ أن الطفلين لن يتكلما اللغة المصرية القديمة أو اليونانية ، وإنما سيتكلمان لغة ثالثة ، ليست المصرية أو اليونانية لغة اصطلحا عليها معاً لا يفهمها سواهما .

---

(١) انظر Robins. R. H , A Short History of linguistics P. 149

وانظر أيضاً د. إبراهيم أنيس دلالة الألفاظ ص ٢٠ وما بعدها.

وفي الحضارة الإسلامية ، شارك علماء فقه اللغة وعلماء أصول الفقه في بحث مسألة نشأة اللغة وأصلها ، وقد جمع السيوطي (ت ٩١١ هـ) كل ما قيل من آراء ونظريات حول ذلك في كتابه « المزهر »[١] .

وكان ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) مؤلف كتاب « الصاحبي » زعيم القائلين بنظرية « التوقيف » أي أن اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ علّم آدم اللغة تعليم تلقين يقول « إن لغة العرب توقيف ودليل ذلك قوله ـ جل ثناؤه ـ ﴿وعلّم آدم الأسماء كلّها﴾ وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك »[٢] . وبالرغم من إيمان ابن فارس الشديد بهذه النظرية ، إلا أنه يشعر أن اللغة تتغير من عصر إلى عصر طبقاً لحاجات المتكلمين بها ومن ثم نراه يعبّر عن فكرة التغير اللغوي أو نمو اللغة طبقاً لنظرية التوقيف المؤمن بها فيقول « ولعل ظاناً يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد ، وليس الأمر كذا ، بل وقف الله ـ جل وعزّ ـ آدم ـ عليه السلام ـ على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه وانتشر من ذلك ما شاء اللّه ، ثم علّم بعد آدم ـ عليه السلام ـ من عرب الأنبياء ـ صلوات اللّه عليهم ـ نبياً نبياً ما شاء اللّه أن يعلّمه حتى انتهى إلى نبيّنا محمد ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ فأتاه الله ـ جل وعزّ ـ من ذلك ما لم يؤته أحداً قبله على ما أحسنه من اللغة المتقدمة ثم قرَّ الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت »[٣] .

وفكرة كمال اللغة العربية زمن الرسول عليه السلام فكرة نابعة من ارتباط اللغة العربية بالقران الكريم ، وهي فكرة دينية لا لغوية ، ولكن بالرغم من إيمان ابن فارس الواضح بنظرية التوقيف على هذا النحو ، نراه هو نفسه يشير في كتابه الصاحبي أيضاً إلى الأثر الاجتماعي والفكري في

---

(١) انظر المزهر ١ /٨-٢٠ .

(٢) الصاحبي ص ٦-٧.

(٣) المصدر السابق ص ٨ .

تطور دلالة الالفاظ فيما أسماه « الأسباب الإسلامية » يقول « كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله ـ جل ثناؤه ـ بالإسلام حالت أحوال ، ونسخت ديانات ، وأبطلت أمور ، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى ، بزيادات زيدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شرطت فعفى الآخر على الأول »[1] ثم يقول « فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق ، وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان هو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً ، وكذلك الإسلام والمسلم »[2] .

وهكذا نجد أن ابن فارس رغم إيمانه الشديد بفكرة التوقيف ، وكمال اللغة العربية إلا انه لم يستطع ان يتجاهل الأثر الاجتماعي في نمو اللغة وتطورها ، ومن خلال ذلك نستطيع أن نلمح فكرة الاصطلاح وأن اللغة ظاهرة اجتماعية .

ولعل ما كتبه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه « الخصائص » تحت عنوان « القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح »[3] يُعدّ من أشمل وأدق ما كتب حول هذه المسألة في تاريخ الفكر اللغوي عند العرب . فهو يصور لنا حيرته وتردده بين فكرتي الاصطلاح والتوقيف وفي الوقت نفسه يلخص لنا الآراء التي قيلت حول هذه المسألة في إطار الحضارة الإسلامية فيقول : « هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف . إلا أن أبا علي رحمه الله [يقصد أبا علي الفارسي أستاذه (ت ٣٧٧ هـ)] قال لي يوماً : هي من عند الله واحتج بقوله سبحانه : ﴿ وعلَّم آدم الأسماء كلها ﴾ ،

---

(١) المصدر السابق ص .

(٢) المصدر السابق ص.

(٣) الخصائص ١/٤٠-٤٧ .

وهذا لا يتناول موضع الخلاف ، وذلك أنه يجوز أن يكون تأويله : أقدر آدم على أن واضع عليها ، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة ، فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به »[1] .

ومعنى هذا أن ابن جني يفسر « علّم » في الآية بمعنى « أَقْدَرَ » لا بمعنى « لَقَّنَ » كما فهم ابن فارس وغيره من المنادين بنظرية التوقيف ، أي أن الآية وهي الدليل على نظرية التوقيف تحتمل أكثر من معنى ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما يقول الأصوليون .

ثم يعرض بعد ذلك إلى اختلاف اللغات طبقاً لوجهة نظر أصحاب التوقيف فيقول « على أنه فسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ، فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه ، واضمحل عنه ما سواها لبعد عهدهم بها ، وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده والانطواء على القول به »[2] .

وتعليق ابن جني الإيمان بهذا التفسير على وجود خبر صحيح بذلك من الكتاب أو السنة يدل على عدم وجود مثل هذا الخبر وإلا لقال به وحسم موقفه وتردده .

ولكن الآية تنص على أن المُعَلم هو الأسماء دون الأفعال والحروف واللغة فيها الأسماء والأفعال والحروف ولا يجوز أن يكون المُعَلم هو الأسماء وحدها لأن اللغة لا تقوم بالأسماء فقط فكيف إذاً خصت الآية الأسماء بالذكر دون بقية أقسام الكلام .

يرى ابن جني أن الأسماء هي أقوى أقسام الكلام ، لأنه لابد لكل

(١) المصدر السابق ١/٤٠ .

(٢) المصدر السابق ١/٤١ .

كلام مفيد من الاسم ، فقد تستغني الجملة عن الفعل والحرف ولكنها لا تستغني عن الاسم ، لذلك خصت الآية الأسماء بالذكر لأنها الأقوى ، وذكر الأقوى يتضمن بالضرورة ذكر الأضعف أو ما هو مكمّل لها ومحمول عليها، كما يقول[1] .

وفكرة الأقوى والأضعف من أقسام الكلام فكرة عقلية لا لغوية ، أي تنظر إلى أقسام الكلام بمعايير غير لغوية مستمدة من خارج اللغة ، فكل من الاسم والفعل والحرف له وظيفة محددة في اللغة تتساوى من حيث أهميتها مع الوظائف الأخرى التي تقوم بها بقية أقسام الكلام وإذا كانت بعض الجمل في اللغة قد تستغني عن الفعل والحرف ولا تستغنى عن الاسم ، فليس معنى هذا أن الاسم له قوة أو أفضلية على سائر أقسام الكلام وإنما كل ما يمكن أن يقال صدد هذا أن هذا النوع من التراكيب اللغوية لا يحتاج إلى وظيفة الفعل أو الحرف .

ثم ينتقل ابن جني بعد ذلك إلى الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً وإنما هي تواضع واصطلاح ليرسم لنا صورة خيالية لكيفية المواضعة وذلك « كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً إذا ذكر عرف به ما مسماه ، ليمتاز عن غيره ، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفاني وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد مجراه »[2] .

وهنا نجد أن ابن جني قد مسَّ جانباً هاماً من وظيفة اللغة وطبيعتها فهي

---

(١) المصدر السابق ١ / ٤١-٤٢ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٤ .

وسيلة عملية مرنة للتعامل مع الأشياء والأفكار ويظهر ذلك في طبيعتها الرمزية الإشارية ، فإذا تصورنا أن الانسان إذا ما احتاج إلىَ الحديث عن شيء ما بلا كلمات تدل عليه أو تشير إليه ، لكان من الضروري أن يوجد هذا الشيء معه أو يعمل على إحضاره حتى يشير إليه ، أي يستعيض عن الكلمات بالإشارة إلى الأشياء ، فإذا صح ذلك وهو غير متيسر دائماً من الناحية العملية في الأشياء المادية مثل : المائدة أو الكرسي ، تاهيك بالسيارة والطائرة والباخرة والصاروخ ، فإن هناك صعوبة واضحة في بعض المعاني والمفاهيم إذ كيف للمرء مثلاً أن يشير إلى الحرية والعدل والحق والسلام . . . إلخ .

لقد استعاض الإنسان عن هذه المشقة في إحضار الأشياء في بعض الأحيان واستحالة إحضارها في أحيان أخرى ، بوسيلة أبسط وأكثر مرونة ، وذلك في مرحلة من تاريخه لا يعرف العلم عنها شيئاً ، عندما اكتشف أنه عن طريق إحداث بعض الأصوات من خلال الرئة والأوتار الصوتية واللسان والفم ، أن يستحضر الأشياء ويتصل بغيره من الأناسي ومن ثم تحولت هذه الأصوات إلى رموز وإشارات للأشياء المادية أولا ثم مع تطور حياته إلى الأشياء غير المادية ، ولذلك نجد في أغلب الأحوال أصولاً مادية لمعاني الكلمات وهو ما يسمى بالمعنى الحسي .

ويصور ابن جني عملية الاصطلاح الأولى حول الرمز بالأصوات إلى الأشياء فيقول « فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم ، فأومؤوا إليه وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا : عين ، يد ، رأس ، قدم ونحو ذلك ، فمتى سمعت اللفظة من هذا عُرف معناها ، وهلم جرا فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف ، ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فتقول : الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه مرْد [أي إنسان باللغة الفارسية] والذي اسمه

رأس ، فليجعل مكانه سر [وهي رأس بالفارسية] وعلى هذا بقية الكلام » . [١]

وهذه الصورة المتخيلة للمواضعة قد تصح في الأسماء ولكن من الصعب تصورها في الافعال ناهيك بالحروف التي لا يوجد لها معادل في الواقع ، وأقصى ما يمكن قوله صدد الأفعال والحروف إنها تطور لغوي لا نعرف عنه شيئاً من الناحية العلمية حدث فظهرت الأفعال والحروف هذا إذا سلمنا بأن الإنسان تواضع على الأسماء أولاً كما يقول ابن جني .

ثم يرى ابن جني أن المواضعة بهذه الصورة من حيث احتياجها إلى الاشارة بالجارحة تنفي أن يكون اللّه سبحانه وتعالى قد تواضع على شيء من اللغة أو على اللغة مع أحد من عباده لأنه تعالى لا جارحة له فيصح الإيماء والاشارة بها ، فبطل أن تصح المواضعة على اللغة منه[٢] .

ومع ذلك لا يستبعد ابن جني أن تكون المواضعة قد تمّت بين اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ وعباده حول اللغة وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يحدث بقدرته في جسم من الأجسام خشبة أو نحوها إقبالاً على شيء من الأشياء أو شخص من الأشخاص فتتحرك نحوه وفي الوقت نفسه يُسمع صوت يكون كالاسم لهذا الشيء ، فتقوم الخشبة في هذا الإيماء مقام الجارحة[٣] .

ثم ينتقل ابن جني بعد هذا إلى نظرية أخرى عن أصل اللغة الإنسانية وهي أنها نشأت تقليداً لأصوات الطبيعة وهي نظرية وجدت رواجاً في الفكر اللغوي الأوروبي في القرن التاسع عشر كما سنرى فيما بعد حيث يستدل بعض العلماء على صحة هذه النظرية بوجود كلمات في جميع اللغات تقلد أصوات الطبيعة أو ما يسمّى بحكاية الصوت (Onomatopeic) (echo - words)

---

(١) المصدر السابق ١/٤٤ .

(٢) المصدر السابق ١/٤٥ .

(٣) المصدر السابق ١/٤٦ .

مثل: خبرير الماء، وصهيل الفرس، وحفيف الشجر وصليل السيوف. . . إلخ.

يقول: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها، إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»(1).

ثم يختم ابن جني حديثه حول نشأة اللغة وأصلها بتصوير موقفه وتردده أمام فكرتي التوقيف والاصطلاح فيقول: «واعلم فيما بعد، أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي مختلفة جهات التغول على فكري وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة، ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر. فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا ـ رحمهم الله ـ ومنه ما حذوته على أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده، وبُعد مراميه وآماده، صحة ما وفقوا لتقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به، وفُرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله ـ جل وعزّ ـ فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه وتعالى وأنها وحي.

ثم أقول في ضد هذا، كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا ـ وإن بَعُدَ مداه عنا ـ فمن كان ألطف منا أذهاناً وأسرع خواطر وأجرأ جناناً، فأقف بين تين الخلتين حسيراً. وأكاثرهما فأنكفىء مكثوراً. وإن خطر خاطر فيما بعد يعلّق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها

---

(1) المصدر السابق ١/٤٦-٤٧.

قلنا به وبالله التوفيق »[1] .

وهذا التردد بين فكرتي الاصطلاح والتوقيف من ابن جني يصور بطريق مباشر طبيعة هذه المشكلة من حيث كونها مشكلة ميتافيزيقية لا يستطيع العلم أن يقطع فيها برأي وهو ما انتهى إليه كثير من الباحثين في الشرق والغرب ، فقد خصص أحد كبار علماء اللغة المعاصرين وهو ج . ريفيز (G. Revesy) أستاذ علم اللغة بجامعة أمستردام كتاباً كاملاً لهذا الموضوع عنوانه : (Origine et prehistoire du languge) أي « ما قبل تاريخ اللغة وأصلها » ، عرض فيه جميع الاحتمالات ووجهات النظر التي قيلت حول نشأة اللغة الإنسانية وأصلها وألم فيه بمذاهب العلماء القدامى والمحدثين ، ولكنه في النهاية لم يستطع إلا أن يقرر أن اللغة ظاهرة اجتماعية إنسانية في صورتها التي نعرفها عليها ، أما أصلها الأول فلم يقطع فيه برأي وتردد كما تردد ابن جني[2] .

ومع ذلك فإن المتأمل لكلام ابن جني يشعر بميله للقول باصطلاحية اللغة وأنها ظاهرة اجتماعية ويؤيد ذلك تعريفه للغة الذي عرضنا له من قبل ، والذي يقول فيه : «أما حدها فهي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[3] وهو تعريف ينتهي إلى تأكيد المواضعة والاصطلاح، فلكل قوم لغتهم التي يعبرون بها وخصوصية اللغة تقضي خصوصية الوضع والاصطلاح .

ويعزز ذلك ويؤكده ، ما ذكره في موضع آخر من كتابه تحت عنوان « باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » حيث يقول « قد تقدم في أول الكتاب القول على اللغة أتواضع هي أم إلهام ، وحكينا وجوزنا فيها الأمرين جميعاً ، وكيف تصرفت الحال وعلى

---

(1) المصدر السابق ١ /٤٧ .

(٢) راجع د. حسن ظاظا ، اللسان والإنسان ص ٦٠ .

(٣) الخصائص ١ /٣٣.

أي الأمرين كان ابتداؤها ، فإنها لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة لحضور الداعي إليه ، فزيد فيها شيئاً فشيئاً ، على أنه على قياس ما كان منها في حروفه وتأليفه وإعرابه المبين عن معانيه ، لا يخالف الثاني الأول ولا الثالث الثاني كذلك متصلاً متتابعاً »(١) .

ومعنى هذا أن اللغة عند ابن جني ظاهرة اجتماعية إنسانية ، تنمو وتتطور لحضور الداعي كما يقول ولو لم تكن كذلك ، لما استجابت لهذا الداعي ، وتتم الاستجابة بالوضع وهو المصطلح الذي استعمله في العنوان « . . أفي وقت واحد وضعت » وإذا كان الوضع يتم في الثاني والثالث أي في المرحلة الثانية والثالثة ، فإن الوضع يكون في الأول كذلك .

يضاف إلى ذلك ، أن ابن جني كان من المعتزلة ، أهل العقل والنظر ولم يكن من أهل النقل ولذلك لم يستعمل مصطلح « التوقيف » الذي استعمله أصحاب النقل ، وإنما استعمل مصطلح « الإلهام » والمعروف عن المعتزلة. كما أشار إليهم ابن جني بقوله : « أصحابنا » أنهم كانوا يقولون بالمواضعة والاصطلاح(٢) .

فإذا انتقلنا إلى المحدثين من علماء فقه اللغة في أوروبا أو الفيلولوجيا وجدانهم قد صالوا وجالوا خلال القرن التاسع عشر في مسألة أصل اللغة الانسانية ونشأتها ، وكانت لهم في ذلك آراء ونظريات تسلحت بأفكار فلسفية ونظريات غير لغوية مثل نظرية دارون(٣) مما أدى إلى ظهور عدد من النظريات حول نشأة اللغة من أهمها :

---

(١) المصدر السابق ٢/٢٨ـ٢٩ .

(٢) لمزيد من الاطلاع حول آراء علماء المسلمين في مسألة نشأة اللغة ، انظر الفصل الأول من كتاب د. عبد السلام المسدي « التفكير اللساني في الحضارة العربية » ص ٣٤ـ١٠٢ .

(٣) انظر Robins, op, cit P. 18-19, 22, 48, 149-153 وانظر أيضاً د. إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ

١ ـ نظرية البو ـ واو Bow Wow

وهي نظرية يرى أصحابها أن اللغة الإنسانية نشأت نتيجة لتقليد أصوات الطبيعة ، وهي النظرية التي أشار إليها ابن جني ورأى أنها وجه صالح ومتقبل لتفسير أصل اللغة ، وترى هذه النظرية أن الإنسان الأول ، عندما أراد أن يميز بين الكائنات بأسماء دون الأشكال ليتحدث عنها أو يشير إليها في غير وجودها أخذ في محاكاة أصواتها الطبيعية Mimic ، فنباح الكلب مثلا اتخذ رمزاً ليدل على هذا الحيوان ، ومثل ذلك عواء الذئب ، وزئير الأسد ، ومواء القط وغيرها ، ومن ثم أصبحت هذه الأصوات الحيوانية المختلفة رموزاً يشير بها الأنسان الأول إلى هذه الحيوانات ، ومثل ذلك في حفيف الشجر ، وزفير النار وقصف الرعد وخرير الماء وغيرها[1] ومن هذه الأصوات تكونت مجموعة من الكلمات يرى أصحاب هذه النظرية أنها من أقدم الكلمات في لغات البشر ، ثم تطورت هذه الأصوات أو الكلمات من الدلالة على هذه المعاني الحسيّة المباشرة إلى معانٍ أخرى أكثر تجريدا ومن هذه الأصوات البدائية تكونت اللغات فيما بعد على مدى قرون طويلة ، وهم يستندون في التدليل على صحة هذه النظرية بوجود مثل هذه الكلمات في جميع اللغات .

وكان ماكس ميلر (Max Miller) وهو من كبار علماء اللغة في القرن التاسع عشر من أشد المعارضين لهذه النظرية ، فهو يرى أن هذه الأصوات الطبيعية محدودة القدرة في التعبير عن المعاني والدلالات المجردة السامية التي تعامل معها الإنسان بعد ذلك ، يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من

= ص ٢٠ـ٢٧ .
وانظر كذلك

Jespersen, language, pp. 413-416
Anderson and Stageberg, Introductory Reading on language, pp. 3-5.

(١) لمعرفة المزيد من هذه الكلمات التي تدل على معناها بجرسها أو ما سمي بحكاية الصوت » في اللغة العربية انظر ، الثعالبي ، فقه اللغة وسر العربية ص ٢١٣ـ٢٢٦ .

الكلمات أو الأصوات ذات الجرس المعبر أو حكاية الصوت (echo-words) أو (onomatopic words) تختلف من لغة إلى لغة ، بل تختلف في اللغات ذات الأصل الواحد ، ولو كانت هذه النظرية صحيحة لكانت أسماء الحيوانات والكائنات الأخرى أو مظاهر الطبيعة واحدة في جميع اللغات لأنها تقليد أو حكاية لأصوات لا تتغير من بيئة إلى أخرى ، فليس لخرير الماء أو حفيف الشجر أو مواء القط أو نباح الكلب في لغات البشر كلمات تشترك في أصواتها أو بعض أصواتها لتدل على ذلك وإنما نجد غالباً أن مثل هذه الكلمات تختلف من لغة لأخرى، مما يدل على أنها موضوعة أو مصطلح عليها وليست تقليداً لأصوات طبيعية .

٢ ـ نظرية بوه ـ بوه Pooh-Pooh

ويرى أصحاب هذه النظرية أن اللغة الإنسانية يرجع أصلها إلى الشهقات والتأوهات التي كانت تصدر عن الإنسان بصورة غريزية للتعبير عن الحزن أو الفرح أو الغضب أو الألم أو غير ذلك من الانفعالات ويدين أصحاب هذه النظرية بما نادى به « دارون » في نظريته المشهورة الخاصة بتطور الكائنات الحية ، فقد ربط بين نشأة اللغة وتلك الأصوات الغريزية الانفعالية من تأوهات وآهات وأصوات الدهشة والتعجب وجعلها الأساس الذي استمدت منه اللغة الانسانية نشأتها . كما حاول أن يربط بين هذه الأصوات وبين تقلصات أعضاء النطق وانبساطها أي حاول أن يفسر هذه الأصوات تفسيراً فسيولوجياً ، فقرر أن الشعور بالازدراء أو الغضب يصحبه عادة ميل إلى النفخ بالفم أو الانف وهنا ينشأ صوت مثل (pooh) أو « أُف » الذي نستخدمه في العربية للتعبير عن الضيق أو الغضب وإليه أشار القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **ولا تقل لهما أُفٍّ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً** ﴾[1] ، ومثل ذلك حين يدهش المرء فينطق صوتاً يشبه صوت الضمة Oh ، أو صوت الفتحة آه نتيجة لاستدارة الفم في الصوت الأول أو فتحه في

---

(١) سورة الإسراء آية ٢٣ .

الصوت الثاني وهكذا .

غير أن كثيراً من العلماء يعترضون على هذه النظرية ويرون أن هذه الأصوات وما يشبهها إنما هي أصوات فجائية لاإرادية وتختلف عن طبيعة الكلام الذي يصدر بصورة إرادية عن الإنسان ، يضاف إلى ذلك أن تلك الشهقات والتأوهات ليست إلا أصواتا عرفية اجتماعية تختلف باختلاف اللغات ، فصوت الدهشة عندنا هو « آه » «ah» وليس « أوه » «oh» كما هو الحال في اللغة الانجليزية مثلاً ، أي أن هذه الأصوات هي أصوات اصطلاحية أيضاً مثلها في ذلك مثل بقية الأصوات والكلمات الأخرى في أي لغة .

٣ ـ نظرية دنج ـ دونج Ding-Dong

يؤكد أصحاب هذه النظرية أن هناك صلة وثيقة بين ما ينطق به الإنسان من أصوات وما يدور في عقله من أفكار ، وتشبه هذه العلاقة بين الصوت والفكرة العلاقة بين حركة بندول الساعة والصوت الصادر عنه ، فما أن يتحرك البندول حتى تبدأ الأصوات ولذلك أطلق على هذه النظرية هذا الاسم الذي يوحي بصوت حركة البندول ، ومعنى هذا أن كل أثر خارجي يتأثر به الانسان يستلزم النطق ببعض الأصوات ، أي أن الأصوات لا تعدو أن تكون صدى لمؤثرات خارجية وهي تختلف باختلاف هذه المؤثرات، فاصطدام أي جسم بأخر أو الدق عليه مثلاً يولد صوتاً معيناً وهذا الصوت يختلف باختلاف الأجسام ، فللدق على النحاس صوت يخالف ما يصدر عن الحديد أو الخشب ، أي أن لكل شيء رنينه الخاص الذي به يتميز وكذلك الآثار الخارجية التي يتأثر بها الإنسان يحدث كل منها رنيناً خاصاً مثل الرنين الصادر عن بندول الساعة الذي يختلف باختلاف اتجاه البندول من اليمين إلى اليسار ، وبناء على هذا الاختلاف في المؤثرات اختلفت الأصوات ولذلك تعددت الألفاظ وتعددت الأصوات الدالة عليها واختلفت .

٤ ـ نظرية يو ـ هي ـ هوه yo-he-ho

ويـرى أصحاب هـذه النظريـة أن اللغـة نشـأت من أصوات جمـاعيـة صدرت عن مجموعة من الناس أثنـاء قيامهم بعمـل شاق يحتـاج إلى تعاون على أدائـه ويشبه هـذا ما نسمعـه أحيانـاً من بعض العمال الآن حين يؤدون عملاً شاقـاً إذ نراهم يـرددون أصواتـاً مثـل : « هيلا ـ هـوب » ، أو عبارات لا تكاد تتضمّن معنى مفهوماً، وهم بهذه الأصوات وما يشبهها يتلمّسون عوناً لأنفسهم ولـونا من تنـظيم الحركـة أثناء قيـامهم بعملهم الشاق ولـذا نـراهم يكررون هذه الأصوات أو يتغنون بعبارات يكررونها دون ملل أو سأم .

ولذلك يؤكد أصحاب هذه النظرية أن اللغة نشأت حين اجتمع الإنسان مع غيره ولم تنشأ عنه وهـو منعزل منفـرد عن غيره من البشـر ، وهـم بذلـك يصلون بين نشأة اللغة وتكون المجتمع الإنساني ، ولعل هـذا ما يميز هذه النظرية عن النظريات الأخرى إذ عالجت النشأة اللغويـة في ضوء المجتمـع الإنسـاني وربـطت بين اللغـة والمجتمـع في حين أن النـظريـات الأخـرى تفترض أن الكلمات الأولى صدرت عن الانسان وهو منفرد منعـزل عن غيره من البشر .

ثم ما لبثت هذه الأصوات أن تنوعت بتنوع العمل بحيث أصبحت رمزاً لعمـل معين ينطقـون بها كلمـا أرادوا هذا العمـل ، أي أن هـذه الأصـوات اختلفت نتيجـة لاختلاف العمـل وظروفـه ومن هذه الأصـوات كانت النـواة الأولى للكلام الإنساني .

تلك هي أهم النظريات التي حاولت تفسير نشأة اللغة الإنسانية وأصلها والتي اشتهرت في القرن التاسع عشـر وأوائل القـرن العشرين في أوروبـا ، وهي كما نرى نظريات غير علمية تقوم على افتراضـات لا سبيل إلى التحقق من صدقها وواقعيتها ، وهي تدخـل في إطار التفسيـرات الميتافيـزيقية التي تبتعـد عن البحث اللغوي العلمي ، ولعـل ذلـك مـا دفـع علماء اللغـة في العصر الحديث إلى تنحيتها من منهاج العلم الصحيح ، بل إن بعض علمـاء

أصول الفقه ـ كما يروي السيوطي (ت ٩١١هـ) ـ رأى أن البحث في نشأة اللغة ليست من العلم في شيء فقال: « إن بحثها في الأصول فضول »[١] وإنما تُذكر هذه النظريات الآن في الكتب العلمية لدراسة اللغة ، لكي تدل على لون من التفكير اللغوي لم يعد علم اللغة يهتم به أو يخوض فيه لأنه يخالف الأصول العلمية التي قام عليها هذا العلم .

ولعل من أهم النتائج الإيجابية للبحث في نشأة اللغة ، أن توجه العلماء للبحث في ميادين أخرى تتصل باللغة مثل البحث في السلوك اللغوي عند الطفل ، كيف يكتسب الطفل لغة الجماعة التي يولد ويعيش فيها ؟ هل يستعمل اللغة دفعة واحدة أم يتعلمها على مراحل متدرجة ؟ وما الظروف والملابسات التي يتعلم فيها الطفل اللغة ؟ هل يتعلمها بالتلقين والتقليد كما يقول بعض علماء اللغة وعلماء النفس أم يتعلمها بملكة فطرية كما يقول أحد علماء اللغة المعاصرين ؟ وإذا كان يتعلمها بفطرة وتلقين معاً ، فما حقيقة هذه الملكة الفطرية وما دور التقليد والتلقين ؟ أثمة مدة واحدة يستغرقها الأطفال في تعلم اللغة ، أم أن هذه المدة تتفاوت من لغة إلى أخرى ؟ ومن طفل إلى طفل آخر وهذه الملكة الفطرية ، هل هي لتعلم أي لغة أم لتعلم واكتساب لغة المجتمع الذي يولد فيه الطفل ؟ وهل تختلف هذه الملكة باختلاف اللغات أم هي واحدة عند بني الإنسان ؟ .

عشرات الاسئلة حاول علماء اللغة وعلماء النفس الاجابة عنها وانتهت هذه الدراسات إلى ظهور فرع مستقل من فروع علم اللغة الآن يسمى علم اللغة النفسي (psycholinguistics) يهتم بجانب موضوعات أخرى مثل اللغة والفكر بالسلوك اللغوي عند الطفل[٢] .

كما انبثقت من محاولات معرفة أصل اللغة الإنسانية ونشأتها ، دراسات لها قيمتها العلمية عن لغة الحيوان أو وسائل الاتصال بين كل نوع

---

(١) المزهر ١/٢٦ .

(٢) انظر حلمي خليل ، اللغة والطفل ، دراسة في ضوء علم اللغة النفسي، بيروت ، دار النهضة العربية ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م .

من الحيوان . فاجريت تجارب على القردة كما درست لغة الحشرات فاجريت تجارب على النحل وكذلك على الحيوانات البحرية مثل الدلفين والحيتان ، وذلك لمعرفة الفرق بين طبيعة اللغة الإنسانية ووسائل الاتصال التي تستخدمها المخلوقات الأخرى ، فقد وجد العلماء أن كثيراً من المخلوقات الأخرى البرية والبحرية تستخدم وسائل من الاتصال تشترك مع الإنسان فيها مثل اللمس والشم والبصر والذوق كما تسخدم أيضاً الجهازين النطقي والسمعي اللذين يعتمد عليهما البشر في الاتصال والتعبير ، فتساءل العلماء : هل هناك فرق بين استعمال الإنسان لهذين الجهازين وبين استخدام باقي المخلوقات لهما ؟ ولأي نوع من الأصوات تنتمي أصوات هذه المخلوقات ؟ هل تنتمي لفصيلة الأصوات الاشارية البسيطة أم لفصيلة الرمز الصوتي المركب ؟.

وكان معظم العلماء يعتقدون حتى وقت قريب أن أصوات الحيوانات من النوع البسيط المباشر ولكن الدراسات الحديثة دحضت هذا الاعتقاد . فقد اثبتت التجارب والدراسات العلمية التي قام بها بعض العلماء ، أن بعض لغات الحيوان والطيور تتألف من أصوات مفردة يزيد عدد بعضها عن تلك التي تستعملها بعض المجتمعات البشرية ، فاللغات الانسانية تستخدم عادة ما بين أحد عشر صوتاً وسبعاً وستين صوتاً مفرداً ، ففي اللغة الانجليزية مثلاً ما يقرب من خمسة وأربعين صوتاً وفي اللغة الإيطالية سبعة وعشرين صوتاً ، وفي اللغة العربية أربعين صوتاً ، في حين لا نجد في لغة سكان جزر هاواي أكثر من ثلاث عشر صوتاً .

أما لغات الحيوان والطيور فإن في لغة الطير ما بين اثني عشر صوتاً وخمسة وعشرين صوتاً ، وفي لغة الحيوانات الثديية الدنيا ما بين سبعة أصوات وستة وثلاثين صوتاً ، وفي لغة الدلفين ما بين سبعة أصوات وتسعة عشر صوتاً ، وفي لغة القرود ما بين عشرة أصوات وسبعة وثلاثين صوتاً[1] .

---

(١) د. نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ١٤٤-١٤٥ .

فالفرق إذن بين عدد الأصوات المفردة بين الانسان والحيوان ليس شاسعاً ، بل إن في بعض اللغات الحيوانية عدداً من الأصوات المفردة يفوق ما هو موجود في لغات المجتمعات البشرية كما هو واضح من الاحصائية السابقة ومن ثم خطا العلماء خطوة أخرى فتساءلوا عن كيفية دلالة هذه الأصوات على المعاني ، هل لها دلالات مباشرة أم هي أشبه بالأصوات المفردة عند الإنسان التي ليست لها دلالات مباشرة وإنما تكتب دلالتها من التركيب مع أصوات أخرى[1]؟ ومن ثم هل يستطيع الحيوان أن يركب من تلك الأصوات ـ كما يفعل الإنسان ـ رموزاً تدل على المعنى المقصود دلالة غير مباشرة ؟..

وتوصل العلماء إلى أن أصوات الحيوان تدل في معظم الحالات بطريقة مباشرة بسيطة وليست على النحو المعقد في لغة الإنسان ، ومعظم هذه الدلالات عند الحيوان تتعلق بالمشاعر والعواطف من خوف وألم وسرور وتودد وغير ذلك ، ولكنهم وجدوا أيضاً أن بعضاً منها يدل ـ كما هو الحال في لغة البشر ـ على البيئة والمحيط الذي يعيش فيه الحيوان وما يتعلق بهما مثل الدلالة على اقتراب الخطر أو وفرة الطعام أو غير ذلك ، ومع ذلك فإن بعض العلماء قد اثبت أن عدداً من الحيوانات والطيور والحشرات لا تقف عند حدود استخدام الأصوات المفردة على هذا النحو ، بل تستطيع ان تركب من هذه الأصوات المفردة وحدها أو منها ومن وسائل الاتصال الأخرى غير الصوتية مثل الحركة الجسمية ، ما يمكن أن نسميه مفردات أو جملاً للتعبير عن معنى مركب لا تستطيع الأصوات المفردة أن تعبر عنه[2] .

ولم يقف الاهتمام بلغة الحيوان أو لغات المخلوقات الأخرى عند هذه الحدود التي اهتمت باكتشاف هذه اللغات ودراستها بل تجاوزت الدراسات

---

(١) انظر الباب الثالث من هذا الكتاب.

(٢) المرجع السابق ص ١٤٦.

المعاصرة ذلك إلى تعليم اللغة الإنسانية للحيوان لمعرفة الفرق بين اكتساب الإنسان أو بمعنى أدق بين اكتساب الطفل للغة واكتساب الحيوان لها .

وفي هذا الصدد قام بعض العلماء بتجارب لتعليم بعض القردة من الشمبانزي اللغة المنطوقة ولكن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الشمبانزي لا يملك جهازاً للنطق له مرونة وقدرات جهاز النطق عند البشر ، واستبدل العلماء حديثاً محاولة تعليم الشمبانزي اللغة المنطوقة بتعليمها نظماً للاتصال تعتمد على وسائل بصرية يدوية (manual-visual) وليس على وسائل نطقية سمعية (vocal-auditry) وقد أحرزت الوسائل البصرية اليدوية نجاحاً ملحوظاً .

فهناك شمبانزي تدعى « واشو » كانت تتعلم لغة الصم والبكم الاميريكية وهي ليست تلك اللغة المعروفة التي تعتمد على طريقة الهجاء أو الإشارة بالأصابع ، وإنما لغة اخرى للصم والبكم تقوم على نظام يشبه نظام اللغة المصرية القديمة أو اللغة التصويرية حيث ترتبط الصور أو الرموز بكلمات معينة أو بدلالتها .

وقد استطاعت « واشو » أن تتعلم اكثر من مائة رمز أو علامة من هذه العلامات ، قبل أن تواجه بعض الصعوبات عندما بلغت السادسة من عمرها ، بل لقد استطاعت أن تستخدم هذه الرموز وتعبر بها بتلقائية ، كما استطاعت تفسيرها عندما يقوم سواها باستخدامها ، ومن المدهش أنها استطاعت أيضاً أن تكوّن سلسلة متعاقبة من هذه الرموز لم تصادفها أثناء تعلمها من قبل وكانت هذه السلسلة مساوية في طولها لكلام الأطفال في المراحل الأولى من اكتسابهم للغة ، ومعنى هذا أن « واشو » أظهرت قدرة على بناء تراكيب جديدة من وحدات منفصلة وهي قدرة لا تتوافر إلا في اللغة الإنسانية .

وهناك شمبانزي أخرى مشهورة أيضاً في هذا المجال تدعى « سارة » كانت تتعلّم نظاماً للاتصال يختلف كلية عن النظام التي كانت تتعلمه

« واشو » ، مؤسّساً على برنامج منظم يقوم على فكرة « المؤثر الشرطي » وهو واحد من المبادىء الأساسية في النظرية السلوكية في علم النفس ، وكانت اللغة التي تتعلمها « سارة » مكونة من مجموعة من الجمل كلماتها ملونة بألوان مختلفة وكانت الكلمات تلصق رأسياً على سبُورة ممغنطة طبقاً لقواعد خاصة وضعها مخترعو هذا النظام مما يجعل من السهل تكوين وبناء جمل وعبارات مثبتة أو منفيّة وجملاً استفهامية وشرطية .

وقد اثبتت هذه التجارب أن هناك نوعاً من الشدييات من غير بني الإنسان قادر على تعلم نظم للاتصال ذات قدرة من الابداع تحكمها قواعد معينة[1] .

وهكذا نجد أن البحث عن أصل اللغة الإنسانية ونشأتها رغم النظريات غير العلمية التي خاض العلماء فيها إلا أنه وجه الأنظار إلى ميادين من البحث اللغوي ذات نتائج هامة فيما يتصل بطبيعة اللغة الانسانية والفرق بينها وبين اللغات أو وسائل الاتصال التي تستخدمها المخلوقات الأخرى ويبقي السؤال عن أصل اللغة الانسانية ونشأتها بلا إجابة حاسمة قاطعة .

---

(١) انظر ، جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ترجمة وتعليق حلمي خليل ص ٢٥٥-٢٥٦ .

الفَصْل الثَاني

(العائلات اللغوية واللغات السامية)

الحقيقة أن فكرة القرابة بين اللغات لم تكن من الأفكار المبتكرة أو غير المتداولة التي لم يعرفها الفكر اللغوي الإنساني إلا في القرن التاسع عشر في أوروبا أو عندما اكتشف السير وليم جونز (W. Jones) (ت ١٧٩٤م) أوجه الشبه بين اللغة السنسكريتية واللغتين اللاتينية واليونانية كما هو شائع مشهور. وإنما كانت هذه الفكرة تتردد بصورة أو بأخرى في الفكر اللغوي الإنساني، ولعل الأسطورة التي أشرنا إليها من قبل عن تبلبل الألسنة والتي ذكرتها التوراة في الإصحاح الحادي عشر من سفر التكوين لا تصور رغبة الإنسان في تفسير ومعرفة أصل اللغة فحسب، وإنما تصور أيضاً طبيعة العلاقة بين اللغات وصلة القربى بينها، من حيث انحدارها من أصل واحد تفرعت عنه، وهي الفكرة الأساسية في القول بالعائلة اللغوية الواحدة لعدد من اللغات بناء على أوجه الشبه بينها والتي وضعها العلماء في صورة علمية فيما بعد.

بل إننا نجد البدايات الأولى للبحث العلمي في المقارنات اللغوية وتلمس أوجه الشبه بين اللغات في صورة ملاحظات كثيرة تتردد في التراث اللغوي العربي وبخاصة في الأندلس مما يوحي بأن الدراسة العلمية لهذه الظاهرة اللغوية قد انتقلت إلى أوروبا عبر الأندلس.

فقد فطن ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) إلى علاقة القربى بين

العربية والعبرية والسريانيـة وهي من لغات العـائلة الساميـة كما سنـرى فيما بعـد ، وشبه هـذه القرابـة بين هذه اللغـات بقرابـة لهجات اللغـة الـواحـدة فقال : « الذي وقفنا عليه وعلمناه يقيناً أن السريانية والعبرانية والعربيـة التي هي لغة مضر وربيعه لا لغة حمير ، واحدة تبدلت مساكن أهلها فحدث فيهـا جرش (جرس) كالذي يحـدث من الأندلسي إذا رام نغمـة أهل القيـروان ومن القيـرواني إذا رام نغمة الأنـدلسي . . . . وهكذا في كثيـر من البلاد ، فـإنه بمجـاورة أهل البلدة بـأمة أخـرى تتبدل لغتهـا تبدلاً لا يخفى على من تأمله »[1] .

وبنـاء على هذا الـواقع اللغـوي المتمثـل في اختلاف لهجـات اللغـة الواحدة ، يرى ابن حزم أن اللغات العربية والعبريـة والسريـانية مـا هي إلا لهجـات انحدرت من أصـل واحد يقـول : « فمن تدبـر العبرانيـة والعربيـة والسريانية ، أيقن أن اختلافـها إنما هو من نحو مـا ذكرنـا من تبديـل ألفاظ الناس على طول الزمان واختـلاف البلدان ومجاورة الأمم وأنهـا لغة واحـدة في الأصل »[2] .

وإلى مثل هذا يشير أبو حيـان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) ويبـدو أنه قـد أقـام حكمـه في هـذا الصـدد على دراسـة أجـراهـا على اللغتين العـربيـة والحبشيـة تتبع فيهـا أوجه الشبـه بين اللغتين سواء في الألفـاظ أو التراكيب يقول : « وقد تكلمت على كيفية نسبة الحبش في كتابنا المتـرجم عن هـذه اللغة المسمى بجلاء الغبش عن لسان الحبش ، وكثيراً مما تتوافق اللغتان ، لغة العرب ولغة الحبش في ألفاظ وفي قواعد من التـركيب نحويـة كحروف المضارعة وتاء التأنيث وهمزة التعدية »[3] .

---

(١) انظر ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٣٠ .

(٢) المصدر السابق ٣٢/١ . وانظر أيضاً د. خليل يحيى ناجي ، دراسات في اللغة العربية ص ٩-١١ د. رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ص ٢٠١-٢٠٢ .
و د. محمود حجازي ، علم اللغة العربية ص ١٢٢-١٢٤ .

(٣) انظر أبو حيان ، البحر المحيط ١٦٢/٤ .

وابن حزم وأبو حيان بهذه الملاحظات التي تنبىء عن دراسات لغوية مقارنة بين العربية وبعض اللغات السامية يؤكدان ما سبقت الإشارة إليه من أن الأندلس شهدت البدايات الأولى للدراسات اللغوية المقارنة ومنها انتقلت إلى أوروبا في العصور الوسطى، ويدعم ذلك الظن ويدفع به إلى حدود اليقين ، دراسات المسيحيين واليهود الذين نشأوا في ظل الحضارة العربية الإسلامية سواء في بغداد أو الأندلس في القرنين الرابع والخامس للهجرة، فقد كان كثير منهم مضطراً بحكم ديانته إلى إتقان لغة أخرى غير اللغة العربية قد تكون العبرية أو السريانية ، بل إن كثيراً منهم كان يعرف لغات أخرى غير اللغات السامية مثل الفارسية أو اليونانية ، كما كانوا يشتغلون بالترجمة ، حيث تبين لهم بوضوح درجات التقارب بين اللغات .

ففي بغداد كان سعديا الفيومي (ت٣٥٠ هـ) يرأس الحركة العلمية واللغوية العبرية وكان تلميذاً للغويين العرب يتلقى عنهم ويحذو حذوهم ، فكان يفسر الكلمات العبرية المبهمة في التوراة بما يقاربها من الكلمات العربية ، كما ترجم التوراة إلى اللغة العربية وكان يختار أقرب الألفاظ العربية من نطق اللغة العبرانية كلما أمكن ذلك(١) .

أما في الأندلس فقد ظهر فوج من علماء اليهود اقتبس مناهج اللغويين والنحاة العرب وراحوا يطبقونها على اللغة العبرية من هؤلاء شيخ نحاة اليهود مروان بن جناح القرطبي (ت ٤٥٠ هـ) الذي كشف عن الصلة بين عدد من اللغات السامية وفي مقدمتها العربية والعبرية وقد ألَّف كتاباً في النحو العبري باللغة العربية سماه اللمع (٢) .

ولكن من الحق أن نقول أيضاً إن المعرفة باللغات المتشابهة والمختلفة أو الالتفات إلى بعض الحقائق اللغوية عن التشابه بين اللغات في الألفاظ والتراكيب أو ظهور دراسات فردية كتلك التي قام بها ابن حزم عن اللغة

---

(١) د. حسن ظاظا ، اللسان والانسان ص ١٦٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٠-١٦١ .

الحبشية والغربية لا يعني بالضـرورة قيام دراسـات لغويـة تاريخيـة ومقارنـة على أصول وقواعد علمية ، لأن هذه البدايات التي أشرنـا إليها ربمـا تكون قد وقفت عند حدود إثبات التشابه في جـزئيات كثيـرة ولكنها لم تتـطور إلى قواعد عامة أو قـوانين توضـح وتفسر الفـروق بين اللغات الأقـدم والأحدث بحيث تفسـر مسار التغيير اللغوي وطـريقه ، كمـا لم تؤد هذه المعـرفة إلى استنتاج طبيعة العلاقات اللغوية القديمة ثم المغرقة في القدم بين اللغات أو إلى تصنيف اللغـات إلى عائـلات تتضح فيهـا بجلاء صـلات القربى بينهـا وإنمـا كانت تلك هي البـدايات الأولى التي تـطورت على يد مجمـوعة من العلماء في أوروبا في القرن التاسع عشر الميـلادي حيث كانت الـدراسات التاريخية المقارنة هي شغلهم الشاغل طوال هذا القرن حتى أجمع مؤرخو الفكـر اللغوي على أن هـذا القرن هـو قرن الـدراسات اللغـوية التـاريخيـة المقارنة (١) .

ويـرجع السبب في سيـطرة هذه النـزعة التـاريخية المقـارنة في دراسـة اللغات ، إلى التقدم الذي أحرزته العلوم الطبيعيـة والبيولـوجية التي قـامت على أساس من الملاحظة المباشرة والتصنيف ، مما أدى إلى الـوصول إلى نتائج علميـة واضحة ، فـافتتن الباحثـون في العلوم الإنسانيـة بهذا المنهـج وتحمسوا له ، ومن ثم راحوا يطبقونه على القـوانين والعادات وسـائر النـظم الاجتمـاعية وبخـاصـة على اللغـات ، ونتيجـة لتطبيق هـذا المنهـج لاحظ العلماء أن النظم الاجتمـاعية واللغـوية لا تكـاد تستقر على حـال وإنما هي دائمـة التغير والتحـول ، وبذلـك نشأت فكرة التفسير التـطوري ، أي تفسير الظـواهـر اللغـوية والاجتماعيـة بالـرجوع إلى مـا كانت عليـه قبل ذلـك ، ونتيجة لهذا المنهج أيضاً نبذ العلماء الأفكـار الدينيـة والعقلانيـة التي كانت

---

(١) انـظر Ivic, malka. Trends in Linguistics pp. 37-39 وباللغة العربية انـظر د. عبـد الـرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان ، مجلة اللسانيات ، المجلد الثـاني ، العدد الأول ١٩٧٢ ص ٥ وما بعدها .

سائدة في أوروبا خلال العصور الوسطى من أن المخلوقات لم يصبها أي تحول أو تغير منذ خلقت ، أو أن اللغة اليونانية أو اللاتينيَة هي أكمل اللغات ، أو أن اللغة العبرية هي أقدم اللغات وأقدسها ، كما تخلى العلماء عن النظرة العقلانية التي سادت الفكر الأوروبي في القرن السابع عشر والتي كانت تبني كل شيء على الأحكام العقلية المجردة دون المشاهدة والملاحظة والتجربة كما كان للاستعمار أثره في ولوع الناس بالأحداث التاريخية وأخبار الأمم القديمة واكتشاف الحضارات الغريبة عن أوروبا ، وبلغت هذه النزعة التاريخية التطورية القائمة على الملاحظة والمشاهدة والتصنيف ذروتها حينما نشر « تشارلز دارون » كتابه « أصل الأنواع » عام ١٨٢٩ م .

وهكذا كان المناخ الفكري في القرن التاسع عشر مهيئاً للقيام بالدراسات اللغوية التاريخية المقارنة وكانت البداية في القرن الثامن عشر حينما قدم السير وليم جونز تقريراً إلى الجمعية الأسيوية البنغالية عن اكتشافه للغة السنسكريتية ذكر فيه أن صلة القربى الوثيقة بين اللغات اليونانية واللاتينية والسنسكريتية في الصيغ والأوزان والمفردات والقواعد النحوية ، لا يمكن أن ترجعها إلى محض الصدفة ، وأن اي عالم يتأمل هذه اللغات الثلاث لا يجد بداً من الاعتراف بأنها ترجع إلى أصل واحد تفرعت عنه ، ربما ليس له وجود الآن[1] .

ولم يكن اكتشاف اللغة السنسكرتية وعلاقتها باللغتين اليونانية واللاتينية مجرد اكتشاف أثبت صلتها ببعض اللغات الأوروبية فحسب، وإنما كان مرحلة جديدة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني ، فقد أدى هذا الكشف إلى معرفة التراث العلمي لعلماء اللغة الهنود ومنهجهم في دراسة اللغة السنسكرتية وتحليلها صوتياً وصرفياً ونحوياً ومعجمياً، فاطلع العلماء في

---

(١) د. عبد الرحمن الحاج صالح ، المرجع السابق نفس الصفحة .

أوروبا على لون من التحليل اللغوي الوصفي لم يعهدوه في دراسات اليونان أو الرومان ، مما جعل بعض علماء اللغة المحدثين يرون أن هذه الدراسات هي صاحبة الفضل في توجيه التفكير اللغوي الأوروبي نحو الموضوعية والوصفية(١) ونحن نقول إن التراث اللغوي العربي الذي انتقل إلى أوروبا عبر الأندلس فيما أشرنا إليه سلفاً، وكما سنرى فيما بعد، كان الرافد الأول قبل التراث الهندي في معرفة علماء أوروبا لفكرة القرابات اللغوية والمقارنة بينها بالاضافة إلى بعض الحقائق اللغوية الأخرى .

ومهما يكن من أمر، فقد لفت تقرير السير وليم جونز انتباه علماء اللغة وشيئاً فشيئاً أخذت طرق المقارنة بين اللغات تتضح وتكونت حلقات دراسية حول دراسة اللغات وطرق مقارنتها وكان من أهم هذه الحلقات حلقة العالم الفرنسي «سلفستر دي ساي» «Silvester De Sacy» (١٧٥٨م - ١٨٣٨م) التي ضمت معظم علماء اللغة الذين كتبت لهم الشهرة فيما بعد في حقل الدراسات التاريخية المقارنة مثل الأخوين جريم وفرانز بوب وفون همبلوت وغيرهم كما سنرى .

وقد امتاز « سلفستر دي ساسي » بمعرفته الواسعة لكثير من اللغات الشرقية، كما كان يعرف اللغة العربية والتراث العربي معرفة عميقة مكّنته من الاطلاع على أمهات الكتب العربية القديمة فقرأ ما كتبه علماء اللغة العربية القدماء من بحوث ودراسات حول اللغة العربية ، ولا شك أنه نقل هذه المعارف إلى تلاميذ حلقته وبخاصة الألمان منهم(٢) .

غير أن فكرة القرابة بين اللغات ومحاولة اكتشاف هذه الصلة والبرهنة على تفرعها من أصل واحد ، لم تصادف هوى في نفس « دي ساسي » ، إذ لم يقنع بأهمية هذه الافكار الجديدة أو فائدتها العلمية ، ربما لأنها لم

---

(١) Bloomfield, lauguage pp. 10-9
وانظر أيضاً Robens, op. cit P. 6, P. 24

(٢) د. عبد الرحمن الحاج صالح ، المرجع السابق ص ١٠.

تكن قد نضجت بعد ، وربما لأنه كان مغرماً بمبادىء النحو التعليلي الذي ساد الفكر اللغوي في أوروبا في العصور الوسطى بتأثير من الدراسات النحوية العربية والمنطق الأرسطي .

أما تلاميذه من الألمان فقد تحمسوا للمنهج المقارن الجديد فاستغلوا معارفهم عن اللغات الأوروبية واللغات الشرقية في وضع مناهج جديدة في البحث اللغوي ويأتي في مقدمتهم فرانز بوب (Franz Bopp) (١٧٩١م - ١٨٦٧م) الذي يُعد المؤسس الحقيقي للدراسات اللغوية التاريخية المقارنة أو لفقه اللغة المقارنة (Comparative Philology) كما كان يسمى حينئذ وأشرنا إليه فيما قبل، وكان «بوب» قد درس اللغة السنسكريتية واطلع على أعمال اللغويين الهنود وتلمذ على يد دي ساسي فعرف بعض الأفكار اللغوية العربية ، مما هيأه ليكوّن رؤية واسعة في التحليل اللغوي والمقارنات اللغوية ، فنشر في عام ١٨١٦ م كتابه عن « نظام التعريف في اللغة السنسكريتية » حيث قارن بينها وبين اللغات الألمانية واليونانية واللاتينية ، وفي هذا الكتاب ظهر لأول مرة منهج جديد في التحليل اللغوي يقوم على المزج بين الدراسة التاريخية والدراسة المقارنة على أصول علمية تجنبت وضع الحدود والتعاريف والخوض في التأملات الفلسفية والعقلية والتعليل الأرسطي(١) .

ثم أصدر بوب عام ١٨٣٣ م كتابه عن النحو المقارن للغات السنسكريتية والسندية والأرمنية واليونانية واللاتينية واللتوانية والقوطية والألمانية ، والسلافية القديمة وبالرغم من أن « بوب »قد اخفق في اكتشاف أن اللغة السنسكريتية هي أصل بعض اللهجات الأوروبية والاسيوية(٢)إلا أن الفضل يعود إليه في وضع الأصول العلمية للمقارنة بين اللغات ذات الأصل

---

(١) Ivic, Milka , op. cit P. 4.
وانظر أيضاً المرجع السابق ص ١١ .

(٢) De Saussure, op. cit P. 2.

الواحد ، وأن هذه المقارنة يمكن أن تصبح موضوعاً لعلم مستقل ، إذ لم يسبقه أحد في إلقاء الضوء على لغة بدراسة لغة أخرى ، أو شرح صيغ وقوالب إحداهما عن طريق الأخرى .

وبجانب بوب كان هناك أيضاً عدد من علماء فقه اللغة البارزين ، منهم اللغوي الدنماركي « راسموس راسك » (Rasmus Rask) (١٧٨٧م - ١٨٣٢م) الذي زار الهند واطلع على المادة اللغوية السنسكريتية ودرس بعض اللغات الهندية ، وكان يعمل في حقل الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة في الوقت الذي كان « بوب » ينشر أبحاثه وربما قبله بقليل ، ونشر كتابه عن اللغة الأيسلندية القديمة وكان قد كتبه باللغة الدنماركية بعد ظهور كتاب « بوب » الأول بعامين أي في عام ١٨١٨م .

وقد حاول «راسك » في هذا الكتاب أن يكتشف الأصول الأولى للغة الأيسلندية عن طريق مقارنتها بعدد من اللغات الهندية الأوروبية ، وكان كثيراً ما يشير إلى ضرورة تطبيق المنهج التاريخي المقارن في الدراسة اللغوية حتى عده بعض المؤرخين من مؤسسي هذا المنهج (١) .

ومن هؤلاء العلماء أيضاً العالم اللغوي الالماني « يعقوب جريم » (Jakob Grimm) مؤسس الدراسات اللغوية الألمانية وقد نشر كتابه عن قواعد اللغة الألمانية في الفترة من عام ١٨٢٢ م إلى عام ١٨٣٠ م ، ولم يقتصر عمل « جريم » على اللغة الألمانية وحدها ، بل قدم دراسة مقارنة للخصائص النحوية لمجموعة من اللغات الجرمانية والألمانية والقوطية والهولاندية والاسكندنافية والانجليزية وغيرها ، وفي الطبعة الثانية من الكتاب أضاف « جريم » دراسة عن العلاقة بين الأصوات الصامتة (Consonants) الجرمانية وما يقابلها في اللغات الهندية الأوروبية، وقد وضع هذه الدراسة في صورة قواعد ثابتة تحكم بعض التغيرات الصوتية في

---

(١) Ivec Milka, op. cit P. 41

هذه اللغات فيما عرف بعد ذلك في تاريخ الفكر اللغوي بقانون جريم (Grimms law)[1] .

غير أن أهمية أعمال جريم ودراساته تظهر في أنه وسَّع من دائرة البحث اللغوي حينما قرر أن النصوص الأدبية المكتوبة لا تمثل إلا جزئاً ضئيلاً من اللغة ، ومن ثم انطلق إلى دراسة اللهجات والآداب الشفوية المروية للوصول إلى فهم أعمق وأدق للحياة اللغوية والثقافية وطبيعة العلاقة بينهما .

وقد كان لبوب وجريم تأثير كبير على من عاصرهما أو تبعهما من اللغويين ، واستمرت المدرسة الألمانية في تطوير الدراسة التاريخية المقارنة ودراسة تاريخ الكلمات وخاصة على يد « فردريك بوت » (F. Pott)(١٨٠٢م ـ ١٨٨٧م) الذي وضعت أبحاثه ودراساته الاشتقاقية التأصيلية (Etymological) مادة غزيرة بين أيدي الباحثين كما ظهر جورج كورتيوس» G. Curtius (١٨٢٠م ـ ١٨٨٥م) الذي مزج بين الدراسات المقارنة وفقه اللغة الكلاسيكي (Classical Philology)، وجوهان كسبرزيوس (J. Kasperzeus)(١٨٠٦م ـ ١٨٥٦م) الذي أرسى أصول الدراسات المقارنة في اللغات السلتية ، وفردريك ديز (F. Diez) (١٧٩٤م ـ ١٨٧٦م) الذي يعده « دي سوسير » أول من وضع منهج الدراسة الفيلولوجية المقارنة في مكانها الصحيح من خلال الدراسة التي قام بها عن قواعد اللغات الرومانية الجرمانية ، فيما بين عامي ١٨٣٦-١٨٣٨ ، حيث أخذت الدراسة اللغوية ـ كما يقول دي سوسير ـ تقترب من موضوعها الصحيح ، لأن كل ما كان غير واضح أو محدد في اللغات الهندية الأوروبية اتضح واستكمل من خلال دراسة هذا العالم للغة اللاتينية واللغات الرومانية ، فقد مكنته كثرة الوثائق والنصوص من تتبع تطور اللهجات المحلية ، مما أدى إلى انزواء الافتراضات غير العلمية ولتحل محلها ملامح

---

(١) Ibid P. 41

واضحة للدراسة اللغوية[1] .

كما برز من بين هؤلاء العلماء أيضاً العالم اللغوي الألماني « ماكس مولر » (Max Muller) الذي اكتسب شهرة واسعة بعد أن نشر كتابه « محاضرات في علم اللغة » (Lectures on the science of language) عام ١٨٦١ .

وقد قسم ماكس مولر لغات العالم إلى ثلاث عائلات أو أسر هي :

١ ـ **أسرة اللغات الهندية الأوروبية** : ومن أشهر لغاتها القديمة اللغات السنسكريتية واليونانية واللاتينية ومن أشهر لغاتها الحديثة الألمانية والانجليزية والايطالية والاسبانية والفرنسية والهولاندية والفارسية والروسية .

٢ ـ **الأسرة السامية الحامية** : وتتألف هذه الأسرة من مجموعتين من اللغات هما :

(أ) **المجموعة السامية**: ومن أشهر لغاتها، العربية والآرامية والسريانية والعبرية والكنعانية والأكادية ، وستكلم عن هذه المجموعة بشيء من التفصيل فيما بعد لانتماء لغتنا العربية إليها .

(ب) **المجموعة الحامية** : ومن أشهر لغاتها اللغة المصرية القديمة واللغة القبطية والبربرية والكوشية وغيرها .

٣ ـ **الأسرة الطورانية** : وتضم ما بقي من لغات أسيا وأوروبا مما لا يدخل في أسرة اللغات الهندية الأوروبية أو الاسرة السامية الحامية ، ومن أشهر لغاتها اللغات الصينية واليابانية والتركية والمغولية وغيرها[2] .

ولكن من بين هؤلاء جميعاً يبرز العالم الألماني وليم شلايسر

---

(١) De susseur, op. cit , P. 5.

(٢) انظر Ivic, Milka, op. cit P. 46-47

وانظر أيضاً د. علي عبد الواحد وافي علم اللغة ١٨٠-١٩٦ .

ومحمد الانطاكي ، الوجيز في فقه اللغة ص ٧٢-٧٧.

(W. schleicher) (١٨٢١م - ١٨٦٨م) كما يبرز أعظم منظّري الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر العالم الألماني وليم فون همبولدت (W. von Humboldt) (١٧٦٧م - ١٨٣٥م) ثم مدرسة النحويين الشبّان (The Neogrammarians) التي ضمّت عدداً من العلماء تمثّلت في دراساتهم وأبحاثهم الصورة النهائية التي وصلت إليها الدراسات التاريخية المقارنة في نهاية القرن التاسع عشر.

أما شلايشر فقد كان مشغولا بإعادة بناء اللغة الهندية الأوروبية الأم ، كما كان متحمساً لنظرية « دارون » في أصل الأنواع ، وهو أول من حاول تطبيق هذه النظرية في الدراسات اللغوية تطبيقاً حرفياً مباشراً .

وكان يرى أن اللغة ما هي إلا كائن حي (Living Organism) مستقل عن الإنسان، ومن ثم ينبغي أن تطبق عليها القوانين العلمية التي تطبق في علم الأحياء ، وأن التطور العام للغات الإنسانية محكوم بالقوانين البيولوجية العامة التي تحكم تطور الكائنات الحية . كما كان يرى أن اللغات قد تطورت عبر الزمان من الأسوأ إلى الأفضل والأحسن إلى أن تصل إلى درجة عليا من الانتظام ، والإحكام ، فاللغة تولد وتعيش لفترة زمنية معينة ، ثم تتولد منها لغات أخرى وتتولد من هذه اللغات الجديدة لغات أخرى وهكذا . واللغة في هذا تشبه الانسان إذ أن لها « شجرة نسب » (Genealogical tree) تبين أصولها وفروعها ، ومن هنا سميت نظرية شلايشر في تاريخ الفكر اللغوي باسم « النظرية البيولوجية الطبيعية في اللغة » أو « نظرية الانساب في اللغة » (Pedigree Theory)(١) .

وبناء على هذه النظرية قسم شلايشر اللغات من حيث تطورها إلى ثلاث أنواع هي :

---

(١) Ivic, Millka, op. cit P. 44.
وانظر أيضاً Robins, op. cit PP. 178-181.

١ ـ اللغات المنفصلة (Isolating) مثل اللغة الصينية وتقوم على نظام جذري تنفصل فيه الكلمات إحداهما عن الأخرى .

٢ ـ اللغات اللصقية (Agglatinating) مثل اللغة المجرية حيث تظهر العلاقات النحوية في شكل عناصر لغوية مختلفة ترتبط بالكلمات المفردة المنفصلة وهي عناصر لها وجود مستقل ومتميز .

٣ ـ اللغات المعربة (Flexional) مثل اللغتين العربية واللاتينية حيث نجد أن التغيرات المختلفة في المعاني النحوية تظهر على شكل عناصر تتصل بالكلمات ليس لها وجود مستقل وهو ما نسميه في العربية بحركات الإعراب(١) .

وهذه الأنواع الثلاثة في رأي شلايشر تمثل مراحل التطور التي تمر بها اللغات إلى أن تصل إلى الصورة الكاملة ، التي تبدأ بعدها في إفراز لغات أخرى ، وهذه الأنواع الثلاثة أيضاً تتقابل مع ما هو موجود في الطبيعة من جماد ونبات وحيوان .

وقد لفتت هذه النظرية أنظار معاصريه وقوبلت بعاصفة من النقد كان أكثرها حدّة من تلميذه جوهانز شميدت (J. schmidt) (١٨٤٣م ـ ١٩٠١م) الذي شنّ حملة على نظرية أستاذه وبخاصة فيما يتصل بشجرة النسب «اللغوية»، وأعلن أن التطور اللغوي يظهر في اللغات على شكل موجات (Waves) وأن هذه الموجات قد تكون صغيرة وضعيفة في بعض اللغات وواسعة وقوية في لغات أخرى، كما قد لا تظهر البتّة في لغات ثالثة وأن الصدفة البحتة هي التي تحكم هذه الموجات(٢).

وقد وافق « ماكس موللر » على مقولة « شلايشر » بأن الدراسات اللغوية هي جزء من العلوم الطبيعية وينبغي أن تأخذ مكانها بين هذه العلوم ،

---

(١) Ibid Pp. 45-46

(٢) Ibid P. 47.

شـريطة ألّا ينـظر إلى ماضي اللغـات على أنه حـدث تاريخ ، وإنمـا على أسـاس أنه عمليـة نحو ، مثـل تلك التي تحـدث في الـظـواهـر الـطبيعيـة الأخرى ، ومع ذلك فلم يخلع « ماكس مولر » صفات أو خصائص الكائنات الحية على اللغة وإنمـا قال إن أهم جـوانب اللغة كـونهـا متصلة بعمليـات التفكير والكلام عند الإنسان فكـل ما ينـطق به الإنسـان لا يمكن إعادته مرة أخرى، وإن الكلام ظاهرة تموت وتنتهي في اللحظة التي يتم فيها النطق .

ولعل فكرة ارتباط اللغة بالكلام ، واللغة بالفكر من أهم انجازات هـذا الاتجاه الذي أدى فيما بعد إلى لفت النظر إلى أهمية اللغة المنطوقة ، ومع ذلك فقد كانت فكرة التطور اللغوي وارتباطها بالقوانين التي تحكم الكائنات الحيـة ، هي الفكرة السـائدة طـوال القرن التـاسع عشـر حتى بين جماعـة النحاة الشبان الذين يمثلون الوجه الحقيقي لإنجازات هذا القرن في دراسـة اللغة كما سنرى فيما بعد .

أما « وليم فون همبولدت » ، فقد كان ثـاني أكبر علمـاء القرن التـاسع عشـر ، ويَعُدُّه بعـض مؤرخي الفكر اللغـوي المؤسس الحقيقي لعلم اللغـة العام من حيث هو علم يقوم بفحص ودراسة الظواهر اللغوية في ضـوء مادة لغوية مختلفة متنوعة قد جمعت من لغات معينة[1] .

وكان « همبولدت » من أوائل العلماء الذين درسوا اللغة الأنـدونيسية ، وخاصة لغـة « جاوه » وهي لغـة ذات خصائص تختلف اختـلافاً كـاملاً عن خصـائص اللغات الهنـدية الأوروبيـة ، وقد سـاعـده ذلـك على النـظر إلى اللغات وطبيعتها ودورهـا في حياة الإنسـان نظرة علمية موضـوعية ، وتـظهر أصالة مـا قدمـه « همبولـدت » في ميدان الـدراسات اللغـوية في منهجه في دراسة اللغة وآرائه النظرية حولهـا ، تلك الآراء التي لم تكن منسجمة البتـة مع التيار التاريخي المقارن الذي كان فـاشياً في القـرن التاسـع عشر ، ولم

---

(1) Ibic, Milka, op. cit P. 48

تنكشف جـدة هذه الآراء وأصـالتها إلا في مـطلع النصف الثاني من القـرن العشرين على يد عالم اللغة الأمريكي المعاصر نعوم تشومسكي [1] .

فقـد كان « همبـولدت » من مخضـرمي القرنين الثـامن عشـر والتـاسـع عشـر ، ومن ثم جمع بين النـزعات الفلسفيـة والتاريخيـة المقارنـة وحـاول التوفيق بينها ، ففي آرائه عن ماهية اللغة تبـدو لنا مـذاهب الفـلاسفة الـذين اهتموا بماهية الكلام واللغة وعلاقتهما بالفكـر والثقافـة والحضارة والإنسـان وتطوره وغير ذلك من المشكلات النظرية التي حاول « همبولدت » أن يضع لها حلولاً عن طريق النظر العقلي والتأمل الفلسفي [2] . ومع ذلك فقد كـان يؤمن بضرورة البحث الاستقرائي للغة في فترة زمنيـة محددة ، أي وهي في حالة السكون (Synchronic Aspect) ، ومن ثم عكف على التحليل اللغـوي الخالص دون أن يشغل نفسه كثيراً بالدراسـات التاريخيـة المقارنـة وعلاقـة القـرابة بين اللغـات ، بل لم يـر في اللغات الهنـدية الأوروبيـة مـا يستحق الاهتمام أكثر من غيرها من لغات العائلات اللغوية الأخرى .

ويمكن أن نرصد أهم ما أسهم به « همبـولدت » من آراء حـول ماهيـة اللغة ودراستها وتحليلها فيما يلي :

١ ـ اللغـة ظاهرة ديناميكيـة ومـظهـرهـا الخـارجي مـا هـو إلا الجـانب السطحي منها .

٢ ـ هناك علاقة متبادلـة بين اللغة والفكـر ، فاللغـة في حقيقتها نشـاط ذهني ، ووظيفتها الأساسية هي مساعدة الذهن على حصر المعاني والتعبيـر عنها .

---

(١) انـظر جون ليـونز ، نـظرية تشـومسكي اللغويـة ، تـرجمـة وتعليق حلمي خليـل ص ٢٣٣ـ ٢٥٢ .

(٢) د. عبد الرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيـات ، المجلد الثاني ، العـدد الأول الجزائر ١٩٧٢ م ص٢٣ .

٣ ـ المعاني لا نهاية لها ، ومن ثم فإن اللغة تستخدم وسائل محدودة في التعبير عن أشياء غير محدودة ، وهو ما أطلق عليه تشومسكي وغيره من علماء اللغة المعاصرين الجانب الابداعي من اللغة .

٤ ـ للإنسان قدرة لغوية فطر عليها دون الكائنات الحية الأخرى ، تجعله قادراً على انتاج وفهم الكلام ، وهي قدرة تختلف عن تلك التي نلاحظها في عملية الكلام والكتابة لأنها قدرة عقلية فطرية . وهذه أيضاً إحدى المقولات التي أقام عليها تشومسكي نظريته .

٥ ـ اللغة نظام عضوي يتألف من بنية سطحية وصورة باطنية ، تختلف عن الصورة الظاهرة في الكلام ، ومن ثم فإن دراسة اللغة وتحليلها ينبغي أن تبدأ من هذه البنية الداخلية (InnerForm) ، وهذه كذلك إحدى دعائم نظرية تشومسكي .

٦ ـ ليست اللغة صورة مطابقة للواقع ، ولذلك فإن لكل شعب من الشعوب نظرة خاصة إلى الواقع تظهر في لغته ، والصورة الباطنية للغة هي التي تدل على شخصية كل شعب[١] .

وقد احتلت مشكلة العلاقة بين التركيب اللغوي ودلالته على عقلية الأمة مكاناً علياً في نظرية همبولدت اللغوية ، فاللغة ما هي إلا فيض Emanation خاص بروح أمة معينة ، وأي مرحلة من مراحل تطور أي لغة ، تتصل اتصالاً وثيقاً بعقلية الأمة صاحبة هذه اللغة ، والتي تتمثل في ثقافتها وحضارتها ونظرتها العامة ، ومن هنا فإن تاريخ أي لغة لابد أن يدرس في ضوء التاريخ الثقافي والحضاري لهذه الأمة .

ومع ذلك فإن هذه الآراء حول بعض الحقائق الموضوعية المتصلة

---

(١) انظر د. عبد الرحمن الحاج صالح ، المرجع السابق ص ٢٤-٢٥ .
و جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة حلمي خليل ص ٢٣٣ وما بعدها .
و Ivic, Milka, op. cit. pp 48-49
و Robins, op. ckt Pp. 174-175.

باللغة لم تستطع أن تميز بصورة واضحة بين هذه العوامل التي قد تؤثر على تكوين المفردات ودلالتها مثل الثقافة والحضارة ، وعوامل أخرى تؤثر في التطور الفنولوجي والمورفولوجي للغة . ورغم ذلك فقد أثّرت نظرات « همبولدت » على علماء عصره فوجّهتهم إلى دراسة جوانب هامة وحيوية من اللغة مثل علاقة اللغة بالظواهر النفسية والعقلية ومن هؤلاء « ستنثال » (Stenthal) (١٨٢٣م - ١٨٩٩م)، وكذلك «وليم فوندت» (W. Wundt) (١٨٣٢م - ١٩٢٠م) اللذان وضعا أسس علم اللغة النفسي [1] .

أما جماعة النحاة الشبان (Neo — grammarians) الذين يمثلون بحق المحصلة النهائية للدراسات التاريخية المقارنة في القرن التاسع عشر ، فقد قامت في نهاية السبعينات من هذا القرن حوالي عام ١٨٧٧م في « جامعة ليبزج » وكانت تسمى حينئذ « مدرسة ليبزج » ، وكان تتألف من عدد من العلماء الشبّان الذين التفّوا حول أساتذتهم من علماء الدراسات التاريخية المقارنة ، ولكن سرعان ما دب الخلاف في الرأي بين الأساتذة والتلاميذ نتيجة لاختلاف وجهات النظر حول دراسة اللغة ، فأطلق الأساتذة اسم « النحاة الشبان » على التلاميذ سخرية واستهزاء وتميزاً لأفكارهم ومناهجهم ولكن التلاميذ رحبوا بهذا الاسم ، ومن ثم ظل هذا الاسم في تاريخ الفكر اللغوي ، رمزاً لمدرسة جادة مجتهدة أقامت دراسة اللغة على أصول ومبادىء جديدة لم يعرفها العلماء في القرن التاسع عشر .

وكان من أهم أسباب الخلاف الذي أدى إلى انشقاق التلاميذ ، ما شعروا به من تناقض في أعمال أساتذتهم ، ففي الوقت الذي كان فيه الأساتذة يدعون تلاميذهم إلى التردد بل التوقف عن قبول أي رأي لغوي غير مدعم بأدلة تاريخية أو مقارنة ، كان الاساتذة أنفسهم يفترضون كثيراً من الافتراضات التي لا أساس لها مثل إقامة تحليلاتهم وأحكامهم على أساس أن اللغة السنسكريتية هي أقدم اللغات الهندية الأوروبية ، وأنه

(١) Ivic, Milka, op. cit P. 54.

ينبغي تفسير كل الأبنية اللغوية قياساً عليها ، وكذلك إهمالهم دراسة التغيرات الصوتية واعتمادهم في دراستها على اللغات القديمة وحدها دون اللغات الحية[1] .

ولذلك حاول هؤلاء الشبان أن يحددوا تحديداً صارماً موضوع الدراسة التاريخية المقارنة بأنّه دراسة « التغيرات الصوتية » ، التي لاحظها بعض اللغويين من قبل ولكن «النحاة الشبان» امتازوا بأنهم قالوا بالاطراد المطلق للقواعد التي تحكم هذه التغيرات .

فأي صوت محكوم بالبنية اللغوية التي يوجد فيها ، وهذه البنية محكومة بدورها بالأصوات التي تتركب منها ، ومن ثم فإن التغيرات الصوتية تحكمها قوانين ثابتة مطردة ، وإذا حدث شذوذ فإنه يحدث نتيجة لتدخل عوامل غير لغوية[2] .

وكان أول من أعلن عن فكرة القوانين الصوتية من «النحاة الشبان » أوجست لسكين (A. Leskin) (١٨٤٠م - ١٩١٦م) « وكارل بروجمان » (K. Brugmann) (١٨٤٩-١٩١٩م) ، غير أن أعمال « بروجمان » مع زميله « أُستهوف » Osthoff (١٨٧٨م) هي التي اعتبرت بمثابة البيان الشرعي لإعلان قيام هذه الجماعة ومنهجها في الدراسة اللغوية .

فقد أعلن « بروجمان » أنه لا يحق لأحد أن يَعُد اللغات الهندية الأوروبية هي اللغات الكاملة التي لا ينبغي الاقتراب منها أو مسها أو أنها لا تخضع للقوانين اللغوية ، بينما هي في الحقيقة لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل التطور اللغوي . وبناء على ذلك أخذ ينتقد الدراسات التاريخية

---

(١) د. عبد الرحمن الحاج صالح ، المرجع السابق ص ١٦-١٧ .

(٢) انظر Ivic, Milka, op. cit P. 59

وانظر ايضاً Robins . op. cit pp. 182-183

المقارنة التي كانت تضع نصب عينيها هدفاً واحداً لا تحيد عنه ، وهو إعادة بناء اللغة الهندية الأوروبية الأم ، أو الأصل المشترك الذي انحدرت منه هذه اللغات ، ولذلك كانت الفترات القديمة من حياة هذه اللغات هي التي اهتم بها العلماء ، واغفلوا التطورات اللغوية الحديثة التي طرأت على لغات هذه العائلة ، بل نظروا إليها نظرة ازدراء ، وكأنها فترات انحطاط ، ولذلك أخذ « بروجمان » على اللغويين في عصره استعمال مصطلحات مثل : «شباب اللغة » و « شيخوخة اللغة » ، لأنها مصطلحات هلامية ولا تدل على شيء ، بل لا تؤدي إلى أدنى فائدة ، ومن ثم نادى بضرورة إعادة النظر في البحث التاريخي المقارن والنظر إليه من خلال نظرة عامة لنمو وتطور الأشكال اللغوية لا من خلال افتراضات لأشكال لغوية غير موجودة أو انحدرت من السنسكريتية أو اليونانية ، وأنه يجب أن تقوم الدراسة اللغوية على أساس دراسة تطورات لغوية يمكن تتبع مقدماتها وبداياتها اعتماداً على وثائق معروفة معرفة دقيقة[١] .

وبناء على ذلك ، عكف هؤلاء الشبان ـ بصبر منقطع النظير ـ على أدق تفاصيل الحقائق اللغوية التي كشفت عنها الدراسات التاريخية المقارنة ، محاولين استخلاص القوانين التي تعمل في كل مرحلة من مراحل اللغة ، كما حاولوا العثور على تفسير مناسب لكل حالة شاذة خرجت على قوانينهم ، ولذلك تحول التحليل اللغوي بين أيديهم إلى ذرات متناهية في الصغر تدرس أحياناً لذاتها وغفلوا عن حقيقة هامة في طبيعة التركيب اللغوي وهي إنه لا يوجد أي شيء لذاته وإنما بما له صلة بالعناصر اللغوية الأخرى المكونة لهذا التركيب أو ذاك .

ومع ذلك فقد أدى منهجهم الصارم الدؤوب هذا إلى الكشف عن كثير من الحقائق اللغوية التي كانت أساساً لكثير من النظريات اللغوية الجديدة فيما بعد فقوانين جريم (Grimm's Laws) أعيد النظر فيها بناء على دراسة

---

(١) جورج مونين ، تاريخ علم اللغة ، ترجمة د. بدر الدين قاسم ص ٢١٦ .

هؤلاء الشبان ، بل إن البحث التاريخي المقارن الذي كان يدور حول إعادة تكوين اللغة الأوروبية الأم ، أصبح بين أيديهم أكثر جدية وشمولاً ، ويرجع الفضل في ذلك إلى دراسات هؤلاء الشبان الصوتية والمورفولوجية ، كما اكتسب المنهج التاريخي المقارن وضوحاً وثباتاً إذ اعتبره هؤلاء الشبان أفضل المناهج التي تتناسب مع الأهداف العلمية التي تسعى الإنسانية إلى تحقيقها .

ويُعد هرمان بول (Hermann Paul) (١٨٦٤-١٩٢١م) هو مُنَظِّر مدرسة النحاة الشبان وصاحب الفضل في وضوح المنهج التاريخي واستقراره على أسس علمية وعملية واضحة ، ففي الوقت الذي اكتفى فيه زملاؤه بالحديث عن الجوانب العامة العملية لأفكارهم كان « هرمان بول » مهتما اهتماماً خاصاً بالمشكلات النظرية والمنهجية ، فأعلن أنه ضد الوصف الساذج لأي حالة لغوية دون الرجوع إلى الجانب التاريخي منها ، وأن كل ما هو غير تاريخي في الدراسة اللغوية فهو غير علمي(١) وكان هذا القول بمثابة إعلان غير رسمي للتفرقة بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في دراسة اللغة كما قدمه دي سوسير فيما بعد .

وقد انطلق « هيرمان » في دراساته اللغوية من رؤية عامة شاملة ترى أن الدراسة اللغوية هي جزء أصيل من الأبحاث العلمية التي تسعى إلى فهم الحضارة الإنسانية فهماً دقيقاً ولذلك كان المنهج التاريخي عنده منهجاً أصيلاً في الكشف عن أنواع الحضارات وتطورها ، ولأن دراسة الحضارة تتضمّن دراسة المجتمع فإن اللغة عنده تُعدّ ملكاً عاماً للمجتمع ، وأن الصورة الحقيقية للغة في أي مجتمع تظهر وتتحقق عن طريق مراقبة كلام أفراده ، ولذلك أشار في أبحاثه إلى أهمية العلاقة المتبادلة بين العامل النفسي والجانب التشريحي وحركة أعضاء النطق وأثرها في تفسير بعض التغيرات الصوتية التي تشذ عن القوانين المطردة ، كما اشار أيضاً إلى

---

(١) Ivic, Milka, op. cit, p61,-62

الظروف البيئية والجغرافية والاجتماعيةوأثرها على اللغة بما لها من صلة في نشأة اللهجات وتكونها[١] .

وهكذا تبلورت الدراسات التاريخية المقارنة كما تتمثل في فكرة العائلات اللغوية أو انحدار عدد من اللغات من أصل واحد ، تبلور كل هذا بين يدي هؤلاء الشبان إلى مجموعة من الآراء النظرية والإجراءات التحليلية شكّلت فيما بعد أصول التفكير اللغوي في القرن العشرين .

وإذا كان البحث في اللغات الهندية الأوروبية واللغة السنسكريتية قد هيمن على الدراسات التاريخية المقارنة طوال القرن التاسع عشر على النحو الذي أسلفنا فإن دراسة اللغات السامية وأصلها وعلاقتها باللغة السامية الأم ، قد نال أيضاً عناية ملحوظة خلال هذا القرن[٢] بل لعل الانتباه إلى العلاقات بين بعض اللغات السامية كان أسبق من الانتباه إلى العلاقة بين اللغات الهندية الأوروبية ، فقد نظر إلى هذه العلاقة بعض علماء العربية القدماء وكذلك بعض علماء اليهود الذين عاشوا في ظل الحضارة الإسلامية في الأندلس وبغداد كما أشرت إلى ذلك من قبل.

أما في أوروبا فقد كان الاشتغال بدراسة اللغة العربية وبعض اللغات السامية ـ قبل القرن التاسع عشر ـ محصوراً داخل دائرة رجال الدين ، ففي القرن الثاني عشر ظهرت في إسبانيا المسيحية فكرة ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة اللاتينية تمهيداً لدراسة الإسلام لتشكيك معتنقيه في صحته وللقضاء على عروبة الأندلس وإسلامه التي بقيت آثارها واضحة بعد سقوطه ، كما ألّف بعض المبشرين عدداً من المعاجم الصغيرة ، العربية واللاتينية ، وكان بعض رجال الكنيسة يحلمون بضم الكنائس الشرقية في مصر والشام وتوحيدها في إطار الكاثوليكية ، فأصدر المجمع المسكوني

---

(١) Robins, op. cit pp. 186-188.

(٢) انظر

Wright, William. Lectures on the comparative grammar of the semitic languages pp.2-7.

عام ١٣١١م توصية بدراسة اللغات العبرية والعربية والآرامية بجامعات روما وأكسفورد وباريس ، وفي عام ١٦١٣م عرفت أوروبا أول قسم للغات الشرقية ، وكان ذلك في جامعة ليدن بهولاندا ، إلا أن الدراسة بهذا القسم لم تكن بعيدة أو منفصلة عن الدراسات اللاهوتية ، وظلت روح التبشير مسيطرة على دراسة اللغات السامية طوال القرن السابع عشر[١] ، ومع ذلك فقد أدرك بعض المستشرقين في هذا القرن أمثال «هوتنجر» (Hottinger) (١٦٢٠ - ١٦٧٠م) و «كاستيل» (Castell) (١٦٠٦ - ١٦٨٥م) الوشائج وصلة القربى التي كانت تربط بين اللغات السامية وأشاروا إليها[٢] .

وفي القرن الثامن عشر أخذ الاهتمام بدراسة اللغة العربية في الازدياد نظراً لأهميتها في ايضاح ما غمض في النص العبري للعهد القديم وهو المنهج الذي وضعه طائفة من علماء اليهود في الأندلس ولتطلع أوروبا إلى استعمار العالم العربي ، وكانت الفكرة السائدة طوال العصر الوسيط عن اللغة العربية أنها لهجة عبرية ، لأن اللغة العبرية كانت عندهم أقدم اللغات الإنسانية وأصلها ولم يكن أحد في الجامعات الأوروبية حينئذ يسعى إلى البحث العلمي في العربية وعلاقاتها باللغات السامية الأخرى .

غير أن دراسة العربية بعامة واللغات السامية خاصة أخذت تستقل عن دراسة اللاهوت مع أواخر القرن الثامن عشر ، حينما أسست مدرسة اللغات الشرقية بباريس عام ١٧٩٥ م فأصبحت هذه المدرسة قبلة من يريد التخصص في اللغات السامية ولاسيما العربية ، وقد أدى هذا الاستقلال إلى بث روح علمية ، فألف البارون سلفستر دي ساسي عام ١٨١٠ م كتاباً في النحو العربي ، واتجه بعض تلاميذه إلى المخطوطات العربية القديمة

---

(١) د. محمود فهمي حجازي ، اتجاهات المستشرقين في دراسة الحياة اللغوية في العالم العربي الحديث مجلة « المجلة » ، المجلد العاشر ، العدد ١١٤ عام ١٩٦٦ ص ٦٧ .

(٢) راجع د. جواد علي ، تاريخ العرب قبل الإسلام ٩/٧ .

فحققوا عدداً منها ، كما انصرف بعضهم إلى إعداد المعاجم .

ونتيجة لذلك انتبه بعض العلماء إلى أوجه الشبه بين اللغات السامية وبخاصة العربية والعبرية والآرامية والحبشية فاطلق المستشرق الألماني شلوتزر (Schlozer) بناء على تقسيم التوراة لشعوب الأرض إلى أبناء سام وحام ويافث حيث وجد أن هذا التقسيم يصلح أساساً لتصنيف اللغات ، وسلم علماء اللغات السامية بهذا المصطلح رغم اختلاف دلالته في البحث اللغوي عما جاء حول أبناء سام في التوراة(١) ومن ثم شاع المصطلح واستعمله كثير من المستشرقين في ألمانيا وانجلترا وفرنسا ولم يتقيد العلماء بالدائرة الضيقة التي رسمتها حدود التوراة ، بل توسعوا فيه وأضافوا إليه أسماء شعوب لم ترد أسماؤها في التوراة وأخرجوا شعوباً أخرى .

ولكن إدراك العلاقات التاريخية بين اللغات السامية لم يقم على أصول منهجية واضحة وفي إطار نظرية لغوية عامة إلا بعد تصنيف اللغات الهندية الأوروبية على أساس من المنهج التاريخي المقارن وكان لهذا المنهج ـ بطبيعة الحال ـ أثره المباشر على الباحثين في اللغات السامية فحاولوا التوسل بالمنهج نفسه لتصنيف اللغات السامية ودراستها دراسة تاريخية مقارنة، كما حاولوا بهذا المنهج الاهتداء إلى اللغة السامية الأم التي انحدرت منها اللغات السامية وارتبط البحث عن اللغة السامية الأم بالبحث عن الوطن الأصلي للساميين .

ومع رغبة الغرب في السيطرة على العالم العربي ، زاد الاهتمام بالأبحاث الأثرية والتاريخية واكتشفت آلاف النقوش في أنحاء مختلفة من العالم العربي ، وكانت بعض هذه الأبحاث والدراسات خالصة لوجه العلم وبعضها كانت تحيط به وتدفعه أهداف استعمارية ، ومع ذلك فقد أدت هذه

---

(١) راجع Wright, William, op. cit , P. 4.

وانظر أيضاً ، إسرائيل ولفنسون ـ تاريخ اللغات السامية ص ٢ .

ود. محمود فهمي حجازي ، علم اللغة العربية ص ٣٣.

البحوث إلى كشوف علمية هامة تتصل بنقوش عن لغات سامية بائدة مثل العربية الجنوبية والأكادية والفينيقية ، وثبت أثناء بحث هذه اللغات أنها تتشابه مع اللغات السامية المعروفة حتى ذلك الوقت .

وقد تصدى لهذا العمل مجموعة من المستشرقين منذ القرن الثامن عشر ، بدأت في هولندا على يد « شولتنز » (Schultens) بمقارنة اللغة العبرية بالعربية ثم جاء من بعده كل من « إيفالد » (Ewald) و « ألسهوزن » (Olshausen) فألفا في اللغة العبرية مستخدمين العربية في المقارنة. ولكن القرن التاسع عشر شهد نمو دراسة اللغات السامية وتطوّرها على أساس المنهج المقارن الذي أصقلته أبحاث اللغات بدراسات علمية لتصنيف هذه اللغات ووصفها .

فقدم « وليم رايت » (W. Wright) في عام ١٨٩٠م كتابه « محاضرات في النحو المقارن للغات السامية » : (Lectures on the comparative grammar of the semitic languages).

ويقول « برجشتراسر » إن هذا الكتاب كان مهماً ومفيداً في زمانه ولكن لم تعد له هذه الفائدة الآن[١] كما كتب بعده بعام كل من « لاجارد » (Lagarde) و« بارت » (Barth) بحوثاً في أبنية الأسماء السامية ، ثم « لندبرج » (Lindberg) « النحو المقارن للغات السامية » ، كما ألّف تسمرن (Zimmern) في النحو المقارن للغات السامية أيضاً ونشر كتابه عام ١٨٩٨م[٢] .

ثم جاء من بعد هؤلاء، المستشرق الالماني « كارل بروكلمان » (C. Brockelmann) فألف كتابه الضخم « الأساس في النحو المقارن

---

(١) برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ط د. رمضان عبد التواب ص ١٠ .
(٢) د. رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ٢٠٢-٢٠٣ .
وانظر أيضاً ، بروكلمان ، كارل ، فقه اللغات السامية ترجمة د. رمضان عبد التواب ص ٦-٧ .

للغات السامية » في مجلدين كبيرين ، يضم الأول منهما دراسات عن أصوات اللغات السامية وأبنية الأسماء والأفعال ، ويضم ثانيهما دراسة الجملة والقواعد النحوية في اللغات السامية ، ويصف برجشتراسر هذا الكتاب بقوله « وهو كتاب لا يستغني عن الرجوع إليه كل من يشتغل باللغات السامية ، عجيب الإحاطة بها كلها من الأكادية إلى اللهجات الدارجة العربية والآرامية والحبشية ، كثير النظريات الجديدة الصائبة وأهم مجلديه هو الثاني ، فإن أكثره جديد لم يسبق إليه أحد »(١) وقد نشر بروكلمان الجزء الأول من كتابه في برلين عام ١٩٠٨ م ، ونشر الثاني عام ١٩١٣ م .

ولبروكلمان أيضاً كتابان صغيران يقتصران على موضوع الجزء الأول من كتابه السابق أحدهما يسمى « فقه اللغات السامية » وقد نشره في ليبزج عام ١٩٠٦ ، وترجمه إلى اللغة العربية د. رمضان عبد التواب ونشره عام ١٩٧٧م(٢). وأما الثاني فيسمى «مختصر النحو المقارن للغات السامية» ونشره عام ١٩٠٨ في برلين .

ويقرر د. رمضان عبد التواب أن كل من جاء بعد بروكلمان من المستشرقين الذين درسوا اللغات السامية مثل « أوليري » و « مسكاتي » قد اعتمدوا عليه(٣) . ويصف « برجشتراسر » كتاب « أوليري » ، « النحو المقارن للغات السامية » الذي نشره عام ١٩٢٩م بأنه كثير الأخطاء قليل الفائدة(٤) .

وفي العام الجامعي ١٩٢٩-١٩٣٠م ، دعي « برجشتراسر »

---

(١) برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ص ٩.
(٢) بروكلمان ، المرجع السابق . مقدمة المترجم .
(٣) د. رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ص ٢٠٢ .
وانظر أيضاً برجشتراسر ، المرجع السابق نفس الصفحة .
(٤) برجشتراسر ، المرجع السابق ص ١٠ .

(ت ١٩٣٢م) لإلقاء محاضرات عن التطور النحوي للغة العربية بالجامعة المصرية ، فالقى مجموعة من المحاضرات جمعها في كتاب نشر باللغة العربية لأول مرة عام ١٩٢٩ تحت عنوان « التطور النحوي للغة العربية » ، ثم أعاد د. رمضان عبد التواب نشره عام ١٩٨٢ مع تعليقات واستدراكات ، كما ألف المستشرق إسرائيل ولفنسون كتاب « تاريخ اللغات السامية » ونشره باللغة العربية في العام نفسه[١] .

ويرجح بعض علماء الساميات أن شبه الجزيرة العربية كانت الموطن الأصلي للساميين الأول في حين يفترض بعضهم وجود الشعب السامي القديم في أماكن أخرى مثل العراق أو الحبشة[٢]. أما اللغة السامية الأم ، فهي لغة افتراضية لا نعلم عنها شيئاً يقينياً ، وإنما حكم العلماء بوجودها من الشبه القائم بين اللغات السامية صوتيا وصرفيا ونحوياً ومعجمياً[٣] .

أما من الناحية الصوتية فتحتوي اللغات السامية على أصوات حلقية ولا سيما الحاء والعين وهي أصوات نجدها في العربية والعبرية والآرامية والحبشية ، ولكنها تضيع في اللغة البابلية الأشورية وتحل محلها الهمزة وذلك بتأثير الشومرية التي لم تكن تعرف حروف الحلق . فكلمة « عين » للدلالة على عضو الإبصار موجودة هكذا في جميع هذه اللغات ، أما في البابلية الأشورية فإنها تصبح « إينو » وكلمة « حمار » موجودة بشكلها هذا في الآرامية ، وهي في العبرية « حَمُور » في حين تصبح في اللغة البابلية الأشورية « إميرو » . وهناك صوتان هما الغين والخاء وهما موجودان في العربية ولكنهما اختفيا من كثير من اللغات السامية الأخرى ، فكلمة « صغير » والفعل « صَغُرَ » توجد المادة الأصلية لاشتقاقهما بالعين في

---

(١) انظر مقدمة الكتاب ص هـ ـ ح .

(٢) انظر ولفنسون ، تاريخ اللغات السامية ص ٤ .

وانظر أيضاً د. حسن ظاظا ، الساميون ولغاتهم ٩-١٧ .

(٣) د. حسن ظاظا ، الساميون ولغاتهم ص ١٧ ـ ٢٤ .

العبرية والآرامية والحبشية وبالعين في العربية والسبئية ، بينما نجدها بالخاء في البابلية الأشورية حيث يقال للصغير « صَخِيرُو » وكلمة « غرب » التي تدل على الجهة وردت بالعين في العبرية والآرامية والحبشية ، ووردت بالهمزة « إربو » في البابلية الأشورية . والعدد خمسة ينطق بالحاء في العبرية والآرامية وبالخاء في الحبشية والبابلية الآشورية ، وهكذا استنتج الباحثون عن اللغة السامية الأم وفي مقدمتهم بروكلمان أن العربية تحتوي على ما كانت تحتوي عليه اللغة السامية الأم من أصوات : الهمزة والعين والغين والحاء والخاء والهاء .

ومثل ذلك وجدوا في بعض الأصوات الأخرى مثل الطاء والصاد والقاف والظاء والضاد ، حيث أجمع الباحثون في اللغات السامية على أن القاف والطاء والصاد شائعة في جميع اللغات السامية وبالتالي فلا شك أنها موجودة في اللغة السامية الأم وعلى العكس من ذلك نجد أن صوتي الثاء والذال وهما من أصوات اللغة السامية الأم التي حافظت عليهما اللغة العربية في حين أضاعتهما اللغات السامية الأخرى فيما عدا الفينيقية .

ومعنى هذا أن أصوات اللغة السامية الأم هي : الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين والباء والفاء والدال والذال والتاء والثاء والجيم (التي يظن انها كانت غير معطشة مثل الجيم المصرية واليمنية) والكاف واللام والميم والنون والراء والواو والياء في مثل يجد ويعد ، والطاء والقاف والصاد والسين والشين والزاي ، وبالدراسة الصوتية المقارنة وجدوا أن اللغة العربية هي اللغة السامية الوحيدة التي تحتوي على هذه الأصوات كاملة .

أما من الناحية الصرفية فجميع اللغات السامية تعتمد بصورة أساسية على الأصوات الصامتة (Consonants) وتستعمل الحركات أو الصوائت (Vowels) لتنويع المشتقّات من الجذر الواحد الذي غالباً ما يتكوّن من ثلاثة أصوات فالأصل في مادة كتب مثلاً هي الكاف والتاء والباء التي تحرك بفتحات ثلاث للدلالة على الفعل الماضي المبني للمعلوم وبضمة فكسرة

ففتحة للمبني للمجهول ويشتق من هذه الأصول الثلاثة جميع المشتقات مثل اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من المشتقات بواسطة حروف الزيادة إما في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها أي بواسطة السوابق (Prefixes) أو المقحمات (Infixes) أو اللواحق (Suffixes).

ومما يميز اللغات السامية أيضاً من الناحية الصرفية إنها تضمن في تصريف الأفعال صيغتين أساسيتين ؛ إحداهما تدل على تمام وقوع الحدث وانقضائه وانقطاعه وهي صيغة الفعل الماضي والثانية تدل على أستمرار الحدث وعدم تمامه وهي التي تسمى المضارع والذين يقولون إن الماضي يدل على ما مضى من الزمان والمضارع على الحال أو الاستقبال لرابطين هذه الصورة من الفعل بالدلالة على الزمن، إنما يفعلون ذلك للتعليم لا غير ، أما من ناحية الاستعمال الحقيقي لهاتين الصيغتين فيخالف ذلك ، فقد تقول شلاً : إذا وصلتك هذه الرسالة فافعل كذا وكذا ، فالفعل « وصل » هنا لا يدل على الزمن الماضي بل على المستقبل ومثل ذلك نجده في القرآن الكريم ، ففي قوله تعالى : ﴿ **قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها** ﴾[1] وليس يدل الفعل « نرى » على الحال أو الاستقبال بل على تكرار الحدث الذي لا ينقطع والشواهد على ذلك كثيرة في الشعر العربي القديم .

ومعنى هذا أن التعبير عن الزمن في الفعل كان أمراً يحدده الأسلوب والسياق وبعض الأدوات الاضافية مثل السين وسوف والأفعال الناقصة وبخاصة كان[2] وهو ما اطرد استخدامه في جميع اللغات السامية ما عدا البابلية الأشورية التي أخذ تصريف الأفعال فيها بتأثير الشومرية شكلاً أقرب إلى ما هو معروف في اللغات الهندية الأوروبية .

أما من الناحية النحوية فمن المميزات العامة للغات السامية وجود

---

(١) سورة البقرة آية ١٤٤ .

(٢) انظر حلمي خليل ، المولد في العربية ص ٤٢٢-٤٣٣ .

الجملة الاسمية التي تقوم على اسمين دون رابطة لفظية بينهما من الفعل المساعد في اللغات الهندية الأوروبية ، ففي أي لغة سامية أستطيع أن أقول : الشجرة مزهرة أو السماء صحو ، دون أن أحتاج إلى أن أضع بينهما مثل «يكون» أو ضميراً مثل هو أو نحو ذلك، كما توجد أيضاً الجملة الفعلية ويكثر فيها وقوع الفعل في أول الجملة ، ويبدو أن اللغة السامية الأم كانت معربة واحتفظت العربية وحدها بهذه الظاهرة(١) .

أما من الناحية المعجمية فهناك الكثير من الكلمات التي تشترك في استخدامها اللغات السامية بدلالة واحدة مع اتحاد النطق أو اختلافه اختلافاً يسيراً ، فمن الكلمات التي تشترك فيها هذه اللغات ومنها العربية والتي تُعد من أقدم العناصر اللغوية في هذه اللغات نجد بعض الأسماء مثل : ذكر ، أنثى ، أب ، أم ، ابن ، بنت ، أخ ، بعل ، بكر ، ومن الأفعال التي تتصل بمعنى هذه الاسماء نجد : ولد ، ود ، نكر ، ملك . ومن أسماء الحيوانات نمر ، ذئب ، كلب ، أيل ، ثور ، حمار ، نسر ، عقرب، ذباب والفعل نبح ، ومن أسماء النبات وأجزائه : عنب، ثوم ، قثاء ، كمون ، زرع سنبلة ، ومن أعضاء جسم الإنسان نجد : رأس ، عين ، أذن ، أنف ، جسم ، لسان ، شعر ، يد ، ركبة ، كتف ، من الأفعال المتصلة بذلك نجد : سَمِع ، طَعِم ، مَاتَ ، خَنَق، قَبر ، ومن الكلمات الدالة على أجزاء من العالم نجد : سماء ، أرض ، كوكب ، شمس ، حقل ، بئر ، نبع وغير ذلك كثير من كلمات تدل على الطعام والشراب وأجزاء البيت والأعداد من واحد إلى عشرة(٢) .

---

(١) د. عبد المجيد عابدين ، النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص ٣٠ وما بعدها وانظر ايضاً د. حسن ظاظا ، الساميون ولغاتهم ص ٤ .

(٢) انظر ، برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ١٤٠-١٤٢ .

وانظر أيضاً : د. جواد علي ، تاريخ العرب قبل الاسلام ٢٢/٧-٢٣ .

وولفنسون، تاريخ اللغات السامية ص ١٨٢-٢٩٤ حيث ذكر أكثر من مائة لفظة من الألفاظ المشتركة بين اللغات السامية .

وبناء على هذا التشابه بين اللغات السامية وانفراد العربية واحتفاظها بكثير من أوجه الشبه هذه رجّح كثير من العلماء والباحثين أن اللغة العربية هي أقرب اللغات السامية شبهاً باللغة السامية الأم ، ربما لأنها إحدى اللهجات السامية القليلة التي بقيت في بيئتها الأصلية في الجزيرة العربية ، في حين تفرعت عن اللغة الأم لهجات أخرى ما لبثت أن تحولت إلى لغات مستقلة بتركها الموطن الأصلي إلى مواطن أخرى [١] .

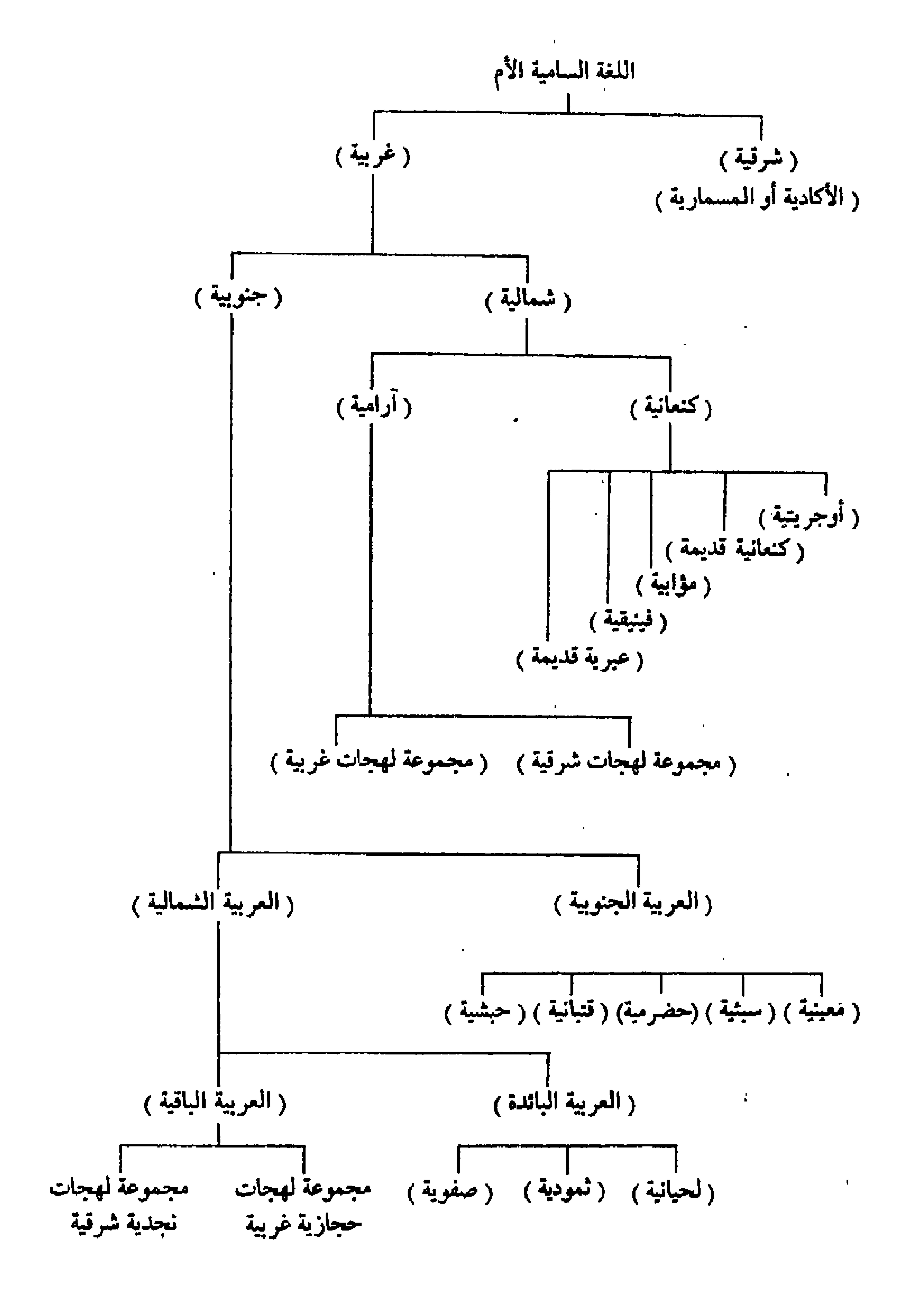
ومعنى هذا أن الشعب السامي القديم الذي يرجح العلماء ، أو بعضهم ، أنه كان يسكن الجزيرة العربية كان يتكلم لغة واحدة هي اللغة السامية الأم ، ولكن لظروف وتغيرات مناخية وجيولوجية أخذت موجات من هذا الشعب تهاجر على مراحل زمنية مختلفة من موطنها الأصلي إلى بقاع أخرى متاخمة حيث استقرت وكوّنت مجتمعات مستقلة تحولت فيها لهجاتها إلى لغات احتفظت بكثير من خصائص اللغة الأم ، أما اللهجة التي بقيت في الموطن الأصلي فهي التي عرفها العلماء باسم العربية ، وكل هذا ما زال في إطار النظرية أو الفرض الذي يحتاج إلى مزيد من الأدلة العلمية التي تؤيده وتدعمه . وكانت أوجه الشبه اللغوية التي أشرنا إليها من قبل ، من أقوى الأدلّة على انحدار اللغات السامية من أصل واحد ، أما الموطن الأصلي لهذه اللغة السامية وهجرات القبائل والشعوب السامية فما زال التاريخ يحتفظ بكثير من أسرارها .

وبناء على الجوانب اللغوية أو أوجه الشبه اللغوية استطاع علماء اللغات السامية أن يرسموا شجرة النسب بين اللغات السامية على النحو التالي [٢] :

(١) د. عبد المجيد عابدين ، النحو العربي على ضوء اللغات السامية ١٤ـ٢٥ .

(٢) د. صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ص ٧١ .

وانظر أيضاً محمد الانطاكي ، الوجيز في فقه اللغة ص ١٤٥ .



اللغة السامية الأم
(شرقية)
(الأكادية أو المسمارية)
(غربية)
(شمالية)
(جنوبية)
(كنعانية)
(آرامية)
(أوجريتية)
(كنعانية قديمة)
(مؤابية)
(فينيقية)
(عبرية قديمة)
(مجموعة لهجات شرقية)
(مجموعة لهجات غربية)
(العربية الجنوبية)
(العربية الشمالية)
(معينية) (سبئية) (حضرمية) (قتبانية) (حبشية)
(العربية البائدة)
(العربية الباقية)
(لحيانية) (ثمودية) (صفوية)
مجموعة لهجات حجازية غربية
مجموعة لهجات نجدية شرقية

من هذه الشجرة يتبين لنا أن اللغات السامية كانت تنقسم إلى شرقية وغربية ، فالشرقية هي اللغات البابلية الأشورية أو الأكادية كما يسميها علماء فقه اللغات السامية نسبة إلى بلاد أكاد (Akkad) وقد تسمى المسمارية أحياناً لأن الناطقين بالبابلية الأشورية أخذوا الخط أو الكتابة المسمارية عن الشعب السومري الذي كان يسكن القسم الجنوبي من العراق وذلك بعد أن تدفّقوا إلى هذه المنطقة، ويظن أنهم كانوا من القبائل السامية القديمة التي كانت تسكن الجزيرة العربية وقد توالت هجرة هذه القبائل على العراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد على وجه التقريب (٣٠٠٠ ق . م)[1] .

والغربية : تنقسم هي الأخرى إلى شعبتين : شمالية وجنوبية وتنقسم الشمالية إلى : الكنعانية والآرامية .

أما اللغة الكنعانية فهي لغة القبائل العربية التي نزحت على الأرجح من القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية واستقرت في فلسطين وسوريا وبعض جزر البحر الأبيض المتوسط وكان ذلك حوالي الألف الثاني قبل الميلاد (٢٠٠٠ ق . م) وهي تشمل اللهجات التالية :

١ ـ الأجريتية : ، وهي أقدم لغات المجموعة الكنعانية وأشهرها ، اكتشفت نقوشها سنة ١٩٢٦ في « رأس شمرة » على الساحل السوري للبحر المتوسط ويرجع تاريخها إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد.

٢ ـ الكنعانية القديمة : وقد وصلتنا بعض نصوصها في رسائل تل العمارنة ، وهي عاصمة مصر في عهد إخناتون وكانت هذه الرسائل مدوّنة باللغة الأكادية وبالخط المسماري وقد تبودلت بين ولاة مصر على فلسطين وبين فراعنة ذلك العهد ؛ أمنوفيس الثالث وأمنوفيس الرابع وإخناتون في

---

(١) راجع ، ولفنسون ، تاريخ اللغات السامية ٢٢-٢٥ .
وانظر أيضاً د. صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ص ٤٩.

أواخر القرن الخامس عشر والنصف الأول من القرن الرابع عشر قبل الميلاد (١٤١١-١٣٥٨ق . م) .

٣ ـ المؤابية : وهي لهجة المؤابيين الذين كانوا من نسل لوط ابن أخي إبراهيم الخليل ، كما جاء في العهد القديم ، وقد عثر على نعش مدون بهذه اللهجة سنة ١٨٦٨ م وهو نعش ملك المؤابيين ميشع Mesa وفيه يصف انتصاره على ملك إسرائيل وتاريخ هذا النعش لا يجاوز سنة ٩٠٠ ق . م .

٤ ـ الفينيقية : وقد وصلت إلينا عن طريق بعض النقوش وقطع النقود التي عثر عليها في أقدم المواطن الفينيقية ؛ صور وصيدا وجبيل (Byblos)[1] ولقد رحلت اللهجة الفينيقية مع أصحابها التجار خارج الوطن الأصلي حتى استقرت في حوض البحر الأبيض المتوسط ولا سيما في قرطاجنة التي شاعت فيها اللهجة البونية وهي لهجة متفرعة عن الفينيقية ، غير أن « البونية » قدر لها أن تبقى حتى القرن الخامس بعد الميلاد وأقدم النقوش الفينيقية يرجع تاريخه إلى القرنين التاسع والعاشر ق . م .

٥ ـ العبرية : وهي أقدم اللهجات الكنعانية ، وقد وصلت إلينا عن طريق أسفار العهد القديم وفي ثنايا بعض النقوش واللوحات القديمة ، ونحن نقصد بالعبرية طبعاً عبرية العهد القديم لا العبرية الحديثة التي يستخدمها اليهود في فلسطين اليوم والتي تعد لغة هجين من عبرية العهد القديم وبعض اللغات الأوروبية الحديثة[2] . هذه هي لهجات الكنعانية .

وأما الآرامية ولهجاتها فتنقسم إلى مجموعتين ؛ مجموعة لهجات شرقية ومجموعة لهجات غربية ويؤخذ من بعض الآثار الأشورية ـ البابلية أن القبائل التي كانت تتكلم الآرامية قد هاجرت أيضاً من شبه الجزيرة العربية

---

(١) راجع د. حسن ظاظا ، الساميون ولغاتهم ص ٦٠-٦٤ .

(٢) للتوسع في تاريخ اللغة العبرية وبني إسرائيل انظر ما كتبه أستاذنا د. حسن ظاظا في كتابه : الساميون ولغاتهم ص ٦٧- ١٠١ ، وانظر ايضاً ولفنسون تاريخ اللغات السامية ص ٥١- ١١٣ .

إلى أرض بابل وآشور فيما بين القرنين الرابع عشر والثاني عشر قبل الميلاد ، وقد استطاعت الآرامية أن تفرض نفسها على جميع أخواتها الشرقية والشمالية ، حتى أصبحت لغة التخاطب في الشرق الأدنى القديم وذلك فيما بين عامي ٣٠٠ ق . م و ٦٥٠ بعد الميلاد . ولم يكن بد من أن تتشعب هذه اللغة إلى مجموعة من اللهجات نظراً للمساحة الواسعة التي كانت تستخدم فيها ، فشملت المجموعة الشرقية منها اللهجات السائدة في بلاد العراق ، وشملت المجموعة الغربية منها اللهجات المستخدمة في سوريا وفلسطين وشبه جزيرة سيناء[١] .

أما الشعبة الأساسية الأخرى بجانب الشعبتين الكنعانية ولهجاتها والآرامية ولهجاتها فهي الشعبة الجنوبية وأهم لهجاتها العربية الجنوبية والعربية الشمالية ، ويطلق بعض العلماء على العربية الجنوبية اسم « اليمنية القديمة » أو « القحطانية » ويلقبها بعضهم أحياناً « السبئية » تسمية لها بإحدى لهجاتها الشهيرة التي تغلبت عليها ، وقد عرفنا هذه اللغة من النقوش المدوَّنة على بعض التماثيل والقبور والأعمدة والمذابح والهياكل والنقود[٢] ، وقد هدتنا هذه النقوش المتنوعة إلى أصول العربية الجنوبية القديمة وإلى طريقة كتابتها ، فعرفنا أن هذه اللغة بلهجاتها المتعددة تختلف عن اللغة العربية الشمالية التي تتمثل في العربية الفصحى ، وأهم اللهجات العربية الجنوبية أربع هي : المعينية والسبئية والحضرمية والقتبانية .

١ ـ المعينية : وهي تنسب إلى المعينيين الذين أسسوا في القسم الجنوبي من اليمن مملكة قديمة لا يعرف على وجه التحديد متى كانت نشأتها ، وإن كانت بعض الدلائل تشير إلى أنها تكوَّنت حوالي القرن الثامن ق . م .

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٠٢ ـ ١٢٣ .

(٢) انظر صوراً لكثير من هذه النقوش وحل رموزها في : ولفنسون ، تاريخ اللغات السامية ص ١٧٥-١٩٤ .

٢ - السبئية : وهي اللهجة المنسوبة إلى السبئيين الذين أقاموا مملكتهم على أنقاض مملكة المعينين ، ومن المعروف أن مدينة « مأرب » كانت عاصمة المملكة السبئية وهي مملكة كان ذات حضارة وشأن عظيم[1] وقد ظلت السبئية سائدة في بلاد اليمن خلال المدة الطويلة التي قبض فيها السبئيون على زمام الحكم ، بل لدينا من الآثار والنقوش ما يؤكد بقاء هذه اللهجة حتى في أثناء الحكم الحبشي الأول لهذه البلاد فيما بين سنة ٣٧٥-٤٠٠ بعد الميلاد .

٣ - الحضرمية : وهي لهجة تنسب إلى « حضرموت » التي استمرت أمداً غير قليل تنافس سبأ الحكم والسلطان ، وكانت حضرموت مملكة ذات حضارة أيضاً ، ولكن سبأ كانت أقوى منها فغلبتها على أمرها وأزالتها من الوجود .

٤ - القتبانية : وهي اللهجة المنسوبة إلى قتبان (Quataban) وهي كذلك مملكة ذات حضارة ، أنشئت في المنطقة الساحلية الواقعة شمال عدن ولكنها انقرضت في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد بعد الحروب الكثيرة التي نشبت بينها وبين سبأ .

وأما الحبشية فأهم لهجاتها الجعزية والأمهرية والتيجرية ، وأقدم هذه اللهجات هي الجعزية أو الحبشية القديمة[2] التي يرتد تاريخ آثارها إلى سنة ٣٥٠ ميلادية وهي قريبة الشبه من العربية .

من هذا العرض السريع للهجات العربية الجنوبية يتضح أن السبئية هي التي غلبتها جميعاً في صراعها معها ، فقوضت قبائلها ملك المعينيين كما أزالت ملك الحضارمة والقتبانيين ، وظلت لها السيادة في بلاد اليمن القديمة . وأكثر النقوش التي عثر عليها مدونة باللغة السبئية وقد عثر عليها

---

(١) انظر د. حسن ظاظا ، الساميون ولغاتهم ص ١٢٩-١٣٥ .

(٢) راجع د. حسن ظاظا ، الساميون ولغاتهم ١٩٣-١٩٩ .

في منطقة العلا شمال بلاد الحجاز، والخط الذي كانت مدوّنة به هذه النقوش هو المعروف بالخط « المسند »[1] .

هذا عن العربية الجنوبية ، أما العربية الشمالية فتنقسم إلى شعبتين: العربية البائدة والعربية الباقية وأهم لهجات العربية البائدة ثلاث هي : الثمودية والصفوية واللحيانية .

١ ـ الثمودية : وهي اللهجة المنسوبة إلى قبائل ثمود التي جاء ذكرها وذكر مساكنها في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، وتاريخ معظم النقوش المعروفة بهذه اللهجة يعود إلى القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد ، عثر عليها فيما بين الحجاز ونجد وشبه جزيرة سيناء وبالقرب من دمشق ، وقد دوّنت بخط مشتق من الخط المسند يقرأ من أعلى إلى أسفل .

٢ ـ الصفوية : وهي اللهجة المنسوبة إلى منطقة الصفا وهي تسمية اصطلاحية أطلقها بعض المستشرقين على جملة النقوش التي عثر عليها في الحرة الواقعة بين جبل الدروز وتلول أرض الصفا إذ لا نعلم أن هناك قوماً من العرب يسمون بالصفويين ، ويرجع تاريخ هذه النقوش إلى ما بين القرنين الثالث والسادس الميلاديين وقد حل معظم رموزها واكتشف حروفها الأبجدية المستشرق الألماني أنو ليتمان (E. Litmann) وقد لاحظ أن خطّها قريب من الثمودي ولا يبعد أن يكون مشتقاً منه ، وهذا التشابه بين الخطين جعل بعض العلماء يطلقون على الخط القديم الذي يبدو فيه أثر النوعين اسم «الخط الثمودي الصفوي» وإن أرادوا التميّز قالوا «خط ثمودي» و «خط صفوي » .

٣ ـ اللحيانية : وهي اللهجة المنسوبة إلى قبائل لحيان ، التي يرجح أنها كانت تسكن شمال الحجاز قبل الميلاد ، وقد عثر على نقوش كثيرة

---

(١) انظر بعض النقوش المدونة بهذا الخط في كتاب ، ولفنسون ، تاريخ اللغات السامية ص ٢٤٨ .

وانظر أيضاً د. صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ص ٥٤.

تذكر ملوك هذه القبائل وأغلب الظن أن تاريخ هذه النقوش يعود إلى ما بين سنتي (٤٠٠-٢٠٠) قبل الميلاد ، والخط الذي كتبت به مشتق أيضاً من الخط المسند غير أنه أكثر نظاماً من الخطين الثمودي والصفوي ويكتب من اليمين إلى الشمال .

ومع أن هذه المجموعة من لهجات العربية البائدة ؛ الثمودية والصفوية واللحيانية لم تصل إلينا إلا عن طريق نقوش قليلة الأهمية ـ على كثرتها ـ إلا أنها امتازت بأمرين : أحدهما أنها أقرب لهجات العربية البائدة إلى العربية الباقية ، والآخر أن الخط الذي دوّنت به يُعد من المراحل الأولى في تطور الخط العربي وانتشاره .

وقد عثر على نقوش تدل على هذا التقارب بين العربية البائدة والعربية الباقية ومن أهمّها نقشين أحدهما مدوّن على قبر امرأة تُدعى «قيض بنت عبد مناة» وهو مؤرخ سنة ٢٦٢ بعد دمار مملكة النبط اي حوالي ٣٦٨ ميلادية. والثاني هو نقش النمارة (Nemar) وهو قصر صغير للروم في الحرّة الشرقية من جبال الدروز ، وقد دون هذا النقش سنة ٢٢٨ م في مدفن أحد ملوك العرب في الحيرة الذين امتد نفوذهم إلى بادية الشام ، وهذا النقش مدوّن بالخط النبطي المتأخر الذي يشبه الخط الكوفي ولذلك يرى كثير من العلماء أن الخط الكوفي منحدر من الخط النبطي[1] .

أما العربية الباقية أو العربية الجاهلية فهي تنقسم أيضاً إلى عدة لهجات وضع علماء العربية القدماء اللغة المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم واطلقوا عليها « لغة قريش » في جانب وبقية اللهجات العربية الأخرى في جانب آخر ، ونظروا إلى الجميع نظرة معيارية لا نظرة علمية ، أو نظروا إلى اللغة المشتركة أو « لغة قريش » كما كانوا يسمونها وإلى بقية اللهجات الأخرى نظرة دينية . يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) « أجمع علماؤنا بكلام

(١) راجع ولفنسون ، تاريخ اللغات السامية ص ١٨٧-١٩٠ حيث تجد صورا لهذا النقوش . وانظر أيضاً . د. صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ص ٥٦-٥٧ .

العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم (يقصد بلهجاتهم) وأيامهم ومجالسهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة وذلك أن الله ـ جل ثناؤه ـ اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم فجعل قريشاً قطان حرمه وجيران بيته الحرام وولاته ، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم . . . وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم وأشعارهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب ، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم وعجرفية قيس ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة والكسر الذي تسمعه من أسد وقيس »[1] .

بل لقد قسم سيبويه (١٨٠هـ) لهجات العرب إلى لهجات مستحسنة ولهجات غير مستحسنة [2] ، وهذه ليست أحكاماً علمية موضوعية ، فعالِم اللغة لا فرق عنده بين أي لغة أو لهجة أو لغة أو لهجة أخرى، فليست هناك لغة أو لهجة أجمل أو أفضل من لغة أو لهجة أخرى، من وجهة النظر اللغوية الخالصة وإلاّ ترتّب على مثل هذه الأحكام غير الموضوعية أو المعيارية أن نقول أن هناك صوتاً لغوياً أجمل أو قواعد نحوية أفضل أو طريقة للنطق أرشق، وإنما نحن نستجيب لأي لغة أو لهجة بما لنا من ميراث اجتماعي ولغوي وبمدىٰ إلفنا لهذه اللهجة أو تلك اللغة. فاللهجة المصرية ليست أفضل من اللهجة الخليجية أو السورية أو العراقية أو غير ذلك من اللهجات العربية الحديثة وإنما قد تكون اللهجة المصرية أوسع انتشاراً لاعتبارات غير لغوية، ومثل ذلك في اللهجات العربية القديمة، ويترتب على ذلك أن كل لغة أو لهجة جديرة بالدراسة والتحليل وليست اللهجات كما يظن

---

(١) الصاحبي ص ٣٣ـ ٣٤.

(٢) سيبويه ، الكتاب ٤/٤٣٢ ط. هارون .

بعض الناس لا قواعد لها أو أن الناس يتكلّمونها على هواهم بـلا رابط أو ضابط فليست اللهجات أقل انتظاماً من اللغات المشتركة أو ما نطلق عليها الفصحىٰ في العربية، وإنما كل لهجة في الحقيقة ما هي إلّا صورة من صور نطق اللغة المشتركة، فاللهجات العربية القديمة والحديثة وبما فيها الفصحىٰ القديمة والحديثة ما هي إلّا صورة من صور نطق اللغة العربية، وإلّا فما معنى أن نقول إن هذه اللهجات قد انحدرت من أصل واحد، فاللغات السامية كما رأينا ما هي إلّا لهجات تفرّعت وانحدرت من السامية الأم وكذلك اللهجات العربية القديمة مـا هي إلّا صورة من صـور نطق العـربية البـاقية وكـذلك اللهجات العربية الحديثة وكل ما يمكن أن يُقال صدد هذا التنوّع اللهجي أن هناك اختلافاً على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين لهجة وأخرى لا أكثر، أما الأحكام المعيارية مثل الجمال أو القبح أو غير ذلك فإن علم اللغة لا يلتفت إليها. ومعنى هذا أن اللهجات العربية القديمة والحديثة من الناحية اللغوية تقف على قدم المساواة أمام عالِم اللغة فكل منها جدير بالدراسة والتحليل.

والحقيقة أن العرب قبل الاسلام كانت لهم ـ ككل شعوب العالم ـ لغة مشتركة ولهجات إقليمية ولا نعرف على وجه الدقة كيف تكـوَّنت هذه اللغـة المشتركة ولكن الذي لا شك فيه أن هناك عوامل سياسية ودينيـة واجتماعيـة واقتصادية ساعدت على خلق هذه اللغة المشتركة التي أُنشد بها الشعراء في العصر الجاهلي شعرهم وألقى بها الخطباء خطبهم وربما كان لقريش بحكم مكانتها الدينية والاقتصادية والاجتمـاعية قبـل الاسلام دور في استقـرار هذه اللغة المشتركة وسعة انتشارها ولا يعني هذا أن قريشاً كانت أفصـح العرب كمـا يذهب إلى ذلـك كثير من اللغـويين القدمـاء وبعض المحدثين ، يـدل على ذلك أن النبي عليه الصلاة والسلام عندما أراد أن يشيد بفصاحتـه أشار إلى انه نشأ في قبيلة « سعـد بن بكر » وهي من عليـا هوازن ولـو أن قريشـاً كانت أفصح العرب كما قال القدمـاء لكان من الأولى أن يشيـد بها النبي ، ناهيك عن الظواهر اللغوية ، التي توجد في لغة قريش ولا توجد في القرآن

الكريم ـ الذي نزل بهذه اللغة المشتركة ـ مثل تحقيق الهمز وقريش تسهل الهمز كما هو شائع مشهور .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن النصوص الأدبية الجاهلية التي وصلتنا تكاد تكون خالصة لقبائل وشعراء من غير قريش ، بل إننا لم نسمع عن شاعر قرشي فحل ، إنما معظم الشعراء منسوب إلى قبائل عربية شمالية وجنوبية ، حجازية ونجدية ، بل إن علماء العربية القدماء الذين رأوا في لهجة قريش أفصح لهجات العربية عندما حددوا القبائل التي تؤخذ عنها اللغة ويعتمد عليها في القواعد والتصريف لم يذكروا قريشاً من بينها[1] ومعنى هذا أن نسبة هذه اللغة المشتركة إلى قبيلة بعينها سواء كانت قريش أو غيرها فأمر قد تكون بواعثه دينية أو عصبية قبلية .

ولن نستطيع التوسع في الحديث عن اللهجات العربية القديمة بأكثر من هذا وإلا خرج هذا الكتاب عن الحدود الموضوعة له ، ولكن أقصى ما يمكن أن يقال صدد هذا إن الصورة اللغوية التي كانت عليها اللغة العربية في العصر الجاهلي كانت تتمثل في وجود مجموعة من اللهجات الحجازية الغربية ومجموعة أخرى من اللهجات النجدية الشرقية بالاضافة إلى هذه اللغة المشتركة التي كان يكتب أو يروى بها الشعر الجاهلي وهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم .

هذان هما موضوعان من موضوعات فقه اللغة ، أما الأول وهو نشأة اللغة الإنسانية وأصلها ، فقد خاض فيه علماء فقه اللغة من العرب والأوروبيين على النحو الذي عرضنا له وأصبح الآن من الموضوعات التي لا يهتم بها عادة علماء اللغة وإنما يذكر في تاريخ الفكر اللغوي كنموذج لنوع من الدراسات اللغوية التي لم يعد علماء اللغة الآن يخوضون فيها لافتقارها إلى الدقة والعلمية والموضوعية التي يتوسل بها علم اللغة في دراسة اللغة .

---

(١) انظر السيوطي ، الاقتراح ص ٥٦ .

أما الموضوع الثاني وهو العائلات اللغوية أو الدراسة المقارنة للغات فما زال من أهم موضوعات علم اللغة بل من أشق موضوعات علم اللغة وأكثرها صعوبة أذ يحتاج الباحث فيه إلى معرفة عدد من اللغات بالإضافة إلى معرفة واسعة بطرق التحليل اللغوي صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً ، ولم يعد هذا الموضوع من موضوعات فقه اللغة المقارن أو فقه اللغة التاريخي كما كان يسمى عند الأوروبيين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وإنما أصبح الآن فرعاً من فروع علم اللغة (Linguistics) يطلق عليه احياناً « علم اللغة التاريخي » (Historical Linguistics) أو « علم اللغة التاريخي المقارن» (Historical and Comparative Linguistics)، وسواء أكتُفي بكلمة «تاريخي» أو أضيف إليها كلمة «مقارن» فإن هذا العلم ينظر الآن إلى المقارنات اللغوية على أنها من أهم أدوات البحث العلمي في علم اللغة التاريخي ، فلا دراسة تاريخية لأي لغة دون مقارنة ، شريطة أن تتم الدراسة التاريخية أو المقارنة بين لغات تنحدر من أصل واحد ، أي بعبارة أخرى بين لغات تنتمي إلى عائلة لغوية واحدة[1] .

ولعلنا قد لاحظنا أن مشاركة علماء العربية القدماء في الدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة ، لم تتجاوز المراحل الأولى من نشأة هذا العلم ، وكانت مشاركتهم في صورة ملاحظات عابرة أو دراسات مفردة وخاصة في الأندلس . أما وضع أصول هذا العلم على أسس موضوعية وعلمية فقد تم في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، غير أن هذا العلم قد استقر في العصر الحديث أعني في النصف الثاني من القرن العشرين على أنه فرع من فروع علم اللغة كما أشرت من قبل .

ولم تكن موضوعات فقه اللغة سواء عند العرب أو الأوروبيين على هذا النحو الذي ظهر لنا من خلال الموضوعين السابقين ، أعني نشأة اللغة والعائلات اللغوية من حيث هي موضوعات ذات طابع تاريخي لغوي ،

---

(١) راجع Lehmann, Winfred, Historical Linguistics.

وإنما كانت هناك موضوعات أخرى ذات صبغة لغوية خالصة تتناول ظواهر لغوية محددة ، وكان إسهام علماء اللغة العربية القدماء في مثل هذه الموضوعات أوضح وأنضج من إسهامهم في مثل الموضوعين السابقين .

ومن بين هذه الموضوعات يبرز ثلاث موضوعات كان لعلماء فقه اللغة من العرب رأي واضح فيها، أشار إليها بعضهم إشارات عابرة وخصّص لها بعضهم كتباً ودراسات مستقلة وهذه الموضوعات هي : المشترك اللفظي ، الترادف ، الأضداد ، وهي ظواهر لغوية تقع في اللغة العربية كما تقع في غيرها من اللغات ، إذا استثنينا ظاهرة التضاد التي خصّت بها اللغة العربية وبعض اللغات السامية[١] .

وفيما يلي سنعرض لهذه الموضوعات الثلاثة من حيث هي من أوضح الموضوعات التي تناولها علماء فقه اللغة العرب أمثال ابن فارس والثعالبي وغيرهما ونظروا إليها على أنها من خصائص اللغة العربية ، ولكن ينبغي أن نلاحظ أننا لن نقف عند حدود معالجة القدماء لها ، بل سنحاول دراستها في ضوء ما توصل إليه « علم اللغة » (Linguistics) من آراء ونتائج .

---

(١) راجع . د. ربحي كمال ، التضاد في ضوء اللغات السامية ص ١٠ وما بعدها .

الفصل الثالث

(المشترك اللفظي)

يدرس علم اللغة Linguistics ظواهر الاشتراك اللفظي والترادف والتضاد في إطار نظري واحد يطلق عليه علماء اللغة « نظرية العلاقات الدلالية » Semantic Relations وهي نظرية حديثة نسبياً في ميدان الدراسات اللغوية ، تتصل بتعدد دلالة الكلمة وغموضها، كما تعد هذه النظرية جزءاً من منهج علمي أشمل وأوسع في دراسة علم الدلالة ، وهو ما يُطلق عليه « علم الدلالة البنيوي » Structural Semantics[(١)] .

أما علماء فقه اللغة من العرب أو غيرهم من اللغويين القدماء فقد درسوا هذه الظواهر دراسة منفصلة ، أي درسوا كل ظاهرة بعيداً عن الأخرى وفي إطار اللغة الواحدة أي أنهم لم يضعوا هذه الدراسة في إطار عام أو منهج يربط فيما بينها وينطبق في ذات الوقت على كل اللغات ، كما أنهم لم يَصِلُوا بين فكرة التغير الدلالي وهذه الظواهر كما فعل علماء اللغة ، ولعل ذلك يرجع إلي أن فكرة التغير اللغوي أو تطور اللغة بشكل عام لم تكن من الأفكار المؤثرة أو المتداولة بين علماء فقه اللغة قديماً .

وقد أشار ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات في عبارة جامعة يقول : « ويسمى الشيئان المختلفان بالاسمين

---

(١) راجع Lyons, John, Semantics vol. I. P. 27.
وانظر أيضاً Crystal, D. Linguistics P. 233.

المختلفين ، وذلك أكثر الكلام ، كرجل وفرس ، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو « عين الماء » و« عين المال » و « عين السحاب » ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو : « السيف » و « المهنّد » و « الحسام »[1] .

والقسم الثاني فيما أشار إليه ابن فارس هو المشترك اللفظي ، وقد عرّفه بعض العلماء بأنه « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة »[2] .

وقد ظهرت دراسات في اللغة العربية منذ وقتٍ مبكر تعالج ظاهرة الاشتراك اللفظي ، ومن الروّاد في هذا المجال ، الأصمعي (ت ٢١٥ هـ) وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)[3] . غير أن كتاب « المنجد في اللغة » لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي ، المشهور بكراع (ت ٣١٠ هـ) يُعدُّ من أشمل الكتب العربية التي تناولت موضوع الاشتراك اللفظي[4] . والملاحظ على هذه المؤلّفات أنها كانت تهتم بسرد الكلمات وذكر معانيها ، ولكنها لم تهتم بتفسير هذه الظاهرة أو معالجتها بصورة علمية دقيقة ، وكان الخلاف بينهم حول وجود الظاهرة في اللغة العربية أو عدم وجودها ، كما سيطر التفكير العقلي المنطقي أحياناً على التفسيرات القليلة التي قالوا بها ؛ فقال بعضهم إن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية ، فإذا وزّع كل منهما على الآخر لزم الاشتراك[5] .

ولكن ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) يرد هذه الحجة العقلية مشيراً إلى

---

(١) الصاحبي ص ١١٦ .

(٢) السيوطي ، المزهر ١/٣٦٩.

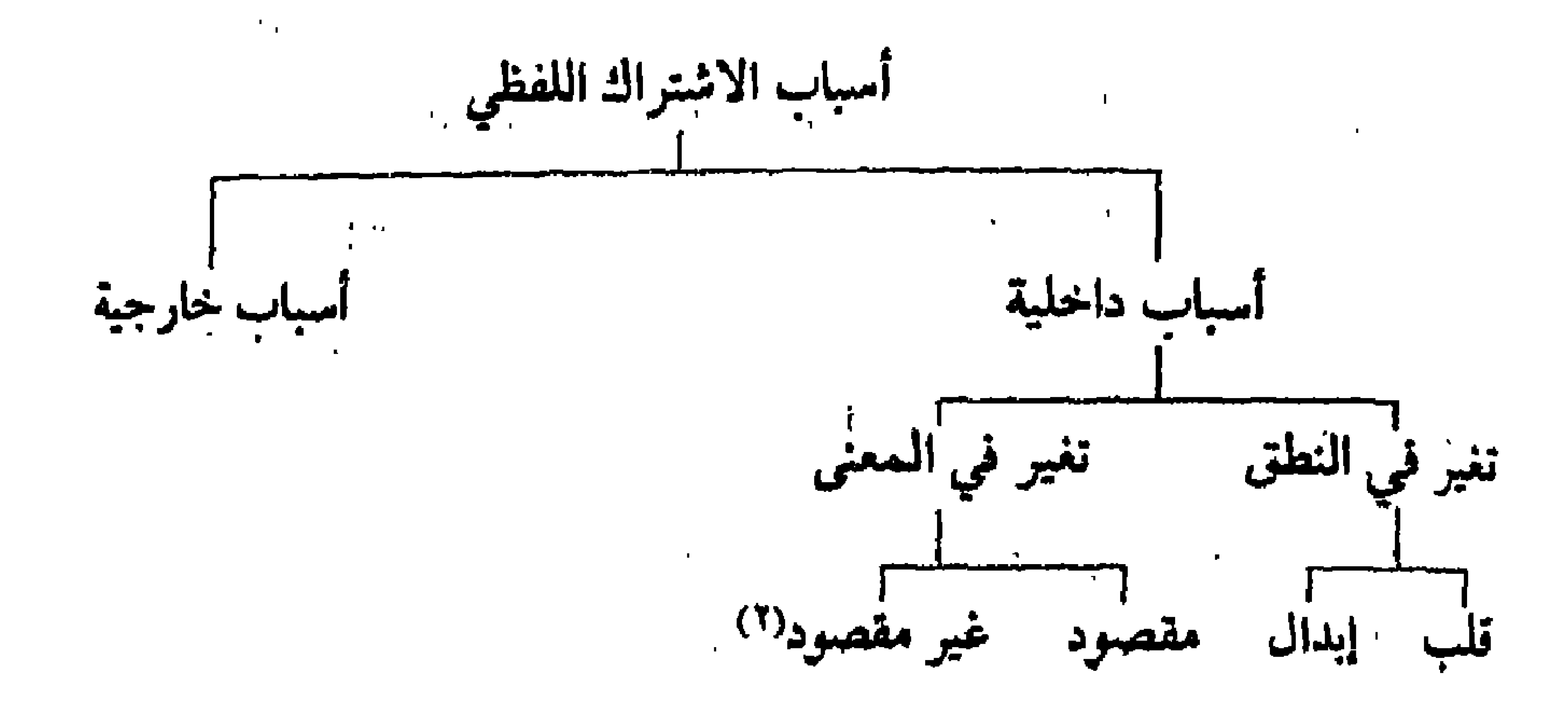
(٣) انظر المصدر السابق ، نفس الصفحة ، وانظر عرضاً لمؤلفات هؤلاء الرواد وغيرهم في موضوع الاشتراك اللفظي في كتاب د. أحمد مختار عمر ، من قضايا اللغة والنحو ص ١٢ وما بعدها .

(٤) انظر مقدمة الكتاب ص ١٢-١٧

(٥) السيوطي ، المزهر ١/٣٦٩.

أسباب وقوع الاشتراك اللفظي بقوله « فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أحدهما ضد الآخر ، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية ، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا العلل . . . فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين ، وإن اتفق اللفظان وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين (يقصد لهجتين) أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع»[1].

وهو هنا يفسر ظاهرة الاشتراك باختلاف اللهجات ، وتوهم القارىء أو السامع وعدم إدراكه للفروق الدلالية بين الكلمات ، وبصورة عامة يمكن أن نلخص أسباب وقوع الاشتراك اللفظي في الشكل الآتي :



فأما الأسباب الخارجية فتتحقق حينما تستعمل الكلمة بدلالتين في بيئتين مختلفتين ، بحيث إذا نظرنا إلى الكلمة في بيئتها أو في اللهجة التي تستعمل فيها، لم يكن هناك اشتراك لفظي ، ولكن إذا نظرنا إليها داخل الثروة اللفظية للغة حدث الاشتراك مثال ذلك كلمة « الضنا » التي تستعمل بمعنى المرض وتطلق على الطفل الصغير عند قبيلة طيء[3] . وكلمة

(١) السيوطي . المزهر١/٣٦٩.
(٢) انظر مقدمة كتاب المنجد في اللغة ص٢٢.
وانظر ايضاً د. احمد مختار عمر ، من قضايا اللغة والنحو ص ١٩.
(٣) كراع ، المنجد في اللغة ص ٢٤٨ .

« السيد » التي تدل على الذئب ولكنها عند هذيل تعني الأسد[١] ومثل ذلك إطلاق قبيلة تميم كلمة « الألفت » على الأعسر ، أما عند قبيلة قيس فتطلق الكلمة على الأحمق[٢] .

وأما التغير في طريقة النطق ، سواء عن طريق القلب أو الابدال ، فسبب هام من أسباب وقوع الاشتراك ، مثال ذلك ما يشتق من الجذرين (دام) و (دمى) ، فإذا أخذنا صيغة استفعل من (دام) فستكون (استدام) ، أما من (دمى) فستكون (استدمى)، غير أن الفعل (استدام) قد يستعمل بمعنى (استدمى) ، وبذلك يصبح لدينا الفعل (استدام) المقلوب عن (استدمى) ، والذي يطابق الفعل (استدام) غير المقلوب عن شيء مما يكوّن معه اشتراكاً لفظياً .

ومثل ذلك أيضاً إطلاق كلمة (الفروة) على جلد الرأس والغنى ، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (الثروة) قلبت الثاء فاء على طريقة العرب في مثل : جدث وجدف وحثالة وحفالة[٣] . وكذلك ما روي من (دعم الشيء) بمعنى قواه ودعمه ، وبمعنى دفعه وطعنه ورماه ، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (دحم) بالحاء ، وقد تطورت هذه الحاء وجهرت بسبب مجاورتها للدال المجهورة ، فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو العين فصارت (دعم) ومن ثم التبست لذلك بكلمة (دعم) بمعنى قواه فنشأ الاشتراك اللفظي نتيجة لذلك[٤] .

وكذلك نجد اشتراكاً بين الفعلين (خاط) من الخياطة والفعل (خطا) من الخطو ولكن بقلب (خطا) إلى (خاط) ومثل ذلك أيضاً (حلك) و (حنك) وغيرها[٥] .

---

(١) المصدر السابق ص ٦٣ .

(٢) السيوطي ، المزهر ١/٣٨١.

(٣) د. رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ص ٢٩٢ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) انظر أمثلة اخرى على ذلك في مقدمة تحقيق كتاب المنجد ص ٢١ .

أما التغير في المعنى فبعضه يتم عن قصد والآخر يتم تلقائياً أي غير مقصود غير أن التغير المقصود يتم كثيراً في البيئات العلمية لوضع مصطلحات علمية مثل ما حدث لكثير من الكلمات في اللغة العربية إبان القرون الثلاثة الأولى من الهجرة عندما تحولت كثير من الكلمات عن دلالتها اللغوية لتأخذ دلالات اصطلاحية في بيئات الفقهاء والمتكلمين وعلماء اللغة والفلاسفة والأطباء وغيرهم[١] .

كما يشكل التغير التلقائي أو غير المقصود سبباً من أسباب الاشتراك اللفظي ، فقد يحدث لسبب ما ، أن تكتسب كلمة ما دلالة جديدة ، وتبقى دلالتها الأولى مستعملة فيحدث الاشتراك بين الدلالتين .

مثال ذلك كلمة (العين) التي تشير دلالتها المعجمية إلى العين الباصرة ، وتستعمل بمعنى عين الماء أو الجاسوس أو الدلالات التي أفاض في ذكرها علماء فقه اللغة[٢] .

ومثل ذلك أيضاً كلمة (البأس) ومعناها المعجمي الحرب ، ثم أصبحت تدل على كل شدة ، وكلمة (المأتم) التي تدل على اجتماع الرجال أو النساء ثم خصصت الدلالة على اجتماع النساء في الحزن خاصة ، وكذلك (الخال) بمعنى المكان الخالي والعصر الماضي والشامة في الوجه وأخو الأم وغير ذلك كثير .

وقد أدت كثرة المشترك اللفظي على هذا النحو في اللغة العربية إلى استغلاله فنياً فانتشرت في الشعر العربي ظاهرة التورية وهي استخدام الألفاظ المشتركة في عدة معان قد تؤدي إلى غموض المعنى واحتماله أكثر من دلالة ولذلك استخدمه بعض الناس حيلة للخروج من اليمين المكره عليها وألّف في ذلك ابن دريد (ت ٣٢١هـ) كتاباً اسماه «الملاحن».

---

(١) راجع حلمي خليل ، المولد في العربية ص ٣٠١-٣٢٣.

(٢) السيوطي ، المزهر ١/٣٧٢-٣٧٥.

أما علماء اللغة في العصر الحديث فقد اختلفت نظرتهم لظاهرة الاشتراك اللفظي عن نظرة فقهاء اللغة، ولذلك وجد عندهم مصطلحان يدلان على هذه الظاهرة هما :

١ ـ المشترك اللفظي Homonymy

٢ ـ تعدد المعنى Polysemy

ولذلك فإن بعض علماء اللغة ينظرون إلى كل من المشترك اللفظي وتعدد المعنى على أنهما موضوعان مستقلان [١] بينما يجمع بينهما علماء آخرون على أنهما صورتان لظاهرة واحدة هي تعدد المعنى[٢] .

ومع ذلك فالمصطلح الأول Homonymy يدل عندهم جميعاً على : كلمة أو أكثر تتطابقان في النطق ، ولكنهما تختلفان في المعنى ، مثال ذلك في اللغة الانجليزية كلمة Flower بمعنى الزهرة وكلمة Flour بمعنى الدقيق أو الطحين ، فإذا تشابهت الكلمتان في النطق والهجاء، فيدل على ذلك مصطلح آخر هو Homography مثال ذلك في اللغة الانجليزية أيضاً كلمة Rest بمعنى « الباقي » وبمعنى « يستريح »[٣] .

وأما المصطلح الثاني وهو تعدد المعنى Polysemy فيستعمل للدلالة على كلمة أو جملة لها دلالتان أو أكثر ، مثال ذلك في اللغة الانجليزية كلمة Head بمعنى رأس الإنسان ورأس عود الكبريت[٤] .

ويرى بعض علماء المعاجم أن هذا المصطلح ما هو إلا نوع من المصطلحات اللغوية العامة التي تستعمل أحياناً بمعناها اللغوي دون المعنى الاصطلاحي ، لكي تشير إلى الدلالات المتعددة لكلمة واحدة ، ويرى أن من الأفضل تحاشي مثل هذه المصطلحات ، وأن نتحدث بدلاً من ذلك

---

(١) Zagusta, Ladislay, Manual of lexicography, P. 60, P. 74

(٢) Lyons, op. cit vol II P. 550.

(٣) Harthmann and Storb, Dict. of. lang. and ling. P. 105 .

(٤) Ibid P. 150

عن تزايد معنى كلمة ما ، أو المعاني المختلفة لكلمة ما(١) . وبناء على ذلك يحلل دلالة الكلمة بالنسبة للمشترك اللفظي إلى المعنى المباشر أو الدلالة المباشرة Direct Sense وهي الدلالة التي يجب أن يعول عليها مؤلف المعجم أو المعجمي ، وهذا المعنى المباشر للكلمة هو المعنى الذي تتحدد بالنسبة له بقية الدلالات الأخرى ، التي يمكن أن نتعرف عليها من خلال مستويات معينة من الاستعمال اللغوي ، أما الدلالة المباشرة فهي لا تنتمي إلى مستوى محدد في الاستعمال ، أو هي طبقاً للتحليل السيكولوجي لدلالة عبارة عن المعنى المباشر الذي يتبادر إلى ذهن المتكلم بلغة ما عند رؤيته أو سماعه لكلمة ما وهي في حالة الافراد بعيداً عن السياق(٢) .

ومعنى هذا أن للكلمة دلالة مباشرة ودلالات أخرى تتصل بهذه الدلالة المباشرة جاءت عن طريق التطور الدلالي ، مثال ذلك كلمة Nut حيث يدل معناها المباشر على « ثمرة الجوز » وهي أيضاً اسم يطلق على نوع من الأجهزة ، ويشبه ذلك في اللغة العربية كلمة « البرق » حيث يدل معناها المباشر على الضوء الخاطف ، أما معناها الذي جاء عن طريق التطور الدلالي أو الاصطلاح فهو « التلغراف » ، وهذه الدلالات الأخرى هي التي توضع تحت مصطلح المشترك اللفظي بالمفهوم الاصطلاحي في علم اللغة(٣) .

غير أنه يمكن القول بصورة عامة بأن علماء اللغة يذكرون أنواعاً ثلاثة تدخل في نطاق ظاهرة الاشتراك اللفظي وهي :

١ ـ تعدد المعنى لكلمة ما نتيجة لاستعمالها في مواقف مختلفة .

٢ ـ دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة للتطور الدلالي سواء المقصود أو غير المقصود .

---

(١) Zgusta, op. cit P. 61.

(٢) Ibid, P. 62.

(٣) Ibid, Pp. 62-64.

٣ ـ وجود أكثر من كلمة تدل كـل منهما على معنى ولكنهمـا متحدتـان في النطق ويرى المـرحوم د. إبـراهيم أنيس أن النوعين الأول والثـاني ليسا من المشترك اللفظي كذلك لا يُعُد كلمات النـوع الثالث ممـا يدخـل تحت هذا المصطلح إلا إذا اختلفت فيـه الدلالتـان كل الاختـلاف ، ولذلـك فهو يـوافق على مـا ذهب إليـه ابن درستـويـه (ت ٣٤٧ هـ) من رفض معـظم الكلمات التي عـدت من المشتـرك اللفظي واعتبـرها من المجـاز[١] وهو مـا ذهب إليه بعض علماء اللغة والمعاجم حينما قالوا إن المعجمي لا ينبغي أن يقول بالمشترك اللفظي إلا في حـالة التبـاين التام بين الـدلالتين ، حتى ولو كان هناك تطابق تام في النطق ، فإن مثل هذا النوع مـن الكلمات يُعـد فقط من المشترك الصوتي Homophony وليس من قبيل المشترك اللفظي[٢] .

ويبدو أن الخلاف بين علماء فقه اللغة وعلماء اللغـة في تحديـد الفرق بين المشترك اللفظي وتعدد المعنى يتصل بتحـديد مفهـوم الكلمة عنـد كل منهمـا ، لأن المصطلحين يشيـران إلى دلالة كلمـة واحدة على مـدلولين ، وعلى هـذا فـإن الاشتـراك اللفـظي ليس اختـلاف الـدلالـة في إطـار نفس الكلمة ، بل هو في الحقيقة وجود دلالتين أو أكثر لكلمتين أو عدة كلمات ، لأن لكل كلمة صيغة دالة على معنى هي جزء من بنيتها على الأقل في اللغة العربية فإذا تنوعت واختلفت الصيغ تعددت الكلمات ، وبالمثـل إذا تنوعت الـدلالات تعـددت الصيـغ ، ومعنى هـذا أن تعـدد المعنى يعني أن صيغـة واحـدة لها أكثر من دلالتين إحداهمـا ما يـطلق عليـه علمـاء اللغـة المعنى المبـاشـر Direct Sense والأخـرى الـدلالـة التي حـدثت عن طـريق التـطور الدلالي أو المجاز .

وبناء على ذلك ، فإن الفرق بين المشترك اللفظي وتعـدد المعنى ، قد يتعلق في النهاية بتحديد صيغة الكلمة ، لما لها من أثر في تحديـد المعنى

---

(١) د. إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ص ٢١٣-٢١٤ .

(٢) Zagusta, op. cit P. 78.

المعجمي لها ، فالدلالتان المختلفتان لصيغة لغوية واحدة تعتبران كلمتين مختلفتين في إطار المشترك اللفظي ، ومن ثم يكون لهما مدخلان مختلفان في المعجم ، ولكنهما تعتبران كلمة واحدة في إطار تعدد المعنى فيكون لهما مدخل واحد . كما يمكن التميز بين النوعين عن طريق الاشتقاق ، فكثيراً ما تكون الصيغة اللغوية واحدة ولكن من جذرين مختلفين وذات دلالتين مختلفتين .

مثال ذلك كلمة « الكلية » في عبارة مثل « كلية الآداب » تختلف دلالتها عن كلمة « الكلية » في عبارة مثل « القضية الكلية » ، حيث يدل المعنى في العبارة الأولى على مؤسسة علمية هي جز من الجامعة ، أما في العبارة الثانية فتدل على العموم والشمول ولا علاقة بين الدلالتين ، ومن ثم يمكن النظر إليهما على أنهما كلمتان مختلفتان ، اتفقتا في الصيغة فقط ، لأن الكلمة الأولى هي ترجمة لكلمة College الانجليزية ، في حين أن الثانية مأخوذة من الجذر السامي القديم (ك ل ل) الدال على العموم والشمول .

ومثل ذلك أيضاً في كلمة « النوى » جمع نواة ، وكلمة « النوى » بمعنى البعد ، فوجه الشبه هنا بين صيغة الجمع وصيغة المفرد ، وعلى العكس من ذلك نجد الدلالات المختلفة لكلمة « عين » تمثل عين المال أو عين الماء . . . الخ فهي عبارة عن دلالات مختلفة لكلمة واحدة من أصل اشتقاقي واحد هو الجذر (ع ي ن) .

وهنا نجد أن علماء المعاجم يتخذون من الاشتقاق وسيلة لمعرفة الفرق أو للتفريق بين تعدد المعنى والمشترك اللفظي ذلك لأنهم يراعون الجانب العملي ، ولذلك يفرقون بين الدراسة النظرية التي يخوض فيها علماء اللغة ، وبين عمل المعجمي الذي يراعي الجانب العملي عند تأليف المعجم ، ومع ذلك فهناك أمران لا بد لمؤلف المعجم أن يلتفت إليهما بدقة وهما :

١ ـ أنه سيجد أن اختلاف صيغ الكلمات لا يحدث نتيجة لوجود أو عدم وجود دلالات مختلفة أو علاقات مختلفة بين الكلمات ، وإنما سيجد أن الدلالة الواحدة يمكن أن توجد في عدة كلمات ، ولكن بدرجات متفاوتة ، ولذلك لا بد له من أن يتعامل في معجمه مع كل كلمة على حدة ، إذا تأكد أنها من قبيل تعدد المعنى ، ومن الأفضل أن يجعل لها مدخلاً مستقلاً في المعجم .

٢ ـ قد يحدث بعض اللبس فيظن أن بعض الكلمات من المشترك اللفظي أو تعدد المعنى ، وهما ليس كذلك ، والحكم في مثل هذه الحالات للسياق .

وهكذا نجد إن الفيصل في تحديد الفرق بين تعدد المعنى والمشترك اللفظي يعود إلى الصيغة أو الاشتقاق أو السياق أو إليهم جميعاً قبل أن نقول بهذا أو بذاك .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

(الترادف)

عرفنا أن المشترك اللفظي هو عبارة عن كلمات متشابهة في النطق والكتابة ولكنها مختلفة في الدلالة ، وأما تعدد المعنى فهو عبارة عن كلمة واحدة لها أكثر من معنى ، أي أن كلاً منهما يتصل في نهاية الأمر بتعدد المعنى وتشابهه .

أما الترادف فعلى العكس من ذلك ، إذ هو عبارة عن وجود كلمة أو أكثر لها دلالة واحدة ، أي أن الكلمات هنا هي المتعددة ، أما المعنى فغير متعدد . وقد عرّف بعض علماء العربية القدماء الترادف بقولهم : « هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد »[1] .

وقد لفتت ظاهرة الترادف في اللغة العربية أنظار العلماء فأولوها عناية ملحوظة وعدّها بعضهم من أبرز خصائص اللغة العربية ، ومما يدل على اهتمام هؤلاء العلماء ، أن بعضهم قد أفرد كتباً للكلمات المترادفة ، فألف ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) كتاباً في أسماء الأسد ، وكتاباً آخر في أسماء الحية ، كما ألّف الفيروزأبادي (ت ٨١٧ هـ) كتاباً أسماه « الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف » وكتاباً آخر أسماه « تدقيق الأسل في أسماء العسل » ذكر فيه للعسل ثمانين اسماً ، ومع ذلك لم يستوفها جميعاً

---

(١) السيوطي ، المزهر ١/٤٠٢ .

فيما يزعم السيوطي (ت٩١١ هـ) ففاته منها اثنان، أولهما «الصرخدي» وقد ذكره أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) في أماليه، والثاني «السعابيب» الذي ذكره الزجاجي (٣٣٩هـ) في أماليه أيضاً.[1]

وكما اختلفوا حول وقوع الاشتراك اللفظي، اختلفوا أيضاً حول الترادف، فأنكره فريق منهم واثبته فريق آخر، وصدد هذا يقول ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف، والمهند، والحسام. والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد وهو السيف وما بعده من الألقاب صفات ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قوم فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف، وعضب وحسام وقال آخرون، ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا وكذلك الأفعال نحو: مضى وذهب وانطلق وقعد وجلس ورقد ونام وهجع .... وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»[2].

ثم يمضي ابن فارس ملقياً مزيداً من الضوء على هذا الخلاف فيقول: «واحتج أصحاب المقالة الأولى بأنه لو كان لكل لفظة معنى غير الأخر، لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته، وذلك أنّا نقول في «لا ريب فيه» لا شك فيه، فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ، فلما عبر عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد»[3].

ثم يوضح رأيه في قضية الترادف فيقول: «ونحن نقول إن في «قعد» معنى ليس في «جلس»، لا ترى أنّا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمقعد وقعدت المرأة عن حيض، وتقول لأناس من الخوارج «قعدة» ثم نقول: كان مضطجعاً فجلس ـ فيكون القعود عن قيام والجلوس عن

(١) المصدر السابق ١/٤٠٨-٤٠٩.

(٢) انظر الصاحبي، ص ١١٤-١١٥.

(٣) المصدر السابق ص ١١٥

حالة هي دون الجلوس لأن الجِلس المرتفع ، فالجلوس ارتفاع عما هو دونه وعلى هذا يجري الباب كله »[1] .

ثم يرد على من يرفض وقوع الترادف بين الكلمات قائلاً : « وأما قولهم إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء ، فإنا نقول إنما عبر عنه عن طريق المشاكلة ، ولسنا نقول إن اللفظين مختلفان فيلزمنا ما قالوه ، وإنما في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى »[2] .

أما ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) فيبين أسباب نشأة الترادف في اللغة العربية ويرجع ذلك إلى اختلاف اللهجات أو المجاز أو عدم إدراك الفروق الدلالية بين الكلمات أو اختلاف الصيغ فيقول : « لا يكون فَعَلَ وأَفْعَل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين ، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ، وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق ، فظنوا أنها بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم ، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب ، فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة ، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا ، أو يكون على معنيين مختلفين أو تشابه شيء بشيء »[3] .

ويؤكد ابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ) عدم إيمانه بوقوع الترادف الكامل بين الكلمات فيقول : « كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما

---

(١) المصدر السابق ص ١١٦

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة

(٣) السيوطي ، المزهر ١/٣٨٤-٣٨٥.

غمض علينا فلم نلزم العرب جهله »[1] .

وإلى مثل هذا ذهب أبو هلال العسكري (ت ٤٠٠ هـ) غير أنه لم يكتفِ بالبحث النظري في ظاهرة الترادف وإنما ألّف كتاباً يشرح فيه نظريته في الفروق الدلالية بين المترادفات أسماه «الفروق في اللغة» أو « الفروق اللغوية » ، وهو يستند فيه إلى الطبيعة الرمزية للكلمات لكي يفرق بين الدلالات يقول في مقدمة الكتاب : « الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني ، أن الاسم كلمة تدل على المعنى دلالة الإشارة وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف ، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة ، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد ، فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صواباً ، فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه»[2] .

ومعنى هذا أن أبا هلال العسكري يرى أن الترادف غير واقع لوجود فروق دلالية بين الكلمات ، أو بمعنى آخر أنه يرى أن التطابق الدلالي التام بين الكلمات التي يُظن أنها من المترادف غير موجود ، وهو يضرب على ذلك أمثلة كثيرة تستغرق الكتاب كله . فقد يستند إلى الوظيفة النحوية والصرفية للكلمة في إثبات الفرق الدلالي يقول : « الفرق بين العلم والمعرفة ، أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد ، فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما»[2] ومثل ذلك في الفروق من جهة الحروف التي تتعدّى بها الأفعال كالفرق بين العفو والغفران تقول: «عفوت عنه فيقضي ذلك محو

---

(١) المصدر السابق ، ١/٣٩٩-٤٠٠ .

(٢) أبو هلال العسكري ، الفروق في اللغة ص ١٣ .

الذنب والعقاب»، وتقول : غفرت له فيقضي ذلك ستر الذنب وعدم فضحه»[1]. كما يستند إلى الوظائف الشكلية للكلمات وصيغتها في التفريق بين المعاني ، فنراه يتحدث عن الفرق بين الصفة والاسم والصفة والنعت والصفة والحال وهكذا [2] ، كما يعتمد على الدلالة أو المعنى في استعمال أهل اللغة فيفرق بين المدح والتقريظ فيقول إن المدح يكون للحي والميت والتقريظ لا يكون إلا للحي وخلافه التأبين لا يكون إلاّ للميت[3].

على هذا النهج أخذ أبو هلال العسكري يتعقب الفروق الدلالية بين : الثناء والمدح والإطراء ، والهجو والذم والسب والشتم ، والعتاب واللوم ، والهمز واللمز وغير ذلك[4] .

وهكذا نجد أن علماء العربية القدماء درسوا ظاهرة الترادف على نحو دقيق على الرغم من اختلافهم حول وقوعه ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى اختلاف نظرة كل منهم إلى الظاهرة ، فالذين قالوا بوقوع الترادف كانوا ينظرون إلى الثروة اللفظية في اللغة العربية نظرة وصفية آنية Synchronic أي كانوا ينظرون إلى اللغة كما هي في فترة زمنية محددة أو كما وصلت إليهم في عصرهم ، أما الذين كانوا يقولون بعدم وقوع الترادف فقد كانوا ينظرون إلى اللغة نظرة تاريخية تطورية Diachronic أي كانوا ينظرون إلى اللغة عبر فترات زمنية مختلفة ولذلك قالوا إن وقوع الترادف أثر من آثار التداخل اللهجي أو التطور الدلالي ، ومع ذلك لم نعدم عندهم النظرة التحليلية القائمة على التحليل الدلالي للكلمات كما في صنيع أبي هلال العسكري .

أما علماء اللغة في العصر الحديث فقد عرّفوا الترادف كما عرّفه علماء

---

(١) المصدر السابق ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١-٢٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٢-٤٣ .

العربية القدماء فقالوا إنه عبارة عن كلمتين أو أكثر لهما دلالة متطابقة(١) كما حكموا السياق في القول بالترادف بين بعض الكلمات ، وبناء على ذلك عرّفوا الترادف تعريفاً آخر فقالوا إن الترادف المطلق أو التام يحدث عندما تحل كلمة محل أخرى في جميع السياقات المختلفة وهو أمر نادر الوقوع(٢) . وفكرة السياق أدركها علماء العربية القدماء بصورة عامة وفيما يتصل بظاهرة الترادف خاصة ، فقد أشار إليها ابن درستويه وابن الأعرابي وغيرهما عندما ذكروا عدم معرفة السامع لكلام العرب والصلة فيه ، كما قال ابن درستويه ، أو كما قال ابن الأعرابي ربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله وهو هنا يعني أننا قد نجهل الظروف أو السياقات المختلفة التي كانت تستعمل فيها الكلمات وبالتالي نظن أنها من المترادف(٣) .

وقد قسّم علماء اللغة وعلماء المعاجم في العصر الحديث الترادف إلى درجتين هما :

١ ـ الترادف التام Absolute Synonymy.

وذلك في حالة التطابق التام أو المطلق بين كلمتين أو أكثر ويعني هذا التطابق فيما تشير إليه الكلمة سواء من حيث معناها الأصلي أو المعاني التي ترتبط وتوحي بها Connotation وهذا الشرط يجعل من الترادف التام أو المطلق أمر نادر الوقوع في أي لغة .

٢ ـ شبه الترادف Near-Synonymy

وذلك في التشابه الدلالي الواضح بين كلمتين أو أكثر سواء في المعنى الأصلي أو في الدلالات المرتبطة أو المتضمنة في الكلمة ولكنْ هناك خلاف في الدلالة فيما أطلق عليه علماء المعاجم «درجة التطابق» Rang Of Application وذلك حينما تستعمل الكلمة في سياق معين ولا تصلح

---

(١) Harthmann and stork, op. cit P. 230.

(٢) Ibid, P. 230.

(٣) راجع السيوطي ، المزهر ١ / ٣٨٤.

الأخرى في السياق نفسه وكلاهما بمعنى واحد ، فأي اختلاف يؤدي إلى شبه الترادف . أما التطابق التام بينها فهو الترادف التام أو المطلق وهو أمر نادر الوقوع ، فقد تتفق كلمتان في الدلالة الأصلية ولكن الدلالات الهامشية أو المتضمنة قد تختلف مما يؤدي إلى وقوع نوع من الترادف ، ومعنى هذا أن الترادف يحدث من اختلاف مستويات الاستعمال أو الأشخاص ، أي بعبارة أخرى أن الكلمتين قد تتفقان في المعنى الأصلي ولكنهما تختلفان في درجة التطابق إذا ما نظرنا إلى الدلالات الهامشية أو بالنسبة لسياقات معينة أو اشخاص بعينهم[1] .

وقد ترتب علي هذا الفهم لظاهرة الترادف أهمية خاصة في العمل المعجمي ، إذ كثيراً ما يتم شرح معنى الكلمة في المعجم بكلمة أخرى ، وهذا يعني بالضرورة أن الكلمتين بمعنى واحد ، أو على الأقل أن درجة التطابق الدلالي بينهما ليست واسعة . والواقع أن الشرح بالمرادف يسبب مشكلة معجمية ، إذ قد يوقع المستعمل للمعجم في حلقه مفرغة وهو ما شعر به أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) فيما رواه حين قال : « قلت لأعرابي : المحبنطيء قال المتكأكيء ، قلت وما المتكأكيء ، قال المتآزف ، قلت وما المتآزف قال أنت أحمق »[2] . وأبو زيد ليس بأحمق قطعاً ـ كما يظن الأعرابي ـ لأنه كان يزيد معرفة الفروق الدلالية بين كل كلمة ، فأدخله هذا الأعرابي فيما يطلق عليه علماء المعاجم مصطلح « الدور » Circularity لأنه شرح له الكلمة بمرادف لها[3] وهو أمر يضع مؤلف المعجم في موقف لا يحسد عليه ، لأن إدراك الفروق الدلالية الدقيقة بين الألفاظ أو الكلمات شبه المترادفة Near - Synonymy أمر تحفه المخاطر إذ ليس بين يديه مقياس

(١) Zgusta, op. cit, P. 89.
وانظر أيضاً د. داود حلمي ، المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر ص ٢٧٤ .
(٢) السيوطي ، المزهر ١/٤١٣ .
(٣) د. محمود فهمي حجازي ، المعجمات الحديثة ص ٥٢ .
وانظر أيضاً د. علي القاسمي ، علم اللغة وصناعة المعاجم ص ١٥٠ .

دقيق يعرف به تلك الفروق ، ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يتجاهل وجودها . ومن ثم يقع على عاتقه أن يتبع دائماً التطورات الحديثة والمعاصرة في دراسة المفردات وتحليل دلالاتها وعلاقة بعضها ببعض ، وكل ذلك يساعد مؤلف المعجم على إدراك العلاقات الدلالية بين الكلمات وخاصة فيما يتعلق بالترادف وغيره من الظواهر الدلالية .

وقد يحدث الترادف لأسباب كثيرة منها ـ كما ذكرنا من قبل ـ التطور الدلالي أو تداخل اللهجات ، كما قد يحدث للأسباب التالية :

١ ـ الترادف بين مجموعة من الألفاظ الدخيلة ومجموعة من الألفاظ الأصيلة. مثال ذلك في اللغة العربية المعاصرة كلمة « التليفون » الأوروبية الأصل والتي عربت بكلمة « الهاتف » ومع ذلك فالكلمتان تستخدمان معاً في العربية المعاصرة ، ومثل ذلك كلمة « التليفزيون » وتعريبها « الإذاعة المرئية » وكذلك كلمة « قطار » و « رتل » الأولى تستعمل في المشرق العربي والثانية في المغرب وكذا الكلمة الإيطالية « تياترو » وكلمة « مسرح » فما زال بعض الناس يستعملون الأولى ، ومع ذلك فثمة فرق في الاستخدام السياقي بين كل كلمة من هذه الكلمات ، فنحن نتكلم أحياناً عن « الهاتف الذي هتف بي » وهو هنا ليس التليفون ، كما نذكر أيضاً « الرتل من السيارات » وليس هذا بالقطار ، كما تكتب الصحف عن « مسرح الجريمة » وليس هو المقصود بالتياترو . ومعنى ذلك أن مثل هذه الكلمات قد تكون مترادفة في عدد من السياقات ولكنها غير مترادفة في عدد آخر .

٢ ـ الترادف بين لفظتين من مستويين أو لهجتين مختلفتين .

مثال ذلك في العربية المعاصرة أيضاً (سيارة نقل) في مصر (شاحنة) في دول الخليج والمغرب (محطة بنزين) في مصر (طلمبة بنزين) في السودان (بنزينخانة) في العراق ، الفعل (حجر) في تونس يرادف الفعل (منع) في معظم اللهجات العربية الحديثة .

٣ ـ الترادف باختلاف المعنى الانفعالي والتقويمي .

وهنا قد نجد في العربية المعاصرة عدداً من الثنائيات تُعبر الكلمة منها عن دلالة تختلف عن الأخرى ، فقد يوصف شخص ما بأنه « محافظ » وهي ذات دلالة هادئة خالية من العنف ولكن وصفه بأن « رجعي » أو «متزمت» تجوي تقويماً سلبياً وعنيفاً ومع ذلك فكثيراً ما ترادف إحداهما الأخرى في الاستعمال ، وعلى العكس من ذلك إذا وصف شخص ما بأنه « مجدد » فقد يكون ذلك مقبولاً في عدد من الدول العربية ، ولكنه إذا وصف بأنه « تقدمي » أو « ثوري » كان محل شبهه في بعض الدول العربية الأخرى [1] .

وبشكل عام يمكن لنا أن نتحقّق من وقوع الترادف طبقاً لعدة شروط قد تصلح أيضاً هادياً في وضع المعاجم وهي:

١ ـ لا نقول بالترادف إلا إذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي القديم كان يفهم مثلاً من كلمة (جلس) معنى لا يستفيده من كلمة (قعد) وهذا يعني التأكد من السياقات التي كانت تستخدم فيها الكلمات قديماً وحديثاً ، فإذا ثبت التطابق قلنا بالترادف .

٢ ـ الاتحاد في البيئة اللغوية أي أن تكون الكلمتان من بيئة لغوية واحدة أو لهجة واحدة ، ولم يفطن المغالون في القول بالترادف إلى هذا الشرط ، وخاصة من القدماء إذ عدوا اللهجات العربية وحدة واحدة واعتبروا الجزيرة العربية بيئة واحدة وليس الأمر كذلك ، فقد تكون اللغة المشتركة أو الفصحى بيئة واحدة أو مستوى واحد من مستويات الاستعمال لكن لكل لهجة مستوى يختلف عن الأخرى .

٣ ـ الاتحاد في العصر فقد يقع الترادف نتيجة لاختلاف الأزمان والعصور ؛ فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد

---

(١) د. محمود فهمي حجازي ، المرجع السابق ص ٥٣ـ٥٤ .

خاص وزمن معين فإذا بحثنا عن الترادف فيجب ألّا نتلمسه في شعر شاعر جاهلي وشاعر معاصر مثلاً .

٤ ـ ألا يكون أحد اللفظتين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر مثل كلمات « الصقر » و« الزقُر » و« السقر » حيث نلاحظ أن إحداهما تعدّ أصلاً والآخرتين تطوراً لها[١] . ومهما يكن من أمر ، وكيفما كان نشوء هذا القدر من الكلمات المترادفة في اللغة العربية فقد أفادت هذه الظاهرة في التوسع في التعبير الأدبي والفني كما في السجع والجناس والتورية وغير ذلك من أصناف البديع .

---

(١) د. رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ص ٢٨٤ـ ٢٨٥ .

الفصل الخامس

(الأضداد)

وهي ظاهرة تتصل أيضاً بالعلاقات الدلالية بين الكلمات، مثل المشترك اللفظي والترادف، وإذا كانت كثير من اللغات تشترك مع اللغة العربية في وجود الاشتراك اللفظي والترادف، فإن اللغة العربية وبعض اللغات السامية تنفرد دون اللغات الأخرى بوجود ظاهرة التضاد، حتى أن بعض علماء المعاجم المعاصرين لم يجد مثالاً يوضح به هذه الظاهرة إلا من اللغة العربية[1].

ويقصد بالأضداد أو التضاد في اصطلاح علماء العربية القدماء، الكلمات التي تؤدي دلالتين متضادتين بلفظ واحد. يقول ابن الأنباري (ت ٣٢٧ هـ) في مقدمة كتابه عن الأضداد: « هذا كتاب ذكر الحروف (يقصد الكلمات) التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف فيها مؤدياً عن معنيين مختلفين »[2]. ويقول ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): « ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، سموا الجون للأسود والجون للأبيض »[3].

وقد اهتم علماء العربية القدماء بهذا النوع من الكلمات مثل اهتمامهم

---

(١) انظر Zgusta, op. cit, pp. 74-75.

(٢) انظر ابن الأنباري، الأضداد ص١.

(٣) الصاحبي ص ١١٧.

بالمشترك والترادف فقاموا بجمع الكلمات المتضادة سواء في كلام العرب أو القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف وأفردوا لها كتباً ومصنفات حظيت حديثاً بكثير من العناية نشراً وتحقيقاً[1] .

وكما اختلف العلماء حول وقوع المشترك والترادف اختلفوا أيضاً حول وقوع التضاد وأسباب وقوعه ، فرأى بعضهم أن التضاد ليس إلا نوعاً من الاشتراك اللفظي Homonymy ، وأثبت السيوطي (ت ٩١١ هـ) في صدر الفصل الذي عقده في كتابه « المزهر » هذا الرأي فقال : « هو نوع من المشترك »[2] . وأنكره بعضهم مثل ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) فقال : « كان أحد شيوخنا ينكر الأضداد وكان ثعلب يقول ليس في كلام العرب ضد لأنه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالاً »[3] . وقد انتصر الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) لهذا الرأي ونسبه إلى المحققين من علماء العربية ثم عرض لكثير من الكلمات التي قيل إنها من الأضداد وبين عدم التضاد فيها[4] ومن الذين أبطلوا الأضداد قديماً ايضاً ابن درستويه الذي ألف كتاباً في إبطال الاضداد كما ذكر السيوطي[5] .

بل إن بعض العلماء عَدَّ الاضداد نقصاً في كلام العرب وفي لغتهم ، وقد رد عليه ابن الأنباري في كتابه عن الأضداد قال : « كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويربط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لأنه يتقدمهما ويأتي بعدهما ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً ،

---

(١) انظر مقدمة كتاب الأضداد لابن الانباري ، ومقدمة تحقيق كتاب « الأضداد في كلام العرب » لأبي الطيب اللغوي .

(٢) المزهر ١/٣٨٧.

(٣) المخصص ١٣/٢٥٩ .

(٤) الجواليقي ، شرح أدب الكاتب ص ٢٥١ .

(٥) المزهر ١/٣٩٦.

فمن ذلك قول الشاعر :

كـل شيء مـا خـلا المـوت جلل   والـفتـى يسـعى ويـلهيـه الأمـل

فدل ما تقدم قبل « جلل » وتـأخره بعـده على أن معناه ؛ كـل شيء ما خـلا المـوت يسيـر ، ولا يتـوهم ذو عقـل وتمييـز أن الجلل هنـا معنـاه العظيم »[1] .

ومعنى هـذا أن ابن الأنباري يـرى أن دلالة كلمـة « جلل » أو معنـاهـا الأصلي بعيـداً عن السيـاق معنى متعـدد ، فقـد تعني العـظيم كمـا تعني اليسير ، والسياق هو الذي يرفع هذا التعدد والاحتمـال يؤكد ذلـك قولـه : « ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة وإن لـم تكن متضـادة ، فـلا يعـرف المعنى المقصـود منهـا إلا بمـا يتقـدم الحرف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله »[2] .

وابن الأنباري هنا لا يحاول تفسير نشأة الأضداد في اللغة العربية بقدر ما يحاول أن يُرسي قواعد في طريقة فهم وإدراك طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات ، يدل على ذلك أنه احتكم في الفصل بين معنى ومعنى آخر إلى السياق واستعمال المتكلمين للغـة لأن اللغة في نهـاية المـطاف لا تفهم ولا تستـخـدم إلا في سيـاق . وقـد ذهـب إلـى ذلـك أيضـاً أبـو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) فأنكر الأضداد قال في أماليه: «الصريم الصبح سمي بذلك لأنه انصرم عن الليل ، والصريم الليل لأنه انصرم عن النهار ، وليس هـو عندنـا ضداً . . . والنـطفـة المـاء تقـع على القليـل منـه والكثيـر وليس بضد »[3] .

وقـد حاول بعض علمـاء العربيـة تفسير نشـأة الأضداد فـذهب إلى أن

(١) ابن الأنباري ، الأضداد ص ٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٤ .
(٣) السيوطي ، المزهر ٣٩٧/١.

أصل الأضداد كأصل الألفاظ الأخرى وضعت هكذا للدلالة على التضاد ، غير أن ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) يرد هذا الرأي قائلاً : « أما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً »[١] ويرى أن أسباب نشأة الأضداد ترجع إلى أمرين إما أن تكون من لهجات تداخلت ، أو تكون كلمة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء آخر فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل[٢] .

ولا شك أن ابن سيده محق فيما ذهب إليه ، فعوامل التطور الدلالي من مجاز وتوليد والتداخل اللهجي قد تكون وراء كثير من الكلمات التي قيل إنها من الأضداد ، ومعنى هذا أن مثل هذه الكلمات قد اكتسبت التضاد من الاستعمال وليس الضد أصلاً فيها ولعل اختلاط المواقف الاجتماعية والنفسية للإنسان تفسر لنا جانباً من وقوع التضاد في الكلمات ، فقد يأتي على الإنسان حين من الدهر يختلط في نفسه الشك باليقين ، الأمل باليأس ، الفرح بالحزن ، وكلها أضداد تجتمع في نفس واحدة ، حتى يصبح من العسير على المرء وضع حدود فاصلة أو محددة بين كل معنى ومعنى آخر .

ومع ذلك فهناك عوامل موضوعية أوضح من الحالات النفسية قد تؤدي إلى التداخل الدلالي الذي يعطي للفظة معنى الضد مثل[٣] :

١ ـ دلالة اللفظ على العموم :

كأن يكون المعنى الأصلي للكلمة يدل على العموم ثم يتخصص هذا المعنى مثال ذلك كلمة « الطرب » وأصل معناها الخفة تصيب الرجل لشدة الفرح أو شدة الجزع ، أما الضد فقد جاء من تخصص الدلالة على

(١) ابن سيده ، المخصص ١/٦٩١.

(٢) المصدر السابق ١/٦٩٢.

(٣) د. رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ص ٢٩٢ـ٣١٠.

~~الخصوص~~ القرح، مثل ذلك كلمة « المأتم » ومعناها الأصلي النساء يجتمعن في الحزن والفرح على السواء ، ثم خصصت الدلالة باجتماعهن في الحزن فحدث الضد .

٢ ـ التفاؤل والتشاؤم :

وهما من الحالات النفسية التي تسيطر أحياناً على سلوك بعض الناس ، فقد يتشاءم من ذكر كلمة وقد يتفاءل بذكر أخرى ، واللغة تعكس ذلك كله مما يفسر لنا بعض كلمات الأضداد مثال ذلك كلمة « المفازة » وأصل معناها المعجمي النجاة من الهلاك ، واشتقاق الكلمة من الجذر (ف و ز) يؤكد ذلك ، أما إطلاقها كاسم على الصحراء وهي في الحقيقة تدل على الهلاك والموت فمن قبيل التفاؤل ، ومثل ذلك أيضاً كلمة « السليم » فإن اطلاقها على اللديغ أو المريض من باب التفاؤل ومن هنا قد يحدث الضد .

٣ ـ التهكم والسخرية :

وهما أيضاً من العوامل التي تؤدي إلى قلب الدلالة وتحويلها إلى الضدية ، مثال ذلك كلمة « التعزير » وأصل معناها في العربية التعظيم ومنه قوله تعالى : ﴿ **وتعزروه وتوقروه** ﴾ غير أنها قد تستعمل في معنى التعنيف واللوم والتأنيب تكهماً وسخرية ، ومثل ذلك أيضاً إطلاق كلمة « العاقل » على الجاهل الأحمق وكلمة « الطويل » على القصير على سبيل التهكم والسخرية .

٤ ـ الخوف من الحسد :

وهو ينبع من ارتباط الكلمة بالسحر والشعوذة عند الشعوب القديمة والتي ما زلنا نجد آثاراً لها في بعض البيئات والعقول وهو ما يفسر بعض كلمات الأضداد حينما يطلق العربي القديم على الفرس الجميلة أسم

« شوهاء » أو حين يطلق على المرأة العاقلة اسم « بلهاء » أو على السيف المصقول « الخشيب » وكل ذلك اتقاء للحسد والخوف من الشر .

٥ ـ التغير الصوتي :

وهو من العوامل اللغوية التي تؤدي إلى وقوع التضاد حيث يؤدي تغير بعض أصوات الكلمات إلى خلق كلمات ترتبط فيما بينها بعلاقة التضاد ، مثال ذلك الفعل « ضاع » الذي يدل على الاختفاء والظهور معاً ، والأصل فيه الجذر (ض ي ع) أما دلالة الظهور فهي من الجذر (ض و ع) ثم تطور الفعلان إلى صوره واحدةهي (ضاع) ، ويدل على هذا الفرق صورة المضارع ، إذ هي بمعنى الفقد تكون (ضاع ـ يضيع) وبمعنى الظهور تكون (ضاع ـ يضوع) .

ومثل ذلك قولهم (تلحلح) بمعنى أقام وثبت وبمعنى زال وذهب ، حيث نجد أن الدلالة الثانية كانت في الأصل لكلمة أخرى هي (تحلحل) ثم حدث تغير صوتي قدمت فيه اللام وأخرت الحاء ، أي قلب مكاني كما في (جذب) و (جبذ) ومن هنا حدث الضد .

٦ ـ دلالة الصيغة الصرفية :

حيث تحتمل الصيغة الصرفية أحياناً أكثر من دلالة ، مثال ذلك صيغة فعيل التي تأتي بمعنى فاعل أحياناً مثل سميع وعليم وقدير ، كما تأتي أيضاً بمعنى مفعول مثل دهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح .

ومن هنا قالوا بالتضاد في « الغريم » بمعنى الدائن والمدين ، « والقنيص » بمعنى القانص والمقنوص ، ومثل ذلك في صيغة فاعل التي تستعمل أحياناً بمعنى مفعول ، ومن ثم قالوا بالضد في « خائف » بمعنى مخوف ، وكذلك عائذ وعارف .

وهكذا نجد أن فقه اللغة سواء عند العرب أو عند الأوروبيين قد تطرق إلى موضوعات متعدّدة عالجها بما كان متاحاً لهم من الآراء والنظريات، ولعلنا قد لاحظنا وخاصة في موضوعات مثل المشترك اللفظي والترادف والأضداد أن هذه الموضوعات تعالج الآن على أساس أنها جزء من الدراسة الدلالية Semantics في علم اللغة، أي أن هذه الموضوعات لم تعد في العصر الحالي من موضوعات فقه اللغة كما كانت قديماً أو حتى في القرن الماضي، ومع ذلك ما زالت بعض الجامعات العربية تصر على استخدام مصطلح «فقه اللغة» في البرامج الدراسية لها وكذلك بعض الذين يكتبون في علم اللغة تحت عنوان فقه اللغة مما يسبب كثيراً من الحيرة والاضطراب عند طلاب الدراسات اللغوية. إن فقه اللغة الآن هو مرحلة من تاريخ التفكير اللغوي سواء عند العرب أو غيرهم ومعظم الموضوعات التي كان يعالجها هذا الفرع من الدراسة اللغوية انتقل الآن إلى علم اللغة Linguistics الذي أخذ يعالج هذه الموضوعات وفق آراء ونظريات جديدة لا عهد بها للعربية أو علماء العربية القدماء أو غيرهم من علماء اللغة القدماء.

ولذلك نرى من اللازم أن نتعرض في هذه المقدمة «لعلم اللغة» بالمفهوم العلمي الذي أشرنا إليه في الباب الأول من هذا الكتاب، كيف يعالج اللغة وكيف يحللها وقد رأينا من قبل أن علم اللغة علم عام لا يدرس لغة معيّنة وإنما يدرس اللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة والسؤال الذي سنحاول الإجابة عليه في الباب الثالث من هذه المقدمة هو: كيف يحلّل علم اللغة اللغة؟ وكيف ينظر إليها؟ وما مستويات التحليل اللغوي في هذا العلم؟ وإذا كنا سنمثل باللغة العربية فإن الإطار العام الذي تتحرك في دائرته يصلح لأي لغة من اللغات وليس وقفاً على اللغة العربية وحدها وهذا فرق حاسم بين فقه اللغة وعلم اللغة. ففقه اللغة علم خاص بلغة بعينها في حين أن علم اللغة علم عام كأي فرع من فروع العلم الأخرى.

خاتمة

(علم اللغة وفروعه)

لعلنا قد لاحظنا من خلال دراستنا هذه أو مقدمتنا هذه في دراسة اللغة ، أن علم اللغة Linguistics ليس علماً واحداً وإنما هو «علوم» مختلفة تفرعت عن الدراسة العلمية للغة بحيث أصبح الآن لكل فرع منها علماء ومتخصصون في هذا الفرع أو ذاك من هذا العلم ، بل لقد أصبح لكل فرع منها اليوم دراساته وأبحاثه وكتبه ودورياته التي تصدر بالمئات بل بالآلاف في شتى أنحاء العالم كل عام حتى بات من العسير على المتخصص في هذا العلم أو أحد فروعه أن يتابع كل جديد يصدر في قضاياه وموضوعاته .

ولكن رغم اختلاف فروع علم اللغة وتشعبها ، إلا أن هناك صلات وثيقة بين فروع هذا العلم بحيث لا يجد الباحث أو العالم في أي فرع من فروعه بداً من معرفة بقية الفروع الأخرى لكي يحقق تقدماً أو يصدر أحكاماً عن بينة في فرع تخصصه ، فعالم الأصوات مثلاً ، لا بد أن يكون على معرفة واعية ببنية الفروع الأخرى وبخاصة الصرف والنحو والدلالة ومثل ذلك عالم النحو لا بد له أن يعرف علم الأصوات والفنولوجيا والصرف والدلالة وهكذا ؛ لأن تحليل البنية اللغوية ـ كما رأينا من قبل ـ يخضع في نهاية الأمر لنظام واحد يجمع بين أنظمة اللغة الأخرى المتمثلة في الأصوات والصرف والنحو والدلالة .

ولكن تطور هذا العلم في السنوات الأخيرة فرض على العلماء لوناً من التخصص في بعض فروع هذا العلم أو في فرع واحد من فروعه ، فعالم

الدلالة مثلاً يهتم أولاً بتحليل اللغة على المستوى الدلالي والنظريات الدلالية المختلفة وغير ذلك ومثل ذلك عالم الأصوات يهتم بدراسة الصوت مجرداً وفي داخل البنية اللغوية وتصنيف الأصوات ، ولكن كلاهما لا ينبغي له أن يغفل عن النظم اللغوية الأخرى وإلا صادف مَتاعب جمة أثناء عمله في حقل تخصصه .

ولذلك اهتمت هذه المقدمة في دراسة اللغة بتقديم الفروع الأساسية في علم اللغة كما تتمثل في تحليل النظم الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية إذ هي بمثابة القلب من علم اللغة أو هي الكوكب الذي تدور حوله مجموعة العلوم الأخرى التي تفرعت عن علم اللغة ولذلك سيجد الباحث أو العالم في أي فرع من فروع علم اللغة ، سيجد نفسه دائماً وأبداً أمام هذه الفروع الأساسية أعني علم الأصوات والفنولوجيا والمورفولوجيا وعلم النحو وعلم الدلالة .

ونتيجة للتقدم الدي أحرزه علم اللغة والفروع المختلفة التي تمخض عنها اتفق علماء اللغة أو أغلبهم على تقسيم علم اللغة إلى فرعين كبيرين هما : .

١ ـ علم اللغة العام General Linguistics أو علم اللغة النظري Theoretical Linguistics .

وكلاهما المقصود غالباً عندما نستخدم عبارة «علم اللغة» Linguistics دون كلمة عام أو نظري ، وكلاهما يدرس الظواهر اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بصفة أساسية وهي الظواهر التي تشترك فيها جميع اللغات يضاف إلى ذلك مناهج البحث في اللغة أو بعبارة أخرى فروع من علم اللغة النظري وهي : علم اللغة التاريخي وعلم اللغة المقارن وعلم اللغة الوصفي وغير ذلك مما سنعرض له من فروع هذا العلم .

٢ ـ علم اللغة التطبيقي Applied Linguistics :

وهو يمثل الفرع الثاني الكبير من فروع علم اللغة ، ويقوم هذا العلم على استغلال نتائج ودراسات علم اللغة العام أو النظري وتطبيقها في مجالات لغوية معينة ، كما سنرى فيما بعد .

ومعنى هذا أن كل فرع من فروع علم اللغة النظري يقابله بالضرورة فرع آخر تطبيقي انبثق عن الفرع النظري له ، ومعظم هذه الفروع التطبيقية لم يعرفها التفكير اللغوي التقليدي على النحو الذي هي عليه الآن ، بعكس فروع علم اللغة النظري الذي عرفت الدراسات اللغوية التقليدية جوانب فيه ولكن بغير المنهج المتبع في دراستها اليوم .

وفيما يلي سنقف أمام كل فرع من فروع علم اللغة النظري وعلم اللغة التطبيقي حيث نعرف كل فرع منها تعريفاً موجزاً مختصراً لنعرف حدوده ومجاله ولكي نرى الصورة العامة لعلم اللغة كما هي عليها الآن، ومن ثم ندرك شبكة العلاقات التي تربط بين فروع هذا العلم المختلفة .

أولاً : علم اللغة العام أو علم اللغة النظري : Theoretical Linguistics

يندرج تحت هذا العلم الفروع أو العلوم الآتية :

١ ـ علم الأصوات Phonetics .

وهو العلم الذي يدرس الصوت اللغوي بغض النظر عن وظيفته داخل البنية اللغوية أو بعبارة أخرى هو العلم الذي يدرس الصوت مجرداً بعيداً عن البنية حيث يحدد علماء الأصوات طبيعة الصوت اللغوي وماهيته وكيف يحدث ومواضع نطق الأصوات المختلفة والصفات النطقية المصاحبة للصوت وغير ذلك ويرمز له في التحليل بالقوسين [ ] .

(أ) علم الأصوات النطقي Articulatory Phonetics .

ويدرس جهاز النطق عند الإنسان والأعضاء التي يتكون منها ومواضع النطق وطريقة نطق الأصوات الكلامية ويصنفها طبقاً للمخارج والصفات .

ويسمى أحياناً بعلم الأصوات الفسيولوجي Physiological Phonetics .

(ب) علم الأصوات الأكوستيكي Acoustic Phonetics

وقد يسمى علم الأصوات الفيزيائي Physical Phonetics وهو يدرس انتقال الصوت في الهواء من فم المتكلم إلى أذن السامع من حيث طبيعة الموجات الصوتية وطولها وتردّدها والعوامل المؤثرة في ذلك وقد استغلّت نتائج هذا العلم في عمليات تخليق الكلام اصطناعياً Speech Synthesis .

(جـ) علم الأصوات السمعي Auditory Phonetics

ويدرس الجهاز السمعي أي الأذن وما يحدث فيها عندما يصل الصوت ويبدأ السامع في إدراك الكلام وفهمه .

(د) علم الأصوات التجريبي Experimiental Phonetics .

ويدرس خصائص الأصوات اللغوية باستخدام الأجهزة والآلات الحديثة وغيرها من أجهزة القياس لمعرفة الخصائص الصوتية للجهر أو الهمس أو غيرها من الملامح الصوتية أو استخدام الأشعة السينية في تصوير أعضاء النطق عند نطق صوت معين أو غير ذلك . وقد يسمى أيضاً علم الأصوات الآلي Instrumental Phonetics أو علم الأصوات المعملي Laboratory Phonetics .

٢ ـ علم الفونيمات Phonology

علم يدرس الصوت من خلال وظيفته داخل البنية اللغوية أي من حيث علاقته بالأصوات السابقة عليه واللاحقة إياه كما يدرس علاقة الصوت بالدلالة والمعنى والملامح والخبرة لكل صوت والوحدة التي يستخدمها في التحليل هي الفونيم Phoneme ويرمز له في التحليل بخطين مائلين / / .

٣ ـ علم الصرف Morphology

أو بمعنى أدق علم المورفيمات وهو يبحث في تصنيف المورفيمات وأنواعها ومعانيها المختلفة ووظائفها ويدخل في إطاره علم الصرف بالمفهوم التقليدي ويستخدم وحدة أساسية في التحليل هي المورفيم Morpheme ويرمز

، في التحيل بالقوسين { }.

٤ ـ علم النحو أو علم النظم Syntax

ويدرس أحكام وقوانين نظم الكلمات داخل الجمل والعبارات وأنواع لجمل والعلاقات النحوية التي تربط بين مكونات الجمل وهو جزء من علم القواعد Grammar الذي يشمل هذا العلم بالإضافة إلى علم الصرف .

٥ ـ علم الدلالة Semantics

يدرس الطبيعة الرمزية للغة ويحلل الدلالة من حيث علاقتها بالبنية اللغوية وتطور الدلالة وتنوعها والعلاقات الدلالية بين الكلمات والحالات الدلالية وغير ذلك .

وقد انبثق عن هذا العلم فروع أخرى هي :

(أ) علم المفردات Vocabulary

ويدرس حركية الثروة اللفظية كما تتمثل في المفردات من حيث مقدارها وتنوعها وعدد الكلمات التي تستخدم في مجال معين والكلمات المقترضة من لغات أخرى والكلمات الحية النشطة التي يستخدمها المتكلم بلغة معينة وتلك التي لا يستخدمها ولكن يعرف معناها وغير ذلك مما يتصل بالمفردات .

(ب) علم المعاجم النظري Lexicology

وهو يدرس ويحلل الدلالة المعجمية للكلمات من حيث طبيعتها ومكوناتها وتطورها وتغيرها ولذلك فهو يتداخل أحياناً مع علم الدلالة لاشتراكهما في بعض الموضوعات ولكنه أضيق مجالاً من علم الدلالة إذ لا يهتم علم المعاجم بوضع النظريات الدلالية وإنما يكتفي بدراسة دلالة الكلمات وأنواع الدلالة وما يتصل بذلك .

٦ ـ علم اللغة التاريخي Historical Linguistics

ويدرس التطورات اللغوية في فترات زمنية متعاقبة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ومعنى هذا أن هناك علم أصوات

تاريخي وعلم الصرف التاريخي وعلم النحو التاريخي وعلم الدلالة التاريخي وأهم ما يسفر عنه هذا العلم من نتائج يتمثل في القوانين التي تحكم التطور اللغوي على هذه المستويات المختلفة وكل ذلك بالنظر إلى لغة معينة أو عدة لغات في فترات زمنية مختلفة أي وهي في حالة الحركة Dynamic.

٧ ـ علم اللغة المقارن Comparative Linguistics

ويدرس الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية دراسة مقارنة في عدد من اللغات التي تنتمي إلى أصل واحد أو عائلة لغوية واحدة ، ومعنى هذا أن هناك فروعاً أخرى لهذا العلم تتمثل في علم الأصوات المقارن وعلم الصرف المقارن وعلم النحو المقارن وعلم الدلالة المقارن لأنه من النادر أن يدرس الآن عالم واحد كل هذه الظواهر دفعة واحدة وإنما الشائع التخصص في دراسة مستوى من هذه المستويات . وبناء على هذه الدراسات المقارنة يستطيع علماء اللغة استخلاص بعض الصور اللغوية المشتركة بين اللغات ذات الأصل الواحد أو قد يسعى بعضهم لبناء اللغة الأم التي انحدرت منها اللغات وكان هذا هو الهدف الرئيسي لهذا العلم في القرن التاسع عشر .

٨ ـ علم اللهجات Dialectology

وهو علم يدرس خصائص اللهجات في اللغة الواحدة كما تظهر في الفروق الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ويرجع الفضل في ظهور هذا العلم واستقراره لعلم اللغة التاريخي والمقارن .

٩ ـ علم اللغة الوصفي Descriptive Linguistics

ويدرس اللغة كما هي مستعملة في زمان أو مكان معين أي يدرس اللغة وهي في حالة ثبات Static أو ما يسمى بحالة من حالات اللغة ، وتتم الدراسة أيضاً على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية أو على مستوى واحد منها وهو بهذا المعنى يقابل علم اللغة التاريخي الذي يدرس اللغة عبر فترات زمنية من تاريخ اللغة أي يدرس اللغة وهي في حالة حركة Dynamic .

١٠ ـ علم اللغة المعياري Prescriptive Linguistics

وهو علم ليس له وجود واضح بين فروع علم اللغة فهو منهج في دراسة اللغة أكثر منه علم من علوم اللغة وكان من الشائع وصف الدراسات اللغوية التقليدية بأنها دراسات معيارية أي تدرس اللغة لهدف معين مثل وضع قواعد لتعليم اللغة أو المحافظة عليها ، أي أن الدراسة المعيارية للغة لم تكن تدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها وإنما تدرسها لهدف معين ، وهو بهذا المعنى يقابل علم اللغة الوصفي الذي يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها للوصول إلى القوانين العامة التي تحكمها دون النظر إلى الجوانب المعيارية مثل وضع القواعد أو المحافظة على اللغة أو تعديلها وغير ذلك .

١١ ـ علم اللغة التقابلي Contrastive Linguistics

ويدرس أوجه الشبه والاختلاف بين لغتين أو أكثر لا تنتميان إلى عائلة لغوية واحدة مثل العربية والإنجليزية ، ويتم ذلك على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية .

١٢ ـ علم اللغة الرياضي Mathematical Linguistics

وهو العلم الذي يقوم بتحليل المادة اللغوية باستخدام أساليب العلوم الرياضية في الإحصاء والتحليل وقد يسمى علم اللغة الإحصائي Computa-tional Linguistics حين يستخدم العقول الآلية في عمليات الإحصاء والتحليل ويدخل في إطار علم اللغة الرياضي أيضاً استخدام المنطق الرياضي في تحليل اللغة .

١٣ ـ علم الجرافيمات (الكتابة) Graphemics

يتناول هذا العلم دراسة نظم الكتابة المختلفة في اللغات من حيث القواعد المستخدمة في التعبير الخطي عن الكلام ويستخدم هذا العلم وحدة تحليلية تسمى الجرافيم Grapheme تقابل الوحدة الصوتية الفونيم على المستوى النطقي وذلك لبيان الفروق بين تحليل اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة .

١٤ ـ علم الحركة الجسمية Kinemics

وهو علم يدرس الحركات الجسمية المصاحبة للكلام أو تسد مسدّه ولها معنى معين لدى جماعة لغوية معينة وتتخذ هذه الحركات أشكالاً مختلفة وتتم أحياناً باليد أو الرأس أو العين أو بالجسم الإنساني كله وتتوزع عادة حسب المواقف المختلفة ويستخدم هذا العلم وحدة تحليلية تسمى الكينيم Kineme وتدل على الحركة المجردة من حركات الجسم ويستعين هذا العلم بالرسم أو التصوير لتحديد الحركات المصاحبة للكلام .

١٥ ـ علم اللغة الشمولي Universal Linguistics

وقد يسمى علم اللغة الكلي أو الشامل وهو يدرس اللغات المختلفة صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً بهدف الوصول إلى القواعد والأصول اللغوية العامة التي تشترك فيها اللغات الإنسانية المختلفة بغض النظر عن القواعد الخاصة التي تنفرد بها كل لغة عن الأخرى أو كل مجموعة أو عائلة لغوية عن الأخرى .

ثانياً : **علم اللغة التطبيقي** : Applied Linguistics :

وهو كما قلت من قبل ذلك الفرع الكبير من علم اللغة الذي يستغل نتائج ودراسات علم اللغة النظري أو علم اللغة العام وتطبيقها في مجال لغوي معين ويندرج تحت هذا العلم فروع هي :

١ ـ علم اللغة الجغرافي Geolinguistics

وهو علم يقوم بدراسة وتصنيف اللغات واللهجات طبقاً لموقعها الجغرافي وبالنظر إلى خصائصها اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي تفرق لغة عن لغة أو لهجة عن لهجة في البلد الواحد أو في عدة بلدان تتكلم لغة واحدة ، وهو يستند في ذلك إلى علم اللهجات النظري وغالباً ما تنتهي هذه الدارسة في علم اللغة الجغرافي بوضع الأطالس اللغوية حيث توزع الخصائص اللغوية على الخرائط الجغرافية برموز خاصة توضح الخصائص والفروق بين كل لغة وأخرى أو بين كل لهجة وأخرى على

المستوى الأفقي .

٢ - علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics

وهو يدرس اللهجات الاجتماعية أو الطبقية في كل مجتمع لغوي من حيث خصائصها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وتوزيعها داخل هذا المجتمع ودلالتها على المستويات الاجتماعية المختلفة ، أي يدرس اللغة على المستوى الرأسي ، كما يدرس أيضاً مشاكل الازدواج اللغوي مثل الفصحى والعامية وبصورة عامة يدرس التأثير المتبادل بين اللغة والمجتمع ويطلق عليه علماء الاجتماع علم الاجتماع اللغوي Sociology of Language ولكن هناك فرقاً بين تناول كل من علماء اللغة وعلماء الاجتماع لهذه العلاقة بين اللغة والمجتمع .

٣ - علم الأسلوب Stylistics

ويهتم هذا العلم بدراسة وتحليل مظاهر التنوع والاختلاف في استخدام الناس للغة ما، وبخاصة على مستوى اللغة الأدبية أو الفنية وهو يطبّق في هذه الدراسة نتائج ودراسات علم اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وقد يدرس اللغة المكتوبة كما تتمثل في لغة شاعر أو كاتب ويحاول أن يرصد الملامح اللغوية التي تنفرد بها لغة هذا الكاتب أو ذاك الشاعر ، كما يدرس أيضاً اللغة المنطوقة كما تتمثل في لغة الخطابة أو الإذاعة أو لغة الإعلان المكتوبة والمسموعة وغير ذلك من أوجه التنوع والاختلاف في استخدام اللغة ، وهو يستخدم أحياناً الطرق الإحصائية في حصر الصيغ والمفردات التي تميز مستوى لغوي عن آخر وحينئذ قد يسمى علم الأسلوب الإحصائي ، وهو بصورة عامة البديل عن علم البلاغة التقليدي لأن من مهامه أيضاً تحليل ودراسة الاستخدامات المجازية للغة ولكن بطرق ومناهج تتصل بعلم اللغة ومفاهيمه في التحليل ، ويطلق عليه أحياناً في العربية علم الأساليب أو الأسلوبية .

٤ ـ علم اللغة النفسي Psycholinguistics

يختص هذا العلم بدراسة العوامل النفسية المؤثرة في اكتساب اللغة الأم وخاصة عند الأطفال أو تعلم لغة أجنبية كما يدرس عيوب النطق والكلام والعلاقة بين النفس البشرية واللغة بشكل عام من حيث الاكتساب والإدراك عند المتكلم أو السامع وذلك على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، ويرجع الفضل في استقرار هذا العلم لنظرية تشومسكي .

٥ ـ علم أمراض الكلام Speech Pathology

ويعده بعض العلماء جزءاً من علم اللغة النفسي وهو يهتم بدراسة وعلاج الأمراض المتصلة بعيوب الكلام والنطق عند الأطفال والكبار على السواء .

٦ ـ فن صناعة المعاجم Lexicography

وهو الفرع التطبيقي لعلم المعاجم Lexicology ويدرس فن صناعة المعجم وتأليفه من حيث طرق ترتيب المفردات واختيار المداخل وإعداد التعاريف والشروح للكلمات داخل المعجم والصور والنماذج المصاحبة للشروح وغير ذلك من العمليات الفنية حتى يتم إخراج المعجم في صورته النهائية .

٧ ـ علم اللغة التعليمي Pedagogical Linguistics

ويهتم هذا العلم بالطرق والوسائل التي تساعد على تعليم اللغة الأم أو اللغات الأخرى التي يتعلمها الطلاب في المدارس بالاستفادة من نتائج علم اللغة؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، كما يعد البرامج والخطط التي تؤهل معلم اللغة للقيام بواجبه على الوجه الأكمل سواء بنفسه أو بمساعدة المعامل اللغوية Language Laboratories .

تلك هي أهم فروع علم اللغة بشقيه النظري والتطبيقي ومنها نعرف كيف تطور هذا العلم في النصف الثاني من هذا القرن تطورا هائلا واقتحم ميادين أخرى لا تقل أهمية عن الدراسات النظرية مثل عمليات تخليق الكلام والترجمة الآلية وتحويل الصوت المنطوق إلى لغة مكتوبة وعلاج الصم

والبكم وغير ذلك من النتائج الهامة بل المذهلة وكل ذلك يلقي على عاتقنا نحن أبناء اللغة العربية تبعات لا مناص من مواجهتها والنهوض بها فنحن أصحاب تراث لغوي ضخم يرجع إلى أكثر من ألف عام ، فأقدم مؤلف لغوي وصل إلينا هو معجم «العين» للخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وأقدم كتاب في النحو هو كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم لم تتوقف حركة التأليف في اللغة العربية ودراستها ولا شك أن هذا الماضي العريق يحدد لنا هذه التبعات التي أشرت إليها وتتمثل في أمرين :

الأول هو دراسة التراث اللغوي العربي دراسة علمية لإبراز دور علماء العربية القدماء في تاريخ الفكر اللغوي بعامة ، وللبحث عما يصلح من الأصول اللغوية التي وضعوها لكي تصبح أصولاً لعلم لغة عربي حديث يساير ما بلغته هذه الدراسات اليوم في الغرب من تقدم وكما قيل بحق فإن أول التجديد هو قتل القديم درساً .

أما الأمر الثاني فهو معرفة علمية وعملية بطرق ومناهج علم اللغة التي رأينا طرفاً منها في هذه المقدمة ولا بأس علينا في ذلك فقد نقلنا كما نقل أجدادنا عن الحضارات الأخرى وجاوزنا الآن في كثير من العلوم طور النقل إلى طور التأليف الأصيل والتفكير الفريد المرتبط بتراثنا وحضارتنا ولكنا ما زلنا حتى اليوم في مجال الدراسة اللغوية نعيش عيالاً على تراث أجدادنا من علماء العربية القدماء لم نصنف شيئاً ولم نسهم بشيء في دراسة العربية وتعليمها ، ولعل هذا هو المبرر الوحيد لكتابة هذه المقدمة في دراسة اللغة لعلنا نعرف ونتعلم ونفكر .

حلمي خليل

المصـادر والمراجع

أولًا : المصادر والمراجع العربية

إبراهيم أنيس (دكتور) .

ـ الأصوات اللغوية .

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ م .

ـ دلالة الألفاظ .

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ م .

إبراهيم بيومي مدكور (دكتور) .

ـ في اللغة والأدب .

القاهرة ، دار المعارف ، سلسلة إقرأ (٣٣٧) ، ١٩٧٠ م .

أحمد مختار عمر (دكتور) .

ـ دراسة الصوت اللغوي .

القاهرة ، عالم الكتب ، ط . أولى ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م .

ـ علم الدلالة .

الكويت ، ١٩٨٢ م .

ـ من قضايا اللغة والنحو .

القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤ م .

الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

القاهرة مطبعة السعادة ، ط . ثانية ، ١٩٥٥ م .

ابن الأنباري ، محمد بن القاسم .

ـ الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠ م .

أولمان ، ستيفن .
ـ دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د . كمال بشر .
القاهرة ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٥ م .

برجشتراسر .
ـ التطور النحوي للغة العربية ،
أخرجه وعلق عليه د . رمضان عبد التواب .
القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م .

بروكلمان ، كارل .
ـ فقه اللغات السامية ، ترجمة د . رمضان عبد التواب .
القاهرة ، ١٩٧٧ م .

تمام حسان (دكتور) .
ـ الأصول .
القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٢ م .
ـ اللغة بين المعيارية والوصفية .
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٥٨ م .
ـ اللغة العربية مبناها ومعناها .
القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .

الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل .
ـ فقه اللغة وسر العربية ، تحقيق السقا والأبياري ، وشلبي .
القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨ م .

الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر .
ـ البيان والتبيين ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون .
القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط . رابعة . ١٩٧٥ .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان .
ـ الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار .

القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥ م .

جواد علي (دكتور) .

ــ تاريخ العرب قبل الإسلام (القسم اللغوي) .
بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، الجزء السابع ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧ م .

الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد .

ــ شرح أدب الكاتب .
القاهرة ، مكتبة القدس ، ١٣٥٠هـ .

أبو حاتم الرازي ، أحمد بن حمدان .

ــ كتاب الزينة في الكلمات العربية الإسلامية ، تحقيق فيض الله الهمداني .
القاهرة ، مطابع دار الكتاب العربي ، الجزء الأول ، ١٩٥٧ م .
القاهرة ، مطابع الرسالة ، الجزء الثاني ، ١٩٥٨ م .

حسن ظاظا (دكتور) .

ــ الساميون ولغاتهم .
الإسكندرية ، مطبعة المصري ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .
ــ اللسان والإنسان .
الإسكندرية ، مطبعة المصري ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .

حسين نصّار (دكتور) .

ــ المعجم العربي نشأته وتطوره .
القاهرة ، مكتبة مصر ، ط . ثانية ، ١٩٦٨ م .

حلمي خليل (دكتور) .

ــ التفكير الصوتي عند الخليل .
الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م .
ــ العربية وعلم اللغة البنيوي .

الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م .
ـ اللغة والطفل في ضوء علم اللغة النفسي .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ م .
ـ الكلمة ، دراسة لغوية معجمية .
الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م .
ـ المولد في العربية .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ط . ثانية ١٩٨٥ م .

الخليل بن أحمد الفراهيدي .
ـ كتاب العين ، تحقيق د . عبد الله درويش .
بغداد ، مطبعة العاني ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧ م .

خليل يحيىٰ نامي (دكتور) .
ـ دراسات في اللغة العربية.
القاهرة، دار المعارف.

داود حلمي (دكتور).
ـ المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر .
الكويت ، مطبعة مكهوي ، ١٩٧٨ م .

دي سوسير ، فرديناد .
ـ دروس في الألسنية ، ترجمة القرماوي والشاوش وعجينة .
تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ م .

ربحي كمال (دكتور) .
ـ التضاد في ضوء اللغات السامية .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ م .

الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي .
ـ طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٣ م .

رمضان عبد التواب (دكتور)
ـ فصول في فقه العربية
القاهرة ، مكتبة التراث ، ط . أولى ، ١٩٧٧
ـ المدخل إلى علم اللغة .
القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٢ م

زكي مبارك (دكتور)
ـ النثر الفني في القرن الرابع الهجري .
القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٥٧ م .

سعد مصلوح (دكتور)
ـ دراسة السمع والكلام .
القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٠ م .

ابن سلام الجمحي .
ـ طبقات فحول الشعراء ، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ م .

سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر .
ـ الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون .
القاهرة ، أربعة أجزاء ١٩٦٦ م ـ ١٩٧٠ م .

السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله .
ـ أخبار النحويين البصريين تحقيق الزيني وخفاجي .
القاهرة ، مطبعة الحلبي ، ط . أولى ١٣٧٤هـ/١٩٥٥ م .

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن .
ـ الاقتراح في أصول النحو ، تحقيق د . أحمد محمد قاسم .
القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦ م .
ـ المزهر في علوم اللغة ، تحقيق جاد المولى بالاشتراك .
القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية .

صبحي الصالح (دكتور) .
ــ دراسات في فقه اللغة .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٣ .
أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي الحلبي .
ــ الأضداد في كلام العرب ، تحقيق د . عزة حسن .
دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣ م .
عبد الرحمن أيوب (دكتور) .
ــ الكلام إنتاجه وتحليله .
الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٤ م .
عبد السلام المسدي (دكتور) .
ــ التفكير اللساني في الحضارة العربية .
تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨١ م .
عبد العزيز مطر (دكتور) .
ــ لحن العامة في ضوء التطور اللغوي .
القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧ م .
عبد القاهر الجرجاني .
ــ دلائل الإعجاز ، شرح وتحقيق أحمد مصطفى المراغي .
القاهرة ، المكتبة العربية ، ط . أولى ١٣٦٩هـ/١٩٥٠ م .
ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله .
ــ شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
مصر ، مطبعة السعادة ، ط . خامسة ، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧ م .
علي عبد الواحد وافي (دكتور) .
ــ علم اللغة .
القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ط . رابعة ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧ م .

ـ فقه اللغة .
القاهرة ، دار نهضة مصر ، ط . سادسة .

علي القاسمي (دكتور) .
ـ علم اللغة وصناعة المعاجم .
الرياض ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٥ م .

عبد المجيد عابدين (دكتور) .
ـ المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوءاللغات السامية .
القاهرة ، مطبعة الشبكشي ، ط . إولى ، ١٩٥١ م .

عبده الراجحي ، (دكتور) .
ـ فقه اللغة في الكتب العربية .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ م .
ـ النحو العربي والدرس الحديث .
الإسكندرية ، مطبعة دار نشر الثقافة ، ١٩٧٧ م .

الغزالي ، أبو حامد .
ـ مشكاة الأنوار تحقيق وتقديم د . أبو العلا عقيفي .
القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤ م .

ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن زكريا .
ـ الصاحبي ، تحقيق ، السيد أحمد صقر .
القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧ م .

فاضل الساقي (دكتور) .
ـ أقسام الكلام العربي .
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ م .

الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد .
ـ معاني القرآن ، تحقيق نجاتي والنجار
القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠

فاطمة محجوب (دكتورة) .
ـ دراسات في علم اللغة .
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ م .

فندريس ، ج .
ـ اللغة ، ترجمة الدواخلي والقصاص .
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠ م .

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم .
ـ أدب الكاتب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ط . رابعة ، ١٣٨٢ هـ/١٩٦٣ م .

كريستل ، دافيد .
ـ التعريف بعلم اللغة ، ترجمة د . حلمي خليل .
الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٩ م .

كمال بشر (دكتور) .
ـ علم اللغة العام (الأصوات) .
القاهرة ، دار المعارف ، ط . ثانية ١٩٧١ م .
ـ علم اللغة (القسم الثاني) .
القاهرة ، دار المعارف ، ط . ثانية ، ١٩٧١ م .

ليونز جون .
ـ نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق . د . حلمي خليل .
الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ م .

مجمع اللغة العربية .
ـ المعجم الوسيط .
القاهرة ، دار المعارف ، ط . ثانية ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

محمد أحمد أبو الفرج (دكتور) .
ـ مقدمة لدراسة فقه اللغة .
بيروت ، دار النهضة العربية ، ط . أولى ١٩٦٦ م .

محمد الأنطاكي .
ـ الوجيز في فقه اللغة .
بيروت ، مكتبة دار المشرق ، ط . ثالثة ، ١٩٦٩ م .

محمد علي الخولي (دكتور) .
ـ قواعد تحويلية للغة العربية .
الرياض ، ط . أولى ، ١٩٨١ م .
ـ معجم علم اللغة النظري .
بيروت ، مكتبة لبنان ، ط . أولى ، ١٩٨٢ م .

محمد المبارك .
ـ فقه اللغة ، دمشق ١٩٦٠ م .

محمود السعران (دكتور) .
ـ علم اللغة ، مقدمة للقاريء العربي .
الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٢ م .

محمود فهمي حجازي (دكتور) .
ـ علم اللغة العربية .
الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٤ م .
ـ مدخل إلى علم اللغة .
القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ م .
ـ المعجميات الحديثة .
القاهرة ، طبعة خاصة ، ١٩٧٨ م .

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم .
ـ لسان العرب .

القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، نسخة مصورة عن طبعة بولاق .

مهدي علام (دكتور) .
ــ المجمعيون في خمسين عاماً .
القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م .

مونين ، جورج .
ــ تاريخ علم اللغة ، ترجمة د . بدر الدين قاسم .
دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣ م

نايف خرما (دكتور) .
ــ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة .
الكويت ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٩) ، ١٩٧٨ م .

ابن النديم .
ــ الفهرست .
بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر .

أبو هلال العسكري .
ــ الفروق في اللغة .
بيروت ، دار الآفاق ، ١٩٧١ م .

ولفنسون ، إسرائيل .
ــ تاريخ اللغات السامية .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٤٨ هـ/١٩٢٩ م .

ابن يعيش ، موفق الدين بن يعيش .
ــ شرح المفصل .
القاهرة ، الطباعة المنيرية ، بدون تاريخ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bloomfield, l.

- Language.
  George Allen & Unwin, London, 1950.

Chomsky, N.

- Aspects of The Theory of Syntax.
  Massachustes, 1965..
- Cartesian Linguistics.
  New York, 1960.

Ctystal, D.

- Linguistics.
  Penguin Books, Lodnon, 1974.

De Saussure, F.

- Course in General Linguistics.
  Peter Owen. London, 1974.

Ducrot & Todorv.

- Encyclopedic Dict. of Sciences of Language.
  Translated by Catherine Porter Basil Blackwell, Oxford, 1981.

Firth, J, R.

- Paper in Linguistics.
  Oxford Univ. Press, London, 1957.

Harthmann & Stork.

- Dict. of Language and Linguistics London, 1972.

Ivic, Milka.

- Trends in Linguistics.
  Mouton. The Hague. Paris. 1970.

Jespersen, Otto.

- Language, Its Nature. Development and Origin.
  London, 1959.

Kramsky, Jiri.

- The Word as a Linguistics Unit.
  Mouton, The Hague, Paris, 1969.

Leech, G.

- Semantics.
  Pelican Books, London, 1976.

Lehmann, Winferd.
- Historical Linguistics.
London.

Lyons, John.
- Introduction to Theoritical Linguistics.
- Semantics.
Cambridg Univ. Press, Tow Vols, 1977.

Malinowsk, B.
- The Problem of Meaning in Primitive Languages.
The Meaning of Meaning, New York, 1923.

Malmberg, Bertil (Ed).
- Manual of Phonetics.
Holland, 1968.

O'Connor, J. D.
- Phonetics.
Pelican Books, London, 1973.

Odgen, C. K. & Richards, I. A.
- The Meaning of Meaning.
New York, 1923.

Palmer, Frank.
- Grammar.
Penguin Book, London, 1976.

Robins, R. H.
- A Short History of Linguistics.
Longmans, London, 1967.
- General Linguistics.
Londons, 3ed, 1980.

Sapir, Edward.
- Language.
New York, 1949.

Trubetzkoy, N. S.
- Principals of Phonology.
California Univ. Press, 1969.

Versteegh, C. H. M.
- Greek Elements in Arabic Linguistics Thinking.
Lieden. J. Brill, 1977.

Wright, William.
- Lectures on Comparative Grammar of The Semitic Languages.

London 1890.

Zgusta, Ladislav.
- Manual of Lexicography.
Mouton, The Hague Paris, 1971.

ثالثاً: الدوريات

(أ) الدوريات العربية:

١ ـ مجلة اللسانيات، الجزائر المجلد الأول العدد الأول ١٩٧١ م.
٢ ـ مجلة اللسانيات، الجزائر المجلد الثاني العدد الأول ١٩٧٢ م.
٣ ـ مجلة المجلة، القاهرة المجلد العاشر العدد ١١٤، ١٩٦٦ م
٤ ـ مجلة فصول القاهرة العدد الثاني ١٩٨١ م.

(ب) الدوريات الأجنبية:

Lingua. Vol 45, 1978.

الفهرس

الموضوع	الصفحات